من مطبوعات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
على نفقة مؤسسة إبراهيم بن عبد العزيز البراهيم الخيرية

خصائص جزيرة العرب

بقلم
بكر بن عبد الله أبو زيد

أشرفت وكالة شؤون المطبوعات والنشر بالوزارة على إصداره

١٤٢٠هـ

ح وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ١٤٢٠هـ

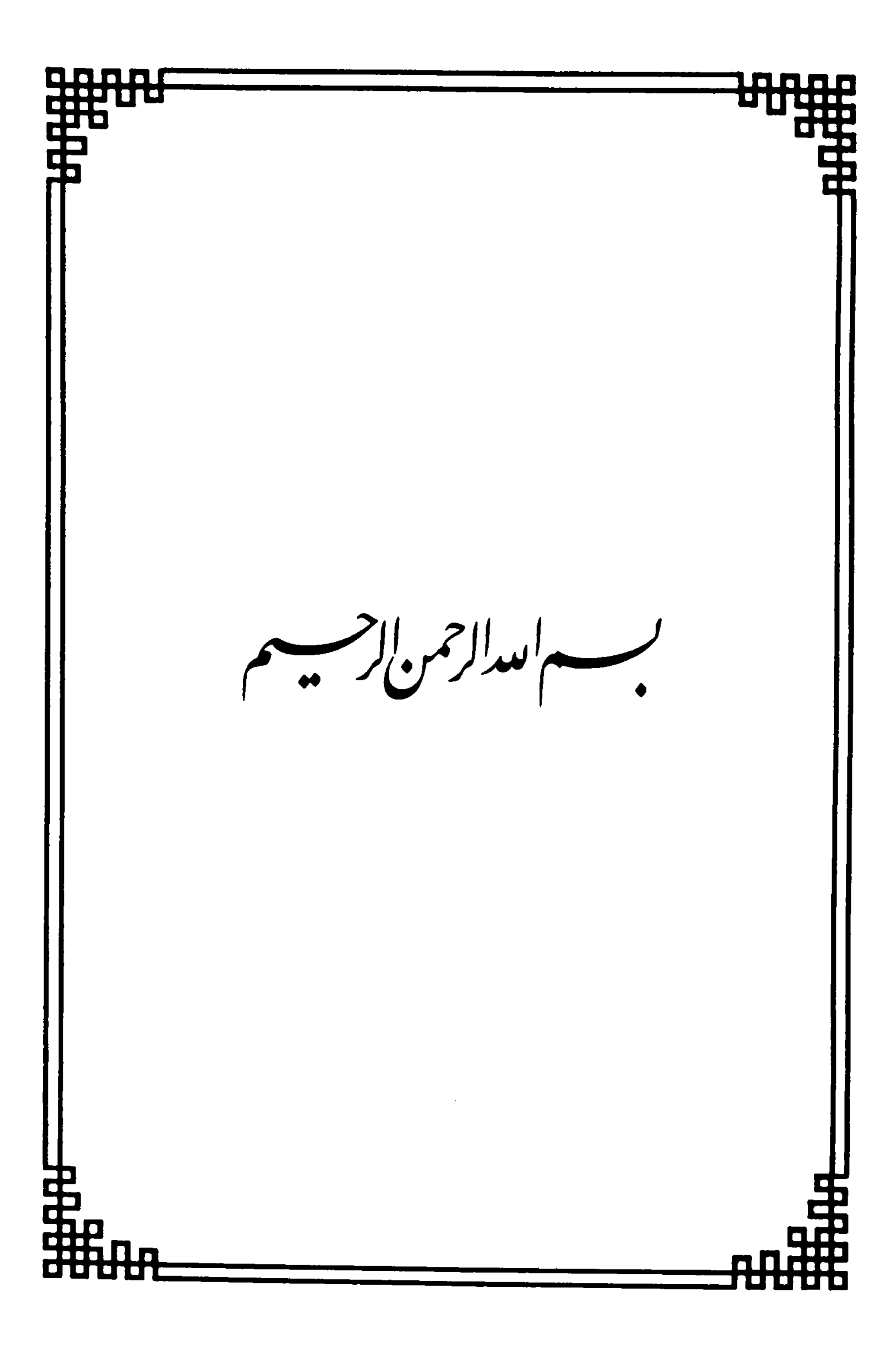
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
أبو زيد، بكر بن عبدالله
خصائص جزيرة العرب. - الرياض.
١٠٠ ص ؛ ١٧ X ٢٤ سم
ردمك: ٩-٢٧٨-٢٩-٩٩٦٠
١- الجزيرة العربية
٢- العرب
أ- العنوان
ديوي ٩٥٣,٠٠١ ٢٠/١١٣٢

رقم الإيداع: ٢٠/١١٣٢
ردمك: ٩-٢٧٨-٢٩-٩٩٦٠



بقلم

بكر بن عبد الله أبو زيد


بسم الله الرحمن الرحيم

المُقَدِّمَة

الحمـدُ للهِ تعـالى حقَّ حمدِه، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَه لا شريكَ لهُ، ولا مُعَقِّبَ لحُكْمِهِ، وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُ اللهِ ونبيُّهُ ورسولُهُ ومُصطفاهُ مِن خلقهِ.

اللهُمَّ صَلِّ وسلِّم عليهِ وعلى آلهِ وصَحْبِهِ، ومَن اهتدى بهديهِ واستنَّ بسنَّتِه.

أمَّا بعدُ:

فهٰـذا بيانٌ للنَّـاسِ عن أصلٍ مِن أُصولِ المِلَّةِ، عن دارِ النُّصرةِ والقِبلَةِ، حَبيبـةِ المسلمينَ، عَدُوَّةِ الكـافـرينَ، عن الـدَّارِ الأولى لظهورِ الإسلامِ، والخَطِّ الأخيرِ في غُرَّةِ الوجودِ الإسلاميِّ: جزيرةِ العربِ؛ في حُدودِها، وحُدودِ الحجازِ، وخصائصِها في الإسلامِ، والضَّماناتِ الحافظةِ لها.

أفردْتُها لمَّا رأيْتُها عندَ الأكثرينَ مِن السُّنن المهجورةِ، مع أنَّ تلك الخصائصَ معلومةٌ مِن الدِّين بالضَّرورةِ.

وإنَّ اللهَ سبحـانَـه جَلَّتْ حكمَتُـه قد رتَّبَ أحكامَ هٰذه الدُّنيا على أسبابٍ ظاهرةٍ، ولم يجْعَلْها قَدَرِيَّةً مَحْضَةً، وإنَّ دينَ الإسلامِ هو قَدَرُ اللهِ في هٰذه الجزيرةِ؛ قاعدةُ انطلاقهِ إلى كُلِّ الخليقةِ في المعمورةِ، وهو مِن الظُّهورِ والوضوحِ بمكانٍ، وأحكامُ هٰذه الجزيرةِ فيه كذٰلك، بل هي مِن آخِرِ ما عَهِدَهُ النبيُّ ﷺ - وهو على فِراشِ الموتِ - إلى أُمَّتِه.

وإنَّك إذا أَدَرْتَ النَّظَرَ في سببِ هَجْرِها - عند الأكثرينَ -؛ رأَيْتَه أثراً من آثارِ مَوجَةِ الفُتورِ التي تمرُّ بالمسلمين؛ مِن ضَعْفِ الحِسِّ، والغفلةِ عن تنشيطهِ صُعُـداً إلى التَّرَقِّي في مدارِجِ الإسلامِ، والإبقاءِ على امتيازاتِ دارِهِ وكِيانِ أهلهِ؛ عبرَ جُسورٍ شرعيَّةٍ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ.

ورأَيْتَه امتِداداً لحَبْلِ التَّراخي مِن عَرَبِ هٰذه الجزيرةِ عن وُجودِهم القياديِّ في العـالَم، إذ غرقـوا في التَّرَف، والملذَّاتِ، والتِهام الأموالِ، والتقلُّب في عدَّة أوجاعٍ؛ ولا تدري مكانَ الوَجَع منها!

وجِمـاعُ التَّـراخي والفُتـورِ: ضعفُ الإيمانِ في النُّفوسِ، وسكرةُ الرُّكونِ إلى الحياةِ وشهواتِها، فآلتِ السابلةُ إلى ما ترى.

ومِن شِدادِ ولائدِهِ: أَسْرُ النُّفوسِ عن تَوَثُّبِها بالحقِّ لنُصْرَتِه؛ مضغوطاً عليها مِن كلِّ جانبٍ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنا أَجَزِعْنا أَمْ صَبَرْنا مَا لَنا مِنْ مَحيصٍ﴾.

وهٰذا البيانُ تذكِرةٌ باحِثةٌ عن خصائصِ الجزيرةِ وسُبُلِ حمايَتِها، ثم تنـزيلُ وسـائـلِ الإصـلاحِ والاستصـلاحِ، وبَعْثُ الهِمَمِ على إعمالِها وتخليصِها من الأدواءِ:

أيُّهــا الــمُـصْلحُ مِنْ أخْــلاقِنــا أيُّهــا الــمُـصْـلحُ الــدَّاءُ هُنــا

فإذا خَلَصت من الأدواءِ؛ بقيَ الإِسـلامُ في حضـانـةِ أهلهِ؛ تَشِعُّ أنوارُهُ، وتظهرُ شعائِرهُ، فتُقامُ الشريعةُ، وتُؤمَنُ السابلةُ، وهٰذا هو الدِّينُ كما قال حَسَّان ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ:

وَمَــا الــدِّينُ إلاَّ أنْ تُقـامَ شَرائِـعُ وتُـؤْمَـنَ سُبْـلُ بَيْنَنــا وهِضَــابُ

وبها تبقى دارُهم مركزاً للإِسلام، ودارَ قيادةٍ للعالمِ الإِسلاميِّ.

وبها يبقى أهلوها قُدوةً لأهلِ القِبْلَةِ؛ قياديِّين عَرباً مُسلمينَ؛ يَحْمونَ حِمى الدِّين، ويُنافحون عنه.

ومِن هنا يتَّضِحُ للبُصراءِ بجلاءٍ منزلةُ هٰذا الأصلِ العَقَدي، وضرورةُ إحياءِ ما هُجِرَ مِن خصائصِه، وبعثُها من مَرْقَدها؛ ليَروْا كيفَ مَنَحتِ الشَّريعةُ هٰذه الجزيرةَ شخصيَّةً مستقلَّةً؛ في قيادتِها، وأرضِها، وأهلِها، ودعوتِها؛ على رَسمِ مِنْهاج النبوَّة لا غير.

وإنَّــهُ إذا ما عدَّت يومـاً نفسَهـا مثـلَ أيِّ قُطرٍ مِن الأقـطارِ، ترضى بِمُداخَلَةِ ما هو أجنبيٌّ عن الإِسلامِ؛ فإنَّها تَعْمَلُ على إسقاطِ نفسِها مِن سِجِلِّ التاريخِ، وتَقْضي على ميزتِها البارزةِ في خريطةِ العالمِ، فيَخْفِتُ احترامُ العالَمِ الإِسلاميِّ لها، وتَفْقِدُ رهبةَ شراذِمِ الكفرِ منها، وتفتحُ مجالاً فسيحاً للقوى الشِّرِّيرةِ العاتيةِ.

وإنَّهُ إذا تقدَّمتِ الفتنُ، والبِدَعُ، والأهواءُ، والنِّحَلُ، وضُروبُ الغزوِ الفكريِّ؛ تضرِبُ فارهةً على صخرةِ هٰذه الجزيرة؛ فقد تجلَّلت حينئذٍ من

كُلِّ ويلٍ تياراً، وآذَنَتْ بمشـاكـلَ ذاتِ أحجامٍ مختلفةٍ في التمرُّد، وإذا تشرَّبت النفوسُ بهٰذه الأنماطِ المتناثرةِ على جَنَبَتي الصِّراطِ المستقيمِ؛ تشكَّلَتِ الحياةُ إلى مزيجٍ مِن الأهواءِ والضَّلالِ البعيدِ.

وهٰذا إيذانٌ بدَكِّ آخرِ حِصنٍ للإسلامِ، وتقليصٌ لظلِّهِ عن معاقِلِهِ في هٰذه الجزيرةِ المسكينةِ.

فاللهُ طَليبُ الفَعَلَةِ لذٰلك، وهو حَسيبُهم.

وإذا نَفَذَتْ أنوارُ البصيرةِ إلى هٰذا الأصلِ العَقَديِّ وخصائصِهِ؛ فلا بُدَّ من إدارَةِ النَّظَرِ آخِراً بالضَّماناتِ الحافظةِ الحاميةِ لها؛ تبصرةً لِمَنْ بَسَطَ اللهُ يدهُ على أيٍّ مِن هٰذه الجزيرةِ ولمن شاءَ اللهُ مِن عبادِهِ، ولَطْماً لهٰذا الزَّحفِ المَهولِ والموجاتِ الطاغيةِ المدفوعةِ بذِمَمٍ فاسدةٍ؛ لصدِّها عن هٰذه الجزيرةِ وأَهلِها، والرَّقابةِ اليقظةِ على صنائعِها الرابضينَ في مغاراتِ الجـزيرةِ؛ حامِلين بَصَمـاتِ العـداءِ والاستعـداءِ؛ يعملونَ في الجَهْـرِ والخفـاءِ، ويُهَيِّـونَ الأجواءَ لاستقبالِ الثَّقافاتِ الهادمةِ لعقولِ أبناءِ هٰذه الجزيرةِ؛ في مجالاتِ: العلمِ، والسُّلوكِ، والأخلاقِ، والإعلامِ، والاقتصادِ.

وعليهِ؛ فإذا كُنَّا من هنا نعلمُ أحكامَ هٰذه الجزيرةِ؛ فمِن هنا ـ أيضاً ـ نبـدأُ فننـادي أهـلَ العلمِ والإيمـانِ أنْ يُفيضوا على أُمَّتِهم بساعاتٍ من الاكتسابِ للاحتسابِ ـ و «الدينُ النَّصيحةُ» ـ؛ استِنهاضاً للموحِّدين على مواضعِ الفتورِ وسُبُلِ الغَواشي التي غَشِيَتِ التوحيدَ وأَوهَنَت أَخلاقياتِ هٰذه

البلادِ، وإحياءً لما تآكَلَ مِن معالِم هٰذا الدِّينِ.

والحديثُ عن خَصائص هٰذه الجزيرةِ واحدةٌ منها.

وقد عَنَيْتُ الإيجازَ؛ لأنَّ القصدَ غَرْسُ هٰذه النعمةِ في أَفئدةِ أَبناءِ هٰذه الجزيرةِ؛ يَحْدو ذٰلك الحَمِيَّةُ؛ للهِ، ودينِه، وشرعِهِ؛ ليس إلَّا.

واللهُ المُستَعانُ.

بكر بن عبد الله أبو زيد
المدينة النبوية
٢٥ / ٩ / ١٤٠٩هـ

الفصل الأول

المؤلَّفات عن جزيرةِ العَرَبِ

للعُلَمـاءِ يدٌ حافـلٌ في التَّأْليفِ عن صورةِ الأرضِ ، والتي سمَّاها بعضُهم (جَغْـرافيا)(١)، ومعنـاه: صورةُ الأرضِ . وقـد عُرِّبَ في عصـرِنا الحاضرِ إلى: عُلومِ الأرضِ .

وقـد دَوَّنـوا في مؤلَّفاتِهم هٰذه ما وَسِعَهُم عن البلادِ والممالِكِ . . . إلخ ، وفي خُصوصِ جزيرةِ العَرَبِ تفنَّنوا في التَّأْليفِ عنها؛ في: الأماكنِ العربيَّةِ، والمنازلِ البَدَويَّة، والدِّيارات، والدَّاراتِ، والمياهِ، والمناهلِ ، والجبالِ ، والأوديةِ، والآبارِ، واشتقاقِ أَسمائِها، وأَنسابِ أَهلِها. . . وهٰكذا ممَّـا يُسْتَلَذُّ ويُستـطاب، حتى صارت ـ وللهِ الحمـدُ ـ محفوفةً محفوظةً؛ بعلمٍ ، ووصفِ عِيانٍ، ومشاهدةٍ(٢).

وقد تجاوَزَ البحثُ هٰذه الطَّبقةَ مِن الأدَباءِ والبُصراءِ بعلومِ الأرضِ إلى طبقـةِ الفقهـاءِ، والمُحَـدِّثينَ، والمؤرِّخين؛ لما يتعلَّق بهٰذه الجزيرةِ

(١) قال ياقوت في مقدمة «معجم البلدان»:
«سمعتُ مَن يقولُهُ بالغين المعجمه والمهملة».

(٢) انظر: «معجم الموضوعات المطروقة» (ص ١١٩ ـ ١٢٠).

المباركةِ من أحكامٍ شرعيَّةٍ.

فتكاثَرَتِ المؤلَّفاتُ عن مكَّةَ، والمدينةِ النبويَّةِ، ومسجديهما ـ زادَهُما اللهُ شرفاً ـ، وعن سائرِ أقاليمِ الجزيرةِ: الحجازِ، ونجدٍ، والعَروضِ، وتِهامةَ، واليمنِ، وعُمانَ.

والمُحَدِّثونَ يذكُرونَها في شُروحِهم لأحاديثِ إخراجِ المشركينَ مِن جزيرةِ العربِ؛ كما في «الصحيحينِ» وغيرِهما.

والفُقهاءُ يذكرونَ جُملةً وافرةً مِن أحكامِها في أبوابِ: الصلاةِ، والحَجِّ، والجِهادِ، وأحكامِ أهلِ الذِّمَّةِ، وفي كتبِ الأحكامِ السُّلطانيَّةِ[1].

والشَّأْنُ هنا في ذكرِ المؤلَّفاتِ المفردةِ عن هٰذه الجزيرةِ على اختلافِ مقاصدِ المؤلِّفينَ:

١ ـ «جزيرةُ العربِ»، للهَمْداني.

٢ ـ «أسماء جِبال تِهامة وسكانها»، لعرَّام بن الأصبع.

٣ ـ «بلادُ العربِ»، لِلُغْدَة: الحسن بن عبدالله الأصفهاني.

٤ ـ «صفةُ بلادِ اليَمَنِ ومكةَ وبعضِ الحجازِ»، لابن المُجاوِر.

٥ ـ «جُغرافيةُ شبهِ الجزيرةِ العربيَّةِ»، محمود طٰه أبو العلا.

٦ ـ «صحيحُ الأخبارِ عمَّا في بلادِ العربِ مِن الآثارِ»، محمَّد بن بُلَيهد النجدي.

---

(١) انظر: «الموسوعة الفقهيَّة» (٣ / ١٢٦ ـ ١٣٥) مهم.

٧ ـ «جُغرافيةُ الصَّحارى العربيَّة»، صلاح بُحَيري.

٨ ـ «حَوْضُ الخليجِ العربيِّ»، محمد مُتَوَلِّي.

٩ - التنبيه على ما وجب من إخراج اليهود من جزيرة العرب للكوكباني المتوفي سنة ١٢٢٣هـ.

١٠ ـ «قَلْبُ الجزيرةِ العربيَّةِ»، فؤاد حمزة.

١١ ـ «جَزيرةُ العربِ في مؤلَّفات علماء المَغْرِب»، حَمَد الجاسر في المجلدات (٤ و٥ و٦) من «مجلة العرب».

١٢ ـ «كيف دوَّنَ العربُ جَغرافيةَ جزيرتِهم»، حَمَد الجاسر، «مجلة جامعة الملك سعود»، العدد الأول، عام (١٩٥٩م)، الرياض.

١٣ ـ «الأقسام الجَغرافيَّة لجزيرةِ العربِ»، عبد المحسن الحُسَيْني، «مجلة كلية الآداب» بالإسكندرية، عام (١٩٥٢م).

١٤ ـ «أقاليم الجَزيرةِ العربيَّةِ»، عبد الله بن يوسف الغُنَيم.

١٥ ـ «جَـزيرةُ العربِ / من كتاب المسالك والممالك للبكري»، أخرجه: عبدالله بن يوسف الغُنَيم.

١٦ ـ «العرب والإسلام»، لأبي الحسنِ النَّدْوي.

١٧ ـ «كيفَ ينظرُ المسلمونَ إلى الحجازِ وجزيرةِ العرب»، للشيخ أبي الحسن النَّدْوي، طبع دار الاعتصام، بمصر.

١٨ ـ «إلى أين تتَّجهُ الجزيرةُ العربيَّةُ وإلى أيِّ غايةٍ تنتهي؟»، للشيخ أبي الحسن النَّدْوي، مطبوع على الآلة الراقمة.

١٩ ـ «لماذا ظهرَ الإسلامُ في جزيرةِ العربِ»، أحمد موسى سالم، طبع دار الجيل، بيروت.

٢٠ ـ «اتِّجاه المَوْجات البشرية في جزيرةِ العربِ»، مُحِبّ الدين الخطيب، طبع عام (١٣٤٤هـ).

٢١ ـ «الدَّعوة إلى الله في جزيرةِ العربِ»، سعد الحصين.

٢٢ - دراسة في مصادر الجزيرة العربية . لأبي علية .

٢٣ - وفي مجلات (العرب) و (الدارة) و (الوثيقة) بحوث عنها .

٢٤ - وعقد في جامعة الملك سعود بالرياض ندوات عام ١٣٩٧هـ .

فما بعد عن مصادر تاريخ الجزيرة .

الفصل الثاني
أسماءُ الجَزيرةِ وأقاليمُها

○ أسماء جَزيرةِ العربِ:

كَثْـرَةُ الأسمـاءِ تَدُلُّ على شَرَفِ المسمَّى، ولهٰـذه الجـزيرة جملةُ أسماءٍ؛ كُلُّها مضافَةٌ إلى (العَرَبِ) لا غير:

ــ منها اسمانِ هما: (جزيرةُ العربِ)، و (أرضُ العربِ)، وقد وردا في السُّنَّةِ واستعمالاتِ الفُقهاءِ.

ومنها: (بلادُ العربِ)، و (دِيارُ العربِ).

ويُقـالُ الآن: (الجَزيرةُ العربيَّة)، و (شِبهُ جزيرةِ العربِ)، و (شِبْهُ الجزيرةِ العربيَّة).

وهِيَ تِلْكُمُ الأرضُ المبـاركـةُ، التي اكتَسَبَتْ شَرفَ الإضـافةِ إلى سُكّـانِهـا، المحفوفَةُ حواشيها بثلاثةِ أبْحُرٍ؛ صيانةً لها عن تكاثُرِ الدُّخلاءِ عليها؛ كما في حَمْدَلَةِ أعرابيٍّ ذَكَرَها الجاحظُ في «البيانِ والتَّبيُّنِ»:

«الحمدُ للهِ الَّذي جَعَلَ جَزيرةَ العربِ في حاشيةٍ، وإلَّا؛ لَدَهَمت هٰذه العُجْمانُ خضراءَهُم».

و (الجزيرةُ): ما جَزَرَ عنِ البحرِ؛ قالَ ابنُ دُرَيْدٍ:

«سُمِّيَت جَزيرةً؛ لانقطاعِها عنْ مُعْظَمِ الأرضِ»[1].

○ أقاليمُها:

واحدُها: إقليمٌ، وهو: كلُّ ناحيةٍ مشتملةٍ على مُدُنٍ وقُرى، وهو أشهرُ الاصطلاحاتِ، ومنها: (الرُّستاقُ) لدى أهل الشامِ، و (المِخْلافُ) لدى اليمنِ، ومنها: (الكُورُ)، وغيرُها[2].

وللعرَبِ في تقسيمِ جزيرتهم ـ بحَسَبِ صورةِ الأرضِ، ومُناخِها، ونباتِها ـ خَمْسَةُ أقاليمَ[3]:

١ ـ **إقليمُ تِهامةَ**: ويقال: الغَوْرُ، ويقال: غَوْر تِهامة، وهما بمعنى.

٢ ـ **إقليمُ الحجاز**: ويقال: السَّراة، وقيل: السَّراةُ اسمٌ للجزءِ الجنوبيِّ من جبالِ الحجازِ.

٣ ـ **إقليمُ نجدٍ**.

٤ ـ **إقليمُ اليَمَنِ**: وقيل: سُمِّيَ يمناً لأنه عن يمينِ الكعبةِ.

٥ ـ **إقليمُ العَروضِ**: ويُقال: اليَمامَة.

٦ ـ **إقليمُ عُمان**: وقيل: داخلٌ في إقليمِ اليمنِ.

---

(١) «المُخَصَّص» لابن سِيدَه (١٠ / ١٥ و٢٠).

(٢) انظر: «معجم البلدان» (١ / ٢٥ ـ ٢٦).

(٣) انظر الحديث عنها مفصَّلاً في كتاب «أقاليم الجزيرة العربية» لعبدالله بن يوسف الغنيم.

الفصل الثالث

حدود جَزيرةِ العرب

○ حُدود جَزيرةِ العرب على العموم:

كما أنَّ شبهَ جزيرةِ العربِ أكبرُ شبهِ جزيرةٍ في العالمِ ، فقد حماها اللهُ تعالى بثلاثةِ أبحرٍ مِن جِهاتِها الثلاثِ: غرباً، وجنوباً، وشرقاً.

فيحـدُّهـا غربـاً: بحـرُ القُلْزُم ـ و(القُلْزُم): مدينـةٌ على طرفـهِ الشماليِّ ـ، ويُقال: بحرُ الحَبَشَةِ، وهو المعروفُ الآن باسمِ: (البحرِ الأحمرِ).

ويحدُّها جنوباً: بحرُ العربِ، ويقالُ: بحرُ اليمنِ.

وشرقاً: خليجُ البصرةِ؛ الخليجُ العربيُّ.

والتَّحديد مِن هٰذه الجهاتِ الثلاثِ بالأبحُرِ المذكورةِ محلُّ اتِّفاقٍ بينَ المحدِّثينَ، والفقهاءِ، والمؤرِّخينَ، والجَغرافيِّين، وغيرِهم.

وممَّن أفصحَ عن هٰذا التَّحديدِ بالنَّصِّ: ابنُ حَوْقَل ـ وأطلقَ على الأبحـرِ الثـلاثـةِ اسمَ: (بَحْـرِ فارِسَ) ـ، والإِصْـطَخْـريُّ، والهَمْـدانيُّ، والبَكريُّ، وياقوتٌ، وهو منصوصُ الروايةِ عن الإمامِ مالكٍ، وتُفيدُه الروايةُ

عن الإمامِ أحمدَ؛ رحمَ اللهُ الجميعَ.

الحدُّ الشمـاليُّ: ويحُـدُّهـا شمـالاً ساحلُ البحرِ الأحمرِ الشرقيُّ الشمـاليُّ، ومـا على مُسامَتِتِه شرقاً؛ مِن مشارِفِ الشامِ وأطرارِهِ (الأرْدُن حاليّاً)، ومُنْقَطَعُ السماوةِ مِن ريفِ العراقِ، والحدُّ غيرُ داخلٍ في المحدودِ هنا.

وبهٰذا قالَ الأصمعيُّ، وأبو عُبيدَةَ.

وهٰذا هو ما حَرَّرَهُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللهُ تعالى، فقالَ(١):

«جزيرةُ العربِ: هي مِن بحرِ القُلْزُم إلى بحرِ البصرةِ، ومِن أقصى حِجْرِ اليمامةِ إلى أوائِلِ الشامِ؛ بحيثُ كانت تدخُلُ اليمنُ في دارِهم، ولا تدخُلُ فيها الشامُ، وفي هٰذه الأرضِ كانت العربُ حينَ البعثِ وقبلَهُ...» انتهى مختصراً.

هٰذه هي الحـدودُ الـطبيعيَّةُ بمعـالِمِهـا الظاهرة ـ ثلاثةُ أبحُرٍ ـ غرباً وجَنوباً وشرقاً؛ وهي تحديدٌ جَغرافيٌّ يلتقي فيه الفُقهاءُ مع غيرِهم.

ولهٰذا التَّحديدِ بالمياهِ الإقليميَّةِ الثلاثةِ صارتْ تُعْرَف عندَ المتأخِّرينَ باسمِ (شبهِ جزيرةِ العربِ)، وإنَّما قيلَ: (جزيرةُ العربِ)؛ بحكمِ إحاطتِها بثـلاثةِ أبحرٍ، ولأنَّ الحدَّ الشماليَّ، وإنْ كانَ إلى مشارفِ الشامِ وريفِ العـراقِ؛ فإنَّ ما وراءَ ذٰلـك من أنهارٍ: بَرَدى، ودِجْلَةَ، والفُراتِ، مُتَّصِلٌ

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ١٦٦).

برأسِ الخليجِ العربيِّ، فكأنَّ التجوُّزَ في الإطلاقِ بحكمِ المُجاورةِ.

ولذا قالَ الخليلُ[1]:

«إنَّما قيلَ لها (جزيرةُ العربِ)؛ لأن بحرَ الحَبَش، وبحرَ فارسَ، والفُراتَ قد أَحاطتْ بها، ونُسِبت إلى العربِ؛ لأنها أرضُها، ومسكنُها، ومعدِنُها» انتهى.

ونحوَهُ ذكرهُ الباجيُّ عن الإمام مالكٍ[2].

بل دفعت محمَّدَ بنَ فَضالَة فيما رواه عنه الزُّبيرُ بنُ بكَّارٍ إلى أوسعَ من ذٰلك، فبلَغَ بالتَّحديدِ شمالاً إلى مشارِفِ النِّيلِ، فقالَ[3]:

«حَدَّثني محمَّدُ بنُ فَضالَةَ: إنَّما سُمِّيَت جزيرةً لإحاطةِ البحارِ والأنهارِ بها مِن أقطارِها وأطرارِها. . .».

ثم أخذَ في البيانِ بما يفيدُ دُخولَ الشَّامِ وسوادِ العراقِ. . .

وبما أنَّ هٰذا الحدَّ الشماليَّ لجزيرةِ العربِ مفتوحٌ؛ لأنَّهُ تحديدٌ بأرضٍ، دونَ أنْ تكونَ به ثَمَّةَ معالمُ؛ مِن أنهارٍ، أو بحارٍ، أو جبالٍ، ونحوها، فتكون فَيْصلاً في التَّحديدِ؛ صارَ الإدخالُ والإخراجُ الجزئيُّ لِما وَالَى التَّحديدَ المذكورَ شمالاً.

---

(١) «أحكام أهل الذمة» (١ / ١٧٨).

(٢) «المنتقى» (٧ / ١٩٥).

(٣) «البلدان» لليعقوبي (ص ٣٣٣)، طبع ليدن، بواسطة «مجلة العرب»، عام (١٣٨٨هـ)، (١ / ٣ / ص٧٥٤ - ٧٥٥).

وقد وهِمَ مَن مَدَّ مسمَّى جزيرةِ العربِ شمالاً إلى دِجْلَةَ والفُراتِ، وعَنَقَ النِّيلَ؛ فإنَّ المُضافَ إليهِ: (العرب) ـ في تسميتها: (جزيرةِ العربِ) ـ يحدِّدُ المرادَ، إذ قدْ عُلِمَ في امتدادِ العربِ، ومنازلِ القبائلِ، واضطرابِهِم بينَ الظَّعْنِ والإقامةِ، ومواقعِ الخَفارَةِ: أنَّهُم لم يتجاوَزُوا ما تقدَّمَ رسمُهُ في الحَدِّ شمالاً.

وعليهِ؛ فالأردُنُّ، وسوريّا، والعِراقُ؛ ليستْ في مَحْدودِ أرضِ العربِ (جزيرةِ العربِ) التي عُرِفَت بهم في ظَعْنِهم وإقامَتِهم.

ولذا قالَ الإصطَخْريُّ(1):

«وقد سكنَ طوائِفُ من العربِ ـ من ربيعةَ ومُضَرَ ـ الجزيرةَ، حتى صارتْ لهُم بها دِيارٌ ومَزارِعُ، ولم أَرَ أحداً عَزا الجزيرةَ إلى دِيارِ العربِ؛ لأنَّ نُزولَهُم بها ـ وهي ديارٌ لفارسَ والرُّومِ ـ في أضعافِ قُرى معمورةٍ، ومُدُنٍ لها أعمالٌ عَريضةٌ، فنَزَلوا على خفارَةِ فارِسَ والرُّومِ، حتَّى إنَّ بعضَهُم تَنَصَّرَ بدينِ النَّصرانيَّةِ معَ الرُّومِ؛ مثلَ: تَغْلِب من ربيعةَ بأَرض الجزيرةِ، وغَسَّان وبَراءَ وتَنُوخَ مِن اليَمَنِ بأَرضِ الشَّامِ» انتهى.

وهٰذا نَصٌّ يفيدُ بَرْدَ اليَقينِ على أَنَّ مَن نَزَحَ مِن العربِ ـ كالغَساسِنَةِ إلى الشامِ، وربيعَةَ ومُضَرَ في جزيرةِ بَني عَمْرو (الجزيرةِ الفُراتِيَّةِ) ـ؛ فإنَّ ذٰلكَ لا يُدْخِلُ مضارِبَ نُزوحِهِم إلى مُسمَّى منابِتِ أُصولِهِم (جزيرةِ العربِ)، وهٰذا واضحٌ.

---

(1) عن «أقاليم الجزيرة العربية» للغنيم، (ص ١٦).

وبحكمِ المـدلولِ اللفظِيِّ في هٰذه الإضافةِ إلى (العربِ)، فهي تعني منـابِتَهُم ومـرجِـعَ أُصـولِهِم، لا مواطنَ رحلتِهِم إلى المشـارِقِ والمغارِبِ، واللهُ أعلمُ.

وقد حَصَلَ مِن وراءِ ذٰلك خِلافٌ في هٰذا الحَدِّ الشماليِّ، والسَّببُ ـ واللهُ أعلمُ ـ عدمُ وجودِ فواصلَ (تضاريسيَّةٍ) تقطعُ القولَ بالتَّحديدِ بمَعْلَمٍ ظاهرٍ؛ كالشأنِ في الجهاتِ الثلاثِ إذ أحاطَتْ بها البِحارُ.

وإذا نَظَرْتَ في الاختلافِ ـ بعدُ ـ؛ رأَيْتَه يرجِعُ إلى أحدِ سببينِ:

الأوَّل: المدلولُ الولائيُّ (السياسيُّ)، فجزيرةُ العربِ عندَه: ما لم يَبْلُغْهُ مُلْكُ فارسَ والرومِ.

الثَّاني: المَـدلـولُ العِمْـرانيُّ فيمـا بَلَغَتْهُ العربُ بِسُكناها ومنازِلِها ومَرعاها وخَفارَتِها على ديارِها وأقاليمِها.

ومِن هٰذه الأقوالِ ما لو أُخِذَ على ظاهِرِهِ؛ لكانَ سبيلُهُ الرفضَ وعدمَ القَبولِ؛ كقولِ: «جزيرةُ العربِ: المدينةُ وما والاها»، وهٰكذا...

وسنَعْلَم توجيهَ هٰذه الخِلافاتِ في هٰذينِ التَّنبيهَيْنِ:

التَّنبيه الأوَّل:

في المرويِّ عن بعضِ الفُقهاءِ رحمهُم اللهُ تعالى ما ظاهِرُهُ التعارُضُ في مُسمَّى (جزيرةِ العربِ)؛ من حيثُ الإدخالُ والإخراجُ في أقاليمِ هٰذا المَحدودِ.

ـ فعن الإمام مالكٍ رحمهُ اللهُ تعالى ثلاثُ رواياتٍ:

١ ـ روايةُ ابنِ وَهْبٍ عنه: أَنَّه قال:

«أرضُ العربِ: مكَّةُ، والمدينةُ، واليمنُ».

ومثلُه قالَ المغيرةُ بنُ عبدِالرحمٰنِ.

٢ ـ روايةُ الزُّهريِّ عن مالكٍ؛ قال:

«جزيرةُ العربِ: المدينةُ، ومكَّةُ، واليمامةُ، واليَمَنُ».

واليمامةُ كانت داخلةً في عَمَلِ المدينةِ، وكان أَمرُها مضطرِباً حسبَ الولايةِ في العصرينِ الأمَويِّ والعبَّاسيِّ، فأَحياناً تُضافُ إلى المدينةِ، وأَحياناً تُفْرَدُ برأْسِها.

٣ ـ ما ذَكَره الباجِيُّ؛ قالَ: قالَ مالكٌ:

«جزيرةُ العربِ: مَنْبتُ العربِ، قيل لها: جزيرةُ العربِ؛ لإحاطةِ البُحورِ والأنْهارِ بها».

وما في هٰذه الروايةِ الثالثةِ يَلْتَقي معَ التَّحديدِ المذكورِ.

وما في الرِّوايتينِ قبلَها؛ يعني: ما كانَ عامِراً، مشمولَ الولايةِ بالجملةِ. وهٰذا يلتقي معَ مفهومِ مَن سَبَقَ مِن السَّلَفِ لمسمَّى (جزيرةِ العربِ).

ـ وفي «صفةِ جزيرةِ العربِ» للهَمْدانيِّ عنِ ابنِ عباسٍ، وفي «المسالِكِ والممالِكِ» للبَكْرِيِّ عن شَرْقيِّ بنِ القَطامي وغيره:

«كـانت أَرضُ الجَزيرةِ خاويةً، ليس في تِهامتِها ونَجْدِها وحِجازِها وعَروضِها كبيرُ أحدٍ؛ لإخرابِ بُخْتُنَصَّر وإجلائِها مِن أهلها؛ إلا مَن اعتَصَمَ برؤوسِ الجِبالِ وشِعابِها».

ـ وهٰكذا الشأْنُ في الروايةِ عنِ الإمامِ أحمدَ رحِمَهُ اللهُ تعالى:

١ ـ ففي روايةِ بَكْـر بن مُحَمَّـد عن أبيه؛ قالَ: سأَلْتُ أبا عبدِاللهِ ـ يعني: الإمامَ أحمدَ ـ عن جزيرةِ العربِ؟ فقال:

«إنَّمـا الجَـزيرةُ موضعُ العَرَبِ، وأيُّ موضعٍ يكونُ فيهِ أهلُ السَّوادِ والفُرسُ؛ فليس هو جزيرةَ العربِ، موضِعُ العربِ: الذي يكونونَ فيهِ».

٢ ـ وفي روايةِ ابنِه عبدِ اللهِ عنه؛ قال:

«سمعتُ أبي يقولُ في حديثِ: «لا يبقى دِينانِ في جَزيرةِ العربِ»: تفسيرهُ: ما لم يكنْ في يدِ فارسَ والرومِ. قيلَ له: ما كانَ خَلْفَ العربِ؟ قالَ: نعم».

٣ ـ ورِوايةٌ ثالثةٌ في «المُغني»؛ قال:

«قال الإمامُ أحمدُ: جزيرةُ العرب: المدينةُ وما والاها».

فالـروايتـانِ الأولى والثانيةُ تلتقيانِ في محدودِ جزيرةِ العربِ؛ لأنَّ العـربَ كانت منتشرةً في الظَّعْنِ والإقامةِ والرَّعْيِ والخِفارةِ في قلبِ هٰذه الرقعةِ، وما أَسْحَلَتْهُ بحارُها الثلاثة.

والقولُ في الروايةِ الثالثةِ؛ كالشأْنِ في توجيهِ الروايةِ عن مالكٍ رحمهُ اللهُ تعالى، وتقدَّمَ.

وعليهِ؛ فإنَّ مَن عدَّ اختلافَ الروايةِ عن هٰذينِ الإمامينِ اختلافاً يوجِبُ تكوينَ رأيٍ في مسمَّى (جزيرةِ العربِ) مِن قَصْرِها على مكَّة والمدينةِ؛ فقد أبعَدَ.

وبهٰذا يتَّضِحُ بجلاءٍ التقاءُ الفُقهاءِ مع الجغرافيِّينَ والمؤرِّخينَ في حُدودِ جزيرةِ العربِ.

التَّنبيه الثاني:

المياهُ الإقليميَّةُ لجزيرةِ العربِ وما فيها من الجُزُرِ تابعةٌ لجزيرةِ العربِ.

قال الشافعيُّ رحمهُ اللهُ تعالى[1]:

«لا يُمْنَعُ أهلُ الذِّمَّةِ من ركوبِ بحرِ الحجازِ ـ أيْ على سبيلِ العُبورِ ـ، ويُمْنَعونَ مِن المُقامِ في سواحِلِه، وكذا إن كانت في بحْرِ الحجازِ جزائرُ وجبالٌ تُسْكَنُ؛ مُنِعوا مِن سكناها؛ لأنَّها من أرضِ الحجازِ» انتهى.

وعليهِ؛ فإنَّ (البحرين) يَتْبَعُ الجزيرةَ، فتجري عليهِ أحكامُها.

○ حُدودُ الحِجازِ[2]:

(الحجازُ) ـ في اللُّغةِ ـ: الحدُّ الفاصِلُ.

---

(١) «الأم» (٤ / ١٧٨)، وعنه «الموسوعة الكويتية» (٣ / ١٢٩).

(٢) انظر: «تحديد الحجاز عند المتقدمين» لصالح بن أحمد العلي، بحث نشر في «مجلة العرب» (١ / ٣ / ص١ ـ ١٠)، لعام (١٣٨٨هـ)، وفيها: «الأقسام الجغرافية لجزيرة العرب»، عبدالمحسن الحسيني، (ص ٧٤٧ ـ ٧٩٦).

وفي سببِ تسميتِهِ توجيهانِ :

الأوَّل: سُمِّيتِ الحجازُ حجازاً؛ لأنها قد احْتُزِمَت واحْتُجِزت بالجبالِ ، أو بالحِرارِ، أو بهما ، فسُمَّيت حجازاً، فهو مِن الاحتجازِ؛ بمعنى : شدِّ الوسطِ بالحُجْزَةِ، أو بالحجازِ.

الثَّاني: أو لأنَّ جِبالَها وحِرارَها قد حَجَزتْ بينَ نجدٍ والسَّراةِ، أو بينَ نجدٍ واليمنِ، أو بينَ نَجْدٍ ـ وهُو ظاهِرٌ ـ وبينَ إقليمِ تِهامةَ ـ وهو غائرٌ ـ، أو بينَ الشامِ والغَوْرِ، فسُمِّيت بذلك حجازاً.

والحِجازُ حِجازانِ :

١ ـ **حِجازُ المَدينةِ**: وهو ما حَجَزَتْهُ الحِرارُ، والحِرارُ الحاجزةُ: هي خَيطٌ مِن حِجارةٍ سوداءَ، تمتدُّ مِن الجَنوبِ إلى الشَّمالِ في سلسِلةٍ متتابِعَةٍ، فتتَّسِعُ حيناً، وتَضيقُ أحياناً في مَواضِعَ.

وهي مِن الجَنوبِ مِمَّا يلي مكَّةَ إلى المدينةِ شمالاً فتبوك: حَرَّةُ بني سُليمٍ ، فحرَّةُ واقمٍ ، فحرَّةُ ليلى ، فحرَّةُ شَوْرانَ، فحَرَّةُ النارِ، وهي أَطولُها مسافةً.

٢ ـ **الحجازُ الأسودُ**: وهو ما حَجَزَتْهُ الجبالُ، وهي : سَراةُ شَنوءةَ.

وسِلسلةُ جبالِ السَّراةِ هٰذه هي أَعظمُ جبالٍ في بلادِ العربِ.

و (السَّراةُ): أعلى الشيءِ؛ كما يُقالُ لظهرِ الدَّابةِ: السَّراةُ.

وتمتدُّ من جَبَلِ تثليثَ جنوباً إلى الطائفِ في الشَّمالِ.

تنبيهٌ [1]:

ها هُنا نقلانِ غريبانِ:

أحدُهما: فيما نقلَهُ ياقوتُ عنِ ابنِ الكَلبيِّ: أَنَّ الحجازَ ما يَحْجُزُ بينَ تِهامةَ والعَروضِ واليَمنِ.

وهٰـذا متعذِّرٌ جغرافيّاً، لكن لعلَّه حصل تطبيعٌ وخَلْطٌ في العبارةِ، صحَّتُها: «ما يحجُزُ بين تِهامةَ واليمنِ، وبين العَروضِ».

الثَّاني: ما رواهُ الزُّبيرُ بنُ بكارٍ، عن عمِّهِ: «أَنَّ معنى الحجازِ وجَلْس واحدٌ».

وعن رجلٍ لم يَذْكُرِ اسمَه: «أَنَّ معنى الحجازِ وجَلْسٍ ونجدٍ واحدٌ».

وهٰذا متعذِّرٌ جَغرافيّاً أيضاً.

وقد يكونُ المرادُ بهٰذينِ: التقسيمَ الإداريَّ آنذاكَ. واللهُ أَعلمُ.

ومن هٰذه التَّقـدمـةِ تعرفُ بَرَكَ الحجازِ بالجملةِ: مكةَ، والمدينةَ، ومخاليفَهما، وتلك الحِرار، وما انْحازَ عنها غرباً إلى ساحلِ البحرِ الأحْمَرِ.

وإذا كانَ الحجازُ معروفَ العينِ بجملَتِه وامتدادِه مِن الجَنوبِ إلى الشمالِ، وشرقاً تلكُم الجبالُ والحِرارُ، لكنْ هناك خلافٌ كبيرٌ في نهايةِ هٰذه الحُدودِ للحجازِ جنوباً وشمالاً وشرقاً؛ ممَّا يقتضي الإدخالَ والإخراجَ لجزءٍ

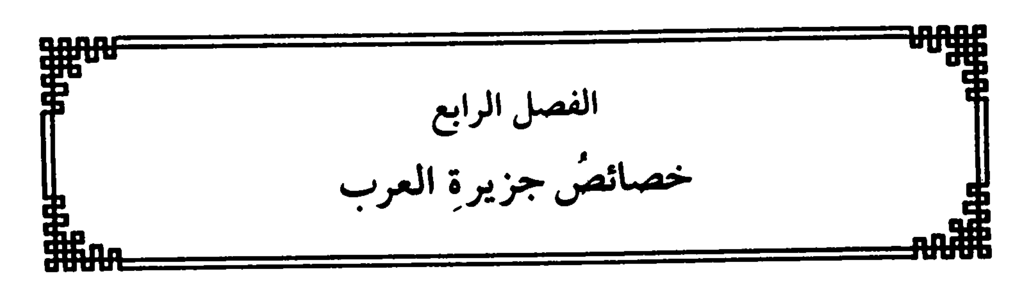
(١) «تحديد الحجاز عند المتقدمين»، صالح العلي، بحث في «مجلة العرب» (١ / ٣ / ص٣ ـ ٤)، عام (١٣٨٨هـ).

كبيرٍ مِن المساحاتِ والقُرى والدِّيارِ.

وهٰذا بحاجةٍ إلى عُلماءَ مُتَخَصِّصينَ يصنِّفونَ كلامَ أهلِ العلمِ في ذٰلك قديماً وحديثاً، ويُطبِّقونَ التَّحديدَ عن مشاهدةٍ وعِيانٍ.

وفَّق اللهُ مَن شاءَ مِن صالحِ عِبادِهِ لذٰلك.

واللهُ المُوفِّقُ.



الفصل الرابع
خصائصُ جزيرةِ العرب

ينتَظِمُ هٰذا ذِكْرَ خصائصِ الجزيرةِ عُموماً، فالحجازِ خصوصاً، فَعَرَبُ الجزيرةِ خُصوصاً، فالعربُ عموماً.

فألْقِ لها سَمْعَكَ؛ فهُو خيرٌ تُدَلُّ عليهِ.

١ ـ خصائص الجزيرة عموماً

هٰذه جملتُها:

○ **الأولى:**

هٰذه الجزيرةُ حرمُ الإسلام، فهي مَعْلَمُه الأولُ، ودارُه الأولى، قَصَبَةُ الديارِ الإسلاميةِ، وعاصمتُها، وقاعدةٌ لها على مرِّ العصورِ، وكرِّ الدُّهورِ، منها تَفيضُ أنوارُ النبوَّةِ الماحيةُ لظلماتِ الجاهليةِ، ولذٰلك جاءتِ المِنحُ المحمَّديةُ[1] في صحيحِ السنةِ بما لهٰذه الجزيرةِ مِن خصائصَ وأحكامٍ؛ لتبقى هٰذه المنطقةُ قاعدةَ الإسلامِ دائماً؛ كما كانت قاعدتَه أوَّلاً، ومعقلَ

(١) انظر: «عمدة التحقيق» للباني.

الإيمانِ آخِراً؛ كما كانت سابقاً.

وهٰــذه ـ وآيْمُ اللهِ ـ ضمــانــاتٌ لا يُمكِن أن تكـونَ لهيئَـة الأمم المتَّحدة (!) ولا لمجلسِ الأمنِ (!) ولا لمنظَّمةِ الإعلانِ العالمي لحقوقِ الإنسان (!) التي ما نشَأَتْ إلا في مُحيطِ حكوماتِ الغابِ وتَهارُشِ العبادِ.

أمَّا جزيرةُ العربِ؛ فلها من سامي المكانةِ التي تتميَّزُ بها في (خريطةِ العـالمِ)، ودقيقِ الضَّمـانـةِ الواجبِ توفيرُها، ما يجعلُ فعاليَّتَها في أُممِ الأرضِ تفوقُ هٰذه المؤتمراتِ التي هي في حقيقَتِها تآمُرٌ على ما ينبزونَه توهيناً باسم (العالمِ الثالثِ)، الذي ليسَ بعدَه في حُسبانِهم مِن رابعٍ، وباسمِ (الشَّرقِ الأوسطِ)[1] ـ وهٰذا الاصطلاحُ الحادِثُ وسابِقُه مِن تَخطيطِ يهود قَبَّحَهُم اللهُ؛ لتبقى منطقةُ العربِ والمسلمينَ منطقةً جُغرافيَّةً فحَسْبُ، لا اختصاصَ لها بعَرَبٍ ولا بمُسلمينَ، وهو تخطيطٌ خَبيثٌ يرمي بعْدُ إلى تسويغِ إقامةِ دولةِ يهود خَسِئوا ـ.

ولْيُعْلَم أوَّلاً أنَّ الشـرقَ مشـرقُ العظائمِ، وأنه بَلَغَ موضعَ أقدامِهم بسلطانٍ قائمٍ، ومـا على اللهِ بعزيزٍ أنْ يبلُغَ الإسلامَ مبلَغَهُ منهُم، وبالغُ الأمَلِ في الأُفُقِ يلوح، ونُزولُ النَّصرِ لنا مرهونٌ منَّا بتوبةٍ نَصوح.

فاعْـرِفْ هٰذه الخصيصةَ لجزيرةِ العرب من أنَّها (حَرَم الإسلامِ)، وللحَرَم حُرُماتُه التي لا تُنْتَهَكُ، ولن تكونَ دارَ كفرٍ أبداً.

ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ العزيزِ الحكيمِ.

---

(١) انظر: «مذاهب فكرية معاصرة» لمحمد قطب، (ص ٥٨٦).

○ **الثانية:**

عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رضيَ اللهُ عنهُ أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ:

«إِنَّ الشَّيطانَ يَئِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ المُصَلُّونَ في جزيرةِ العَرَبِ، ولكنْ في التَّحريشِ بينَهُم».

رواه مسلمٌ في «صحيحه» (٢٨١٢)، والترمذي (١٩٣٧)، وأحمد (٣ / ٣١٣ و٣٥٤)، وأبو يعلى (٢٢٩٤)، والبغوي في «شرح السنَّة» (٣٥٢٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٨)، وابن حبَّان (٦٤ و١٨٣٦)؛ من طُرق عنه.

وقد جاءَ هٰذا الحديثُ عن جماعةٍ مِن الصحابةِ بأَلفاظٍ متقاربةٍ.

١ ـ حديث جرير بن عبد الله البَجَلي:

رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢٦٧).

وفي سنده حُصَين بن عُمر الأَحْمسي، قد ضعَّفه الجمهور؛ كما قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٥٣).

٢ ـ حديث عبد الله بن عبَّاس:

رواه البيهقي في «دلائل النبوَّة» (٥ / ٤٤٩).

وفي سنده ابنُ أَبي أُويس ـ واسمه إسماعيل ـ هو وأَبوه ضعيفان.

٣ ـ حديثُ ابنِ مسعودٍ:

أخرجهُ الحميديُّ (٩٨)، والحاكم (٢ / ٢٧).

وفيه إبراهيمُ الهَجَريُّ، وبه أَعلَّه الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١٠ / ١٨٩).

٤ ـ حديثُ أَبي الدَّرداء:

رواه البزَّار (٢٨٤٩ ـ زوائده) من طريق إبراهيم بن أَبي العبَّاس عن عبدالحميد بن بَهْرام عن شَهْرِ بنِ حَوْشب عن ابنِ غَنْمٍ بهِ.

واختُلِفَ عليهِ فيه: فرواهُ أَبو نُعيم في «الحلية» (١ / ٢٦٩) من طريق جبارة بن المُغَلِّس عن عبدالحميد به، ولكن جَعَلَه عن عُبادة وأبي الدَّرداء!

فإن لم يَكُن هٰذا مِن جُبارة، فهو من تخاليط شَهْر! وعبد الحميد فيه ضَعْفٌ أيضاً!

٥ ـ حديث أَبي هُريرة:

رواه البــزَّار (٢٨٥٠)، وأَبــو نُعيم في «الحلية» (٧ / ٨٦)؛ من طريقينِ عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة[1].

---

(١) وعدَّ أبو حاتم في «علل الحديث» (٢ / ٢٨٤) هٰذه الطريقَ أو طريقَ جرير عن الأعمش عن جابر باطلةً!!

فجزم العلامة الألباني في «الصحيحة» (٤ / ٧٢) بأنَّ طريق جابر محفوظةٌ، وطريق أبي هريرة «هو الباطل، وعلَّته من المسيَّب بن واضح، فإنه سيىء الحفظ»!

وفـاتَه ـ حفظه الله ونفعَ به ـ طريقا البزَّار وأبي نُعيم، وهما خاليان من المسيَّب، فرواية البزَّار فيها متابعةٌ للمسيَّب، ورواية أبي نُعيم فيها متابعة لمَن دونَه، وهو أبو إسحاق الفَزَاري، من الإمام الثقة سفيان الثوري.

فلماذا لا يكونُ الطريقان محفوظينِ ـ وبخاصَّة أنَّ الأعمش متَّسع الرواية ـ، ويكون =

والخلاصةُ: أنَّ متنَ الحديثِ ثابتٌ من عدَّة طرقٍ عن عددٍ مِن الصَّحابةِ رضوانِ اللهِ عليهِم.

ومعنى هٰذا الحديثِ: أنَّ الشيطانَ يئسَ مِن اجتماعِ أهلِ الجزيرةِ على الإشراكِ باللهِ تعالى.

ومنذُ بعثةِ النبيِّ ﷺ وهيَ إلى يومِنا هٰذا دارُ إسلامٍ ـ وللهِ الحمدُ، حماها اللهُ وسائرَ أوطانِ المسلمينَ ـ، ولم يُعْرَفِ الشركُ فيها إلَّا جُزئيّاً على فَتَرات في فردٍ أو أفرادٍ، ثم يُهَيِّىء اللهُ على مَدى الأزمانِ مَن يردُّهم إلى دينِهم الحقِّ.

على أنَّ بعضَ العُلماءِ رحِمَهُم اللهُ تعالى رأى عُمومَ هٰذا الحديثِ لأمَّةِ محمَّدٍ ﷺ.

قالَ ابنُ رَجَبٍ رحمهُ اللهُ في شرحِهِ لهٰذا الحديثِ:

«المرادُ أنَّهُ يئسَ أنْ تَجْتَمِعَ الأمَّةُ كلُّها على الشِّركِ الأكبرِ». انتهى.

وذٰلك كما في قولِ اللهِ تعالى من سورة المائدة: ﴿الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾.

قالَ ابنُ كثيرٍ رحمهُ اللهُ تعالى:

«وعلى هٰذا يَرِدُ الحديثُ الصحيحُ: (فذكره)».

= ـ حينئذٍ ـ الحكمُ ببطلان أحد هٰذين الطريقين على حسب ما وقعَ للإمام أبي حاتم، لا بحسب واقع الحال.

والله أعلم بالصواب.

وبهٰذا يكونُ ذِكْرُ جزيرةِ العربِ؛ لمَزِيَّتِها بأَنَّها دِيارُ الإسلامِ، وأَهلُها أَصلُ المسلمينَ ومادَّتُهم. واللهُ أَعلمُ.

○ الثالثة:

جَزيرةُ العربِ وقفٌ في الإسلامِ على أَهلِ الإسلامِ؛ على مَن قالَ: (لا إِلٰهَ إلا اللهُ محَمَّدٌ رَسولُ اللهِ)، وقامَ بحقِّهما.

جزيرةُ العربِ وديعةُ النبيِّ ﷺ إلى أُمَّتِه، التي اسْتَحْفَظَهُم عليها في آخرِ ما عَهِدَهُ النبيُّ ﷺ.

فهِيَ دارٌ طيِّبةٌ، لا يقطُنُها إلا طَيِّبٌ، ولمَّا كانَ المشركُ خبيثاً بشِرْكِهِ؛ حُرِّمَتْ عليهِ جَزيرةُ العربِ.

ويدلُّ لهٰذا عددٌ مِن الأحاديثِ الصحيحةِ عنِ النبيِّ ﷺ؛ من حديثِ عُمَر، وابنِه عبدِاللهِ، وعائشةَ؛ رضيَ اللهُ عنهُم، وحديثِ عُمَرَ بنِ عبدالعزيزِ مرسلاً.

فعَن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهُ أَنَّهُ سمعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ:

«لأُخْرِجَنَّ اليهودَ والنَّصارى مِن جزيرةِ العربِ حتى لا أَدَعَ إلَّا مُسْلِماً».

رواهُ مسلمٌ، وأَبو عُبيدٍ في «الأموال».

وعن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها؛ أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ:

«قاتَلَ اللهُ اليهودَ والنَّصارى؛ اتَّخذوا قُبورَ أَنبيائِهِم مَساجِدَ، لا يَبْقَيَنَّ دينانِ في أَرضِ العَرَبِ».

متَّفقٌ عليه.

وأخرجهُ مالكٌ في «الموطإ» مُرْسلاً عن عُمر بنِ عبدالعزيز رحمهُ اللهُ تعالى.

وعن عائشةَ رَضيَ اللهُ عنها قالتْ:

«آخِرُ ما عَهِدَ رسولُ اللهِ ﷺ: لا يُتْرَكُ بجزيرةِ العربِ دينانِ».

رواهُ أحمدُ وغيرُه.

وعنِ ابنِ عُمر رضيَ اللهُ عنهُما أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ:

«لا يجتَمِعُ في جَزيرةِ العربِ دِينانِ».

رواهُ أبو عُبيدٍ في «الأموالِ»[1].

فهٰذه الأحاديثُ في الصِّحاحِ نصٌّ على أَنَّ الأصلَ شرعاً منعُ أَيِّ كافرٍ - مهما كانَ دينُهُ أو صفتُهُ - مِن الاستيطانِ والقَرارِ في جزيرةِ العربِ، وأَنَّ هٰذا الحُكْمَ مِن آخِرِ ما عَهِدَهُ النبيُّ ﷺ إلى أُمَّتِهِ.

وبناءً على ذٰلك:

١ - فليس لكافرٍ دخولُ جزيرةِ العربِ للاستيطانِ بها.

٢ - وليس للإمامِ عَقْدُ الذِّمَّةِ لكافرٍ، بشرطِ الإقامةِ لكافرٍ بها، فإِنْ عَقَدَهُ؛ فهو باطلٌ.

---

(١) وفي الباب عن جماعةٍ من الصحابةِ، فانظر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٩٢٤ و١١٣٢ و١١٣٣ و١١٣٤).

٣ ـ وليس للكافرِ المرورُ والإقامةُ المؤقّتةُ بها إلا لعدَّة ليالٍ؛ لمصلحةٍ؛ كاستيفاءِ دَيْنٍ، وبيعِ بضاعةٍ، ونحوِهما.

٤ ـ وليس للكافرِ اتِّخاذُ شيءٍ مِن جزيرةِ العربِ داراً؛ بتملُّكِ أرضٍ، أو بناءٍ عليها؛ لأنَّهُ إذا حُرِّمت الإقامةُ والاستيطانُ؛ حُرِّمت الأسبابُ إليهما، وما حُرِّم استعمالُه؛ حُرِّم اتِّخاذُه.

ولهٰذا؛ فلو أحْيى الكافرُ أرضاً فيها ـ لِوَضْعٍ فاسدٍ يُمَكِّنُه ـ؛ لم يُمَلَّك بالإحياءِ، والواجِبُ نَزْعُهُ منهُ بوجهِهِ الشرعيِّ.

ولو تملَّكَ ـ كذٰلك ـ؛ لم يَكُنْ لهُ حَقُّ الشُّفعةِ، فليس لِعِرْقٍ ظالِمٌ حَقٌّ.

٥ ـ ولا تُدفَنُ جيفةُ كافرٍ بها، فإنْ مات على أرضِ الجزيرةِ؛ نُقِلَ عنها؛ إلا للضَّرورةِ؛ كالتَّعَفُّنِ، فتغَيَّبُ جيفتُه في غيرِ مقبرةٍ للمسلمينَ.

٦ ـ وليس لكافرٍ إحداثُ كنيسةٍ فيها، ولا بيعةٍ، ولا صومعةٍ، ولا بيتِ نارٍ، ولا نَصْبِ صنَمٍ؛ تطهيراً لها عن الدِّينِ الباطلِ، ولِعمومِ الأحاديثِ.

وعليهِ؛ فليس للإمامِ الإذنُ بشيءٍ منها، ولا الإبقاءُ عليهِ؛ محدَثاً كان أو قديماً.

٧ ـ ولأنه لا يجوزُ إقرارُ ساكنٍ وهو على الكفرِ، فإنْ وُجِدَ بها كفَّارٌ؛ فلا يُقبلُ منهُم إلا الإسلامُ أو السيفُ.

وعليهِ؛ فلا تثبُتُ الجزيةُ في رقابِهِم مع الإقامةِ بها.

٨ ـ وبما أنَّ جزيرةَ العربِ دارُ إسلامٍ أبداً؛ فهي جميعُها أرضُ

عُشْرٍ، لا تكون خِراجيَّةً أبداً؛ لأنَّ الخِراجَ بمنزلةِ الجزيةِ، فكما لا تثبُتُ في رقـابِهم مع الإقـامـةِ بهـا؛ لا تَثْبُتُ في أرضٍ تملَّكـوها ظُلماً بها، لكنَّه الإسلامُ، أو السيفُ، أو الجلاءُ.

وكلُّ هٰذه الأحكامِ بقصدِ إحكامِ الوحدةِ السياسيةِ في الوحدةِ الجنسيَّةِ.

○ الرابعة:

ومِن خصائصِ هٰذه الجزيرةِ المباركَةِ أنَّ الإسلامَ حين يُضْطَهَدُ في دِيارِه خارِجَها؛ فإنَّهُ ينحازُ إلى هٰذه الجزيرةِ، ويأْوي إليها، فيجِدُ كرمَ الوِفادةِ بعد الغُربةِ وطولِ المحنةِ.

وفي ذٰلك جاءَ حديثُ ابنِ عُمر رضيَ اللهُ عنهما أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ:

«إنَّ الإسـلامَ بَدَأَ غريبـاً، وسيعـودُ غَريبـاً كمـا بدأَ، وهو يَأْرِزُ بينَ المسجدينِ كما تَأْرِزُ الحيَّةُ إلى جُحْرِها»(١).

فانْـظُر كيف رَبَطَ النبيُّ ﷺ بينَ غُربـةِ الإسلامِ، ثم احتضانِ هٰذه الجزيرةِ له؛ انْتشالاً مِن غربتِه.

---

(١) رواه مسلمٌ (١٤٦)، وابن منـده في «الإيمان» (٤٢١)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٢٠٢).

وورد الحديث أيضاً من طريق سعد بن أبي وقَّاص، أخرجه أحمد (١ / ١٨٤)، والبزَّار (٣٢٨٦)، وابن منده (٤٢٤)؛ بسند صحيح.

وفي الباب عن غيرِهما بأسانيد فيها ضعف.

٢ ـ خَصائِصُ الحِجازِ

يقعُ الحجازُ مِن جزيرةِ العربِ موقعَ التَّاجِ مِن الحُلَّةِ، وبينَ مسجِدَيْهِ يأرِزُ الإيمانُ، وينحازُ في آخرِ الزمانِ؛ كما سبقَ حديثُ ابنِ عُمر رضيَ اللهُ عنهما.

وتمتَّعْ بهٰذه الشَّذرةِ الفائقةِ مِن كَلامِ القاضِي عِياضٍ ـ رحِمَهُ اللهُ تعالى ـ في «الشِّفا» عن الحَرَمينِ الشَّريفينِ، فيقولُ[١]:

«وجديرٌ بمواطنَ عُمِّرتْ بالوحيِ والتَّنزيل، وتردَّدَ بها جبريلُ وميكائيل، وعَرَجَتْ منها الملائكةُ والرُّوح، وضجَّتْ عَرصاتُها بالتَّقديسِ والتَّسبيح، واشْتَمَلَتْ تُربَتُها على جَسَدِ سيِّدِ البشر، وانتشَرَ عنها مِن دينِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِه ما انْتَشَر، مدارسُ آيات، ومساجدُ وصلوات، ومشاهِدُ الفضائلِ والخيرات، ومعاهِدُ البراهينِ والمعجزات، ومناسكُ الدِّين، ومشاعرُ المسلمين، ومواقفُ سيِّدِ المُرْسَلين، ومُتَبَوَّأُ خاتَم النبيِّين، حيثُ انفجرتْ النبوَّة، وأينَ فاضَ عُبابُها، ومواطنُ مهبطِ الرسالة، وأولُ أرضٍ مسَّ جِلدَ المُصطفى تُرابُها: أنْ تُعظَّمَ عَرَصاتُها، وتُتَنسَّمَ نَفَحاتُها» انتهى مختصراً.

واعْلَمْ أنَّ الخصائصَ السالفةَ لجزيرةِ العربِ هي للحجازِ ـ قَلْبِ الجزيرةِ، بل قَلْبِ العالمِ الإسلاميِّ ـ مِن بابِ أولى.

---

(١) «الشفاء» (٢ / ٦٢٢ ـ ٦٢٣)، تحقيق البجاوي.

وقدِ اخْتُصَّ الحرمانِ الشريفانِ ـ مكَّةُ حَرَسها اللهُ تعالى(٢)، والمدينةُ النبويَّةُ حرَسها اللهُ تعالى(١) ـ بخصائصَ وميِّزاتٍ:

○ خَصائص مَهْدِ الهِدايةِ (البلدِ الحرامِ، أُمِّ القُرى، مكَّة)؛ زادَها اللهُ شَرفاً:

وفي خُصوصِ البلدِ الحرامِ؛ فآياتُ القرآنِ الكريم، وأحاديثُ نبيِّهِ عليهِ مِن اللهِ أفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التسليم، متكاثِرةٌ نصوصُها على بيانِها وذِكرِها، وكُتُبُ المؤرِّخينَ ـ وبخاصَّةٍ عن تاريخِ الحَرَمينِ الشريفينِ ـ تُوضِحُ ذلك وتشرَحُه:

وأكْتَفي هُنا بذِكْرِ ما رَقَمَهُ قَلَمُ الإمامِ ابنِ قيِّمِ الجوزيةِ رحمهُ اللهُ تعالى في فاتحةِ كتابهِ الحافِل «الهَدْيِ النَّبويِّ» (١ / ٤٦ ـ ٥٤) عند تفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشاءُ وَيَخْتَارُ﴾، فقالَ رحِمَهُ اللهُ تعالى:

«ومِن هٰذا اختيارُهُ سبحانَه وتعالى مِن الأماكِنِ والبلادِ خَيْرَها وأشرفَها، وهِي البلدُ الحرامُ؛ فإنَّهُ سبحانَه وتعالى اخْتَارَهُ لنبيِّهِ ﷺ، وجَعَلَهُ مناسكَ لعبادِهِ، وأوجَبَ عليهِم الإتيانَ إليهِ مِن القُرْبِ والبُعْدِ مِن كلِّ فجٍّ عميقٍ، فلا يَدخلونَهُ إلَّا مُتواضِعينَ مُتَخَشِّعينَ مُتَذَلِّلينَ، كاشِفي رُؤوسِهم،

---

(١) شاع في العصور المتأخِّرة قولُهم: «مكة المكرَّمة»، و«المدينة المنوَّرة»، وهما ـ أي: المكرَّمة، والمنوَّرة ـ وصفان مناسبان، لكن لا يُعرف ذلك عند المتقدمين من المؤرِّخين وغيرهم، وهو ـ على ما يظهر ـ من مُحدَثات الأعاجم التُّرك؛ إبان نفوذهم على الحرمين.

وقد بيَّنْتُ ذلك في بعض ما كتبتُه من قبلُ، وانظر ما سيأتي (ص ٣٤).

مُتَجَرِّدِينَ عن لِباسِ الدُّنيا، وجَعَلَهُ حَرماً آمِناً، لا يُسْفَكُ فيهِ دَمٌ، ولا تُعْضَدُ بِهِ شجرةٌ، ولا يُنَفَّرُ له صيدٌ، ولا يُخْتَلى خَلاهُ، ولا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُه للتَّمليكِ، بل للتَّعريفِ ليس إلَّا، وجَعَلَ قصدَهُ مُكَفِّراً لما سَلَفَ مِن الذُّنوبِ، ماحياً للأوزارِ، حاطّاً للخطايا؛ كما في «الصحيحين» عن أبي هُريرة قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«مَن أتى هٰذا البيتَ، فلمْ يَرْفُثْ، ولمْ يَفْسُقْ؛ رَجَعَ كيومَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

ولم يَرْضَ لقاصدِه مِن الثوابِ دونَ الجنَّةِ، ففي «السُّنن»[1] مِن حديثِ عبدِاللهِ بنِ مَسعودٍ رضيَ اللهُ عنهُ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«تابِعوا بينَ الحَجِّ والعُمْرَةِ؛ فإنَّهُما يَنْفِيانِ الفَقْرَ والذُّنوبَ كَما يَنْفي الكِيرُ خَبَثَ الحَديدِ والذَّهَبِ والفِضَّةِ، وليسَ للحَجَّةِ المبرورةِ ثوابٌ دُونَ الجَنَّةِ».

وفي «الصحيحين» عن أبي هُريرةَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ:

«العُمْرَةُ إلى العُمْرَةِ كفَّارةٌ لِما بينَهُما، والحجُّ المَبرورُ ليسَ لهُ جزاءٌ إلَّا الجَنَّةَ».

فلو لم يَكُنِ البلدُ الأمينُ خيرَ بلادِه، وأحبَّها إليهِ، ومختارَه مِن البلادِ؛ لما جَعَلَ عَرَصاتِها مناسِكَ لعبادِهِ؛ فرَضَ عليهِم قَصْدَها، وجَعَلَ ذٰلك مِن آكَدِ فروضِ الإسلامِ، وأقسَمَ بهِ في كتابِهِ العزيزِ في موضعَيْنِ منهُ، فقالَ تعالى: ﴿وهٰذا البَلَدِ الأمِينِ﴾ [التين: ٣]، وقال تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ بهٰذا

(١) قارن بـ «السلسلة الصحيحة» (١٢٠٠).

الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١].

وليس على وَجْهِ الأرضِ بُقعَةٌ يجبُ على كُلِّ قادِرٍ السعيُ إليها، والطَّوافُ بالبيتِ الذي فيها؛ غيرَها، وليس على وَجْهِ الأرضِ موضعٌ يُشْرَعُ تقبيلُهُ واستلامُهُ، وتُحَطُّ الخَطايا والأوزارُ فيهِ؛ غيرَ الحَجَرِ الأسودِ، والرُّكنِ اليمانِي.

وثَبَتَ عَن النبيِّ ﷺ أَنَّ الصلاةَ في المسجِدِ الحرامِ بمئةِ أَلفِ صلاةٍ، ففي «سُنن النَّسائي» و«المُسْنَد» بإسنادٍ صحيحٍ عن عبداللهِ بنِ الزُّبيرِ عن النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ:

«صَلاةٌ في مَسْجِدي هٰذا أَفضَلُ مِن أَلْفِ صَلاةٍ فيما سِواهُ؛ إلَّا المَسْجِدَ الحرامَ، وصلاةٌ في المسجِدِ الحَرامِ أَفْضَلُ مِن صلاةٍ في مَسْجِدي هٰذا بمئةِ صلاةٍ».

ورواهُ ابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ».

وهٰذا صريحٌ في أَنَّ المسجدَ الحرامَ أَفضلُ بقاعِ الأرضِ على الإطلاقِ، ولذٰلك كان شدُّ الرحالِ إليهِ فرضاً، ولغيرِهِ مِمَّا يُسْتَحَبُّ ولا يجبُ.

وفي «المُسْنَد»، والتِّرمذيِّ، والنَّسائيِّ؛ عن عبداللهِ بنِ عديِّ بنِ الحمراءِ أَنَّهُ سمِعَ رسولَ اللهِ ﷺ وهو واقفٌ على راحلتِهِ بالحَزْوَرَةِ[1] مِن مكَّةَ يقولُ:

---

(١) موضع بمكة.

«واللهِ إنَّكِ لَخَيْرُ أَرضِ اللهِ وأَحبُّ أَرضِ اللهِ إلى اللهِ، ولولا أَنِّي أُخْرِجْتُ منكِ؛ ما خرجْتُ».

قالَ التِّرمذيُّ:

«هٰذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

بل ومِن خصائِصها كونُها قِبْلَةً لأهلِ الأرضِ كلِّهم، فليس على وَجْهِ الأرضِ قِبلَةٌ غيرُها.

ومِن خَواصِّها أيضاً أَنَّهُ يَحْرُمُ استقبالُها واستدبارُها عندَ قضاءِ الحاجةِ؛ دونَ سائرِ بِقاعِ الأرضِ.

وأَصحُّ المذاهبِ في هٰذه المسأَلةِ أَنَّهُ لا فرقَ بينَ الفَضاءِ والبُنيانِ؛ لبضعَةَ عشرَ دليلاً قد ذُكِرَتْ في غيرِ هٰذا الموضعِ، وليس معَ المُفَرِّق ما يُقاومها أَلبتَّةَ؛ مع تناقُضِهم في مقدارِ الفَضاءِ والبُنْيانِ، وليس هٰذا موضعَ استيفاءِ الحِجاجِ مِن الطَّرفينِ.

ومِن خواصِّها أيضاً أَنَّ المسجدَ الحرامَ أَوَّلُ مسجدٍ في الأرضِ؛ كما في «الصحيحينِ» عن أَبي ذَرٍّ قالَ:

سأَلتُ رسولَ اللهِ ﷺ عنْ أَوَّلِ مسجدٍ في الأرضِ؟ فقالَ: «المسجِدُ الحرامُ». قلتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قالَ: «المَسْجِدُ الأقصى». قلتُ: كَمْ بينَهُما؟ قالَ: «أَربعونَ عاماً».

وقد أَشْكَلَ هٰذا الحديثُ على مَنْ لم يَعْرِفِ المرادَ بهِ، فقالَ: معلومٌ أَنَّ سُليمانَ بنَ داودَ هو الَّذي بنى المسجدَ الأقصى، وبينَهُ وبينَ إبراهيمَ أَكثرُ

مِن ألفِ عامٍ!

وهٰذا مِن جَهْلِ هٰذا القائلِ؛ فإنَّ سُليمانَ إنَّما كانَ لهُ مِن المسجدِ الأقصى تَجديدُهُ، لا تأسيسُهُ، والَّذي أَسَّسَهُ هو يعقوبُ بنُ إسحاقَ صلَّى اللهُ عليهِما وآلِهما وسلَّم بعدَ بناءِ إبراهيمَ الكعبةَ بهٰذا المقدارِ.

وممَّا يدلُّ على تفضيلِها أنَّ اللهَ تعالى أخبَرَ أنَّها أُمُّ القُرى، فالقُرى كلُّها تَبَعٌ لها، فَرْعٌ عليها، وهي أصلُ القُرى، فيجبُ ألَّا يكونَ لها في القُرى عَديلٌ، فهي كما أَخْبَرَ النبيُّ ﷺ عن الفاتحةِ أنها أُمُّ القرآنِ[1]، ولهٰذا لم يكُن لها مِن الكُتُبِ الإلٰهيَّةِ عديلٌ.

ومِن خَصائِصِها أنَّها لا يجوزُ دُخولُها لغيرِ أصحابِ الحوائجِ المتكرِّرَةِ إلَّا بإحْرامٍ، وهٰذه خاصِّيَّةٌ لا يُشارِكُها فيها شيءٌ مِن البلادِ، وهٰذه المسألَةُ تلقَّاها الناسُ عنِ ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما، وقد رُوِيَ عن ابنِ عبَّاسٍ بإسنادٍ لا يُحْتَجُّ بهِ مرفوعاً:

«لا يَدْخُلُ أَحَدٌ مَكَّةَ إلَّا بإحرامٍ مِنْ غيرِ أَهْلِها».

ذكرهُ أبو أحمدُ بنُ عديٍّ[2]؛ ولكنَّ حجَّاج بنَ أرطاة في الطَّريقِ، وآخر قبلَه مِن الضُّعفاءِ.

وللفُقهاءِ في المسألةِ ثلاثةُ أقوالٍ: النَّفيُ، والإثباتُ، والفرقُ بينَ مَن هو داخلُ المواقيتِ ومَن هُو قبلَها، فمَن قبلَها لا يُجاوِزُها إلَّا بإحْرامٍ، ومَن

---

(١) كما في «صحيح مسلم» (٣٩٥) عن أبي هريرة.

(٢) في «الكامل في الضعفاء» (٦ / ٢٢٧٦).

هُو داخِلَها؛ فحُكْمُهُ حكمُ أهلِ مكَّةَ، وهو قولُ أبي حنيفةَ، والقولانِ الأوَّلانِ للشافعيِّ وأحمَدَ.

ومِن خواصِّهِ أنَّهُ يُعاقَبُ فيهِ على الهَمِّ بالسيِّئاتِ وإنْ لم يَفْعَلْها؛ قالَ تعالى: ﴿ومَنْ يُرِدْ فيهِ بإلحادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِن عَذابٍ أليمٍ﴾ [الحج: ٢٥].

فتأمَّلْ كيفَ عدَّى فعلَ الإرادَةِ ها هُنا بالباءِ، ولا يُقالُ: أردتُ بكذا؛ إلا لما ضُمِّنَ معنى فعل (هَمَّ)؛ فإنَّهُ يقالُ: هَمَمْتُ بكذا، فتوعدَ مَن هَمَّ بأنْ يَظْلِمَ فيهِ بأنْ يُذيقَهُ العذابَ الأليمَ.

ومِن هٰذا تُضاعَفُ مقاديرُ السيِّئاتِ فيهِ، لا كمِّيَّاتُها؛ فإنَّ السيِّئَةَ جزاؤها سيِّئةٌ، لكنْ سيِّئةٌ كبيرةٌ وجزاؤها مثلُها، وصغيرةٌ جزاؤها مِثلُها، فالسيِّئةُ في حَرَمِ اللهِ وبلدِهِ وعلى بساطِهِ آكدُ وأعظمُ منها في طَرَفٍ مِن أطرافِ الأرضِ، ولهٰذا ليس مَن عصى الملكَ على بساطِ مُلكِه كمَن عصاهُ في الموضعِ البعيدِ مِن دارِهِ وبِساطِه، فهٰذا فصلُ النِّزاعِ في تَضْعيفِ السيِّئاتِ، واللهُ أعلمُ.

وقد ظَهَرَ سرُّ هٰذا التَّفضيلِ والاختصاصِ في انجذابِ الأفئدةِ، وهوى القُلوبِ، وانعطافِها، ومحبَّتِها لهٰذا البلدِ الأمينِ، فجذبُهُ للقُلوبِ أعظمُ مِن جذبِ المغناطيسِ للحديدِ، فهو الأَوْلى بقولِ القائلِ:

مَحَاسِنُهُ هَيُوْلَى كُلِّ حُسْنٍ
ومَغْنَاطِيْسُ أَفْئِدَةِ الرِّجَالِ

ولهٰذا أَخْبَرَ سبحانَه أنَّهُ مثابةٌ للنَّاسِ؛ أي: يَثوبونَ إليهِ على تَعاقُبِ

الأعوامِ مِن جَميعِ الأقطارِ، ولا يَقْضونَ منهُ وَطَراً، بل كُلَّما ازدادوا لهُ زيارةً؛ ازدَادوا لهُ اشتياقاً.

لَا يَرْجِعُ الطَّرْفُ عَنْها حِينَ يَنْظُرُها
حَتَّى يَعُـودَ إليْهـا الـطَّرْفُ مُشْتَـاقـا

فللهِ كَم لهـا مِن قتيلٍ وسليبٍ وجَـريحٍ، وكم أُنْفِقَ في حُبِّهـا مِن الأموالِ والأوطانِ؛ مقدِّماً بيْنَ يديهِ أَنواعَ المخاوفِ والمَتالِفِ، والمعاطِبِ والمشاقِّ، وهو يستَلِذُّ ذٰلك كلَّه، ويستطيبُهُ، ويراهُ ـ لو ظَهَرَ سُلطانُ المحبَّةِ في قلبِهِ ـ أَطيبَ مِن نِعَمِ المُتَحَلِّيَةِ وتَرَفِهم ولذَّاتِهم.

وَلَـيْسَ مُحِـبّـاً مَنْ يَعُـدُّ شَقـاءَهُ
عَذابـاً إذا مَا كانَ يَرْضـى حَبيبُـهُ

وهٰـذا كلُّهُ سرُّ إضـافتِهِ إليهِ سبحانَه وتعالى بقولِه: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ﴾ [الحج: ٢٦]، فاقتَضَتْ هٰذه الإضافةُ الخاصَّةُ مِن هٰذا الإجلالِ والتَّعظيمِ والمحبَّةِ ما اقتَضَتْهُ؛ كما اقتَضَتْ إضافَتُه لعبدِهِ ورسولِهِ إلى نفسِهِ ما اقتَضَتْهُ مِن ذٰلك، وكذٰلك إضافَتُه عبادَه المؤمنينَ إليهِ كَسَتْهُم مِن الجلالِ والمحبَّةِ والوَقارِ ما كَسَتْهُم.

فكلُّ مَا أَضافَهُ الرَّبُّ تعالى إلى نفسِهِ؛ فلهُ مِن المزيَّةِ والاختصاصِ على غيرِهِ ما أَوجَبَ لهُ الاصـطفـاءَ والاجتبـاءَ، ثمَّ يكسـوهُ بهٰذه الإضافةِ تفضيلاً آخَرَ، وتخصيصاً وجلالةً زائداً على ما كانَ لهُ قبلَ الإضافةِ.

ولـم يُوَفَّـقْ لفهْمِ هٰذا المعنى مَن سوَّى بينَ الأعيانِ والأفعـالِ،

والأزمانِ والأماكنِ، وزَعَمَ أَنَّهُ لا مزيَّةَ لشيءٍ مِنها على شيءٍ، وإنَّما هُو مُجَرَّدُ التَّرجيحِ بلا مُرَجِّحٍ.

وهٰذا القولُ باطلٌ بأكثرَ مِن أربعينَ وجهاً قد ذُكِرَتْ في غيرِ هٰذا الموضعِ، ويكفي تصوُّرُ هٰذا المذهبِ الباطلِ في فسادِهِ؛ فإنَّ مذهباً يقتضي أَنْ تكونَ ذواتُ الرُّسُلِ كذواتِ أعدائِهِم في الحقيقةِ، وإنَّما التَّفضيلُ بأمرٍ لا يَرْجِعُ إلى اختصاصِ الذَّواتِ بصفاتٍ ومزايا لا تكونُ لغيرِها، وكذٰلك نفسُ البقاعِ واحدةً بالذَّاتِ، ليس لبُقْعَةٍ على بُقعةٍ مَزيَّةٌ أَلبتَّة، وإنَّما هو لما يقعُ مِن الأعمالِ الصالحةِ، فلا مَزيَّةَ لبقعَةِ البيتِ، والمسجدِ الحرامِ، ومِنى، وعَرَفَةَ، والمشاعرِ على أيِّ بُقعَةٍ سمَّيْتُها مِن الأرضِ، وإنَّما التَّفضيلُ باعتبارِ أمرٍ خارجٍ عن البُقعةِ، لا يعودُ إليها ولا إلى وَصْفٍ قائمٍ بها.

واللهُ سبحانَه وتَعالى قَدْ رَدَّ هٰذا القولَ الباطلَ بقولِهِ تعالى: ﴿وإذا جاءَتْهُمْ آيةٌ قَالوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ﴾؛ قالَ تعالى: ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]؛ أي: ليس كلُّ أَحَدٍ أَهلاً ولا صالحاً لتحمُّلِ رسالتِه، بل لها محالٌّ مخصوصةٌ لا تَليقُ إلَّا بها، ولا تصلُحُ إلَّا لها، واللهُ أعلَمُ بهٰذه المحالِّ منكُم.

ولو كانتِ الذَّواتُ متساويةً ـ كما قالَ هٰؤلاءِ ـ لم يَكُنْ في ذٰلك رَدٌّ عليهِم.

وكذٰلك قولُه تَعالى: ﴿وكَذٰلكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ ببَعْضٍ لِيَقولوا أهٰؤلاءِ مَنَّ

اللهُ عليهِمْ مِنْ بَيْنِنا أَلَيْسَ اللهُ بأَعْلَمَ بالشَّاكِرينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]؛ أي: هو سبحانَه أعلَمُ بمَن يشكُرُهُ على نعمَتِهِ، فيختَصُّهُ بفضلِهِ، ويَمُنُّ عليهِ، ممَّن لا يشكُرُهُ، فليس كلُّ محلٍّ يصلُحُ لشُكْرِهِ، واحتمالِ مِنَّتِهِ، والتَّخصيصِ بكرامَتِه.

فذواتُ ما اختارَهُ واصطَفاهُ مِن الأعيانِ والأماكِنِ والأشخاصِ وغيرِها مشتملَةٌ على صفاتٍ وأُمورٍ قائمةٍ بها ليستْ لغيرِها، ولأجْلِها اصطَفاها اللهُ، وهو سُبحانَه الَّذي فَضَّلَها بتلكَ الصِّفاتِ، وخَصَّها بالاختيارِ، فهٰذا خَلْقُهُ، وهٰذا اختيارُهُ ﴿وربُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشاءُ وَيَخْتارُ﴾ [القصص: ٦٧]. . . ».

إلى أن قالَ رحمهُ اللهُ:

« . . . ولم نَقْصِدِ استيفاءَ الردِّ على هٰذا المذهبِ المردودِ المرذولِ، وإنَّما قَصَدْنا تصويرَهُ، وإلى اللبيبِ العادلِ العاقلِ التحاكُمُ، ولا يَعبأُ اللهُ وعِبادُهُ بغيرِهِ شيئاً، واللهُ سُبحانَه لا يُخَصِّصُ شيئاً، ولا يُفَضِّلُهُ ويُرَجِّحُهُ؛ إلَّا لمعنى يقتضي تخصيصَهُ وتفضيلَهُ.

نعم؛ هو مُعْطي ذٰلك المُرَجِّحَ وواهبُه، فهو الذي خَلَقَه، ثم اختارَهُ بعد خَلْقِهِ، وربُّكَ يخلُقُ ما يشاءُ ويختارُ» انتهى.

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ رحمهُ اللهُ تعالى في «الصَّفَديَّةِ» (١ / ٢٢٠ ـ ٢٢١) ما نصُّهُ:

«كذٰلك ما خَصَّ بِهِ الكعبةَ الحرامَ مِن حين بَناهُ إبراهيمُ وإلى هٰذا الوقتِ مِن تعظيمِهِ وتوقيرِهِ وانجذابِ القلوبِ إليهِ، ومِن المَعْلومِ أَنَّ الملوكَ

وغيرَهُم يَبْنــونَ الحُصــونَ والمـدائنَ والقُصـورَ بالآلاتِ العـظيمـةِ البنـاءِ المحكمِ ، ثم لا يلبَثُ أَنْ يَنْهَدِمَ ويُهانَ ، والكعبةُ بيتٌ مبنيٌّ مِن حجارةٍ سودٍ بوادٍ غيرِ ذي زرعٍ ، ليس عنـدَه ما تشتهيهِ النفـوسُ مِن البسـاتينِ والمياهِ وغيرِها، ولا عندَهُ عسكرٌ يحميهِ مِن الأعداءِ، ولا في طريقِهِ مِن الشهواتِ مَا تشتهيهِ الأنفُسُ، بل كثيراً ما يكونُ في طريقِهِ مِنَ الخوفِ والتَّعبِ والعَطَشِ والجوعِ ما لا يعلَمُهُ إلَّا اللهُ، ومعَ هٰذا؛ فقد جَعَلَ اللهُ مِن أَفئدَةِ النَّاسِ التي تَهْوي إليهِ ما لا يَعْلَمُهُ إلَّا اللهُ.

وقـد جَعَلَ للبيتِ مِن العِزِّ والشَّرفِ والعَظَمَةِ ما أَذلَّ بهِ رقابَ أَهلِ الأرضِ ، حتى تقصِدَه عُظماءُ الملوكِ ورؤساءُ الجبابِرَةِ، فيكونونَ هناكَ في الذُّلِّ والمَسْكَنَةِ كآحادِ النَّاسِ .

وهٰذا مما يُعْلَمُ بالاضطرارِ أَنَّهُ خارجٌ عن قُدْرَةِ البشرِ، وقوى نفوسِهِم وأَبدانِهِم، والَّذي بناهُ قد ماتَ من أُلوفِ السنينَ.

ولهٰذا كانَ أَمرُ البيتِ ممَّا حيَّرَ الفلاسفةَ والمُنَجِّمينَ والطَّبائعيَّةَ؛ لكونِهِ خارجـاً عن قِياسِ عُقـولِهِم وقـوانينِ عُلومِهِم، حتى اخْتَلَقـوا لذٰلك مِن الأكاذيبِ ما يعلَمُهُ كلُّ عاقلٍ لبيبٍ؛ مثلُ قولِ بعضِهم: إنَّ تحتَ الكعبةِ بيتاً فيهِ صنمٌ يُبَخَّرُ، ويصرفُ وَجْهَهُ إلى الجهاتِ الأربعِ ؛ ليُقْبِلَ الناسُ إلى الحجِّ!

وهٰذا مِمَّا يَعْلَمُ كُلُّ مَنْ عَرَفَ أَمْرَ مكَّةَ أَنَّهُ مِن أَبْيَنِ الكذبِ، وأَنَّهُ ليس تحت الكعبةِ شيءٌ مِن هٰذا، وأَنَّه لا ينزِلُ أَحدٌ مِن أَهلِ مكَّةَ إلى ما تحتَ

الكعبةِ، ولا يحفُرُهُ أحدٌ، ولا يُبَخِّرُ أحدٌ شيئاً هُناكَ، ولا هُناكَ صَنَمٌ ولا غيرُ صنمٍ!!

وكانَ ابنُ سبعينَ وأمثالُهُ مِن هٰؤلاءِ يَحارونَ مِن هٰذا، وربَّما قالوا: ليتَ شِعْرِنا؛ ما هُو الطِّلَسْمُ الذي صنَعَهُ إبراهيمُ الخَليلُ حتى صارَ الأمرُ هٰكذا؟

وهُم يعلَمونَ أنَّ أُمورَ الطَّلاسِمِ لا تَبْلُغُ مثلَ هٰذا، وأنَّهُ ليس في الأرضِ ما يُقارِبُ هٰذا، وأنَّ الطَّلاسِمَ أُمورٌ مُعتادَةٌ معروفةٌ بأَسبابٍ معروفةٍ، ولهٰذا يصنَعُ الرَّجُلُ طَلْسَماً ويصنعُ الآخرُ مثلَهُ أو أعظَمَ منهُ، وأمَّا هٰذا؛ فخارِجٌ عن قُدرةِ البشرِ.

وليس في الوُجودِ طَلْسَمٌ يستحوذُ على أهلِ الأرضِ، ولا يتصرَّفُ في قُلوبِ أهلِ الأقاليمِ الثلاثةِ، وهُم أفضلُ الإنسِ، وأكْمَلُهُم عُقولاً وأدياناً، والطَّلاسِمُ إنَّما يَقْوى تأْثيرُها إذا ضَعُفَ العقلُ، فيؤثِّرُ في الجمادِ أكثرَ من الحيوانِ، ويؤثِّرُ في البهائمِ أكثرَ مِن الأناسيِّ، ويؤثِّرُ في الصِّبيانِ والمجانينِ أكثرَ مِن العُقلاءِ، وهٰكذا تأْثيرُ الشَّياطينِ، كلَّما ضَعُفَتِ العُقولُ؛ قَوِيَ تأْثيرُهُم» انتهى.

○ **خَصائِصُ المدينةِ النبويَّةِ:**

وأمَّا الدَّارُ النبويَّةُ الشريفةُ: طَيْبَةُ، وطابَةُ الطَّيِّبَةُ، دارُ الهجرةِ، المدينةُ النبويَّةُ المنوَّرَةُ؛ كما قالَ حسَّانُ بنُ ثابتٍ رضيَ اللهُ عنهُ:

بِطَيْبَةَ رَسْمٌ للرَّسُولِ ومَعْهَدُ
مُنيرٌ وقَدْ تَعْفو الرُّسومُ وتَهْمَدُ

فلها مِن الخَصائص الشريفةِ:

١ ـ تسميتُها (حَرماً)؛ مثلَ مكَّةَ ـ حَرسهُما اللهُ تعالى ـ:

وليس في الدُّنيا ما يُطْلَقُ عليهِ اسمُ الحَرَمِ سواهُما؛ إلَّا أنَّ مكَّةَ يُقالُ لمسجِدِها: المسجدُ الحرامُ، أما المدينةُ؛ فلا يُقالُ لمسجدِها: الحَرَم، ولا المسجد الحرام، وإنَّما يُقالُ: مسجد النبيِّ ﷺ.

ولهٰذا؛ فلا يُقالُ للمسجدِ الأقصى: ثالث الحَرَمين؛ لأن لفظَ (الحَرَمِ) لا يُطْلَقُ عليهِ، وقد بيَّنْتُ ذٰلك في «معجمِ المَناهي اللفظيَّةِ».

٢ ـ تحريمُها كانَ على لسانِ رسولِ اللهِ ﷺ:

وكانَ ذٰلك سنة تسعٍ مِن الهجرةِ، بعد غزوَةِ خَيْبَرَ، أمَّا مكَّةُ ـ حَرسها اللهُ تعالى ـ؛ فتحريمُها على لسانِ نبيِّ اللهِ إبراهيمَ عليهِ السلامُ.

٣ ـ المَدينةُ حرمٌ آمِنٌ؛ مثلُ مكَّةَ:

فعَن سهلِ بنِ حُنَيف رضيَ اللهُ عنهُ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أهْوى بيدِهِ إلى المدينةِ، وقالَ:

«إنَّها حَرَمٌ آمِنٌ».

رواهُ مسلمٌ.

وحَرَمُها ما بينَ لابَتَيْها ـ ويُقالُ: ما بينَ مَأْزِمَيْها، وهما الحرَّتانِ؛ شرقاً وغرباً ـ، ويحدُّها شمالاً وجنوباً جَبلانِ: جَبَلُ أُحُدٍ شمالاً، وجَبَلُ عَيرٍ جنوباً. ويُقالُ: شمالاً جبلُ ثَوْرٍ، وهو جَبَلٌ صغيرٌ خلْفَ أُحُدٍ.

وقد غَلِطَ مِن الفُقهاءِ مَن ظنَّ أَنَّ ثوراً هو الَّذي بمكَّةَ، ومعناهُ إخراجُ المدينةِ مِن المحدودِ، فلا تكونُ حَرماً[1].

٤ ـ وقد خَصَّها النبيُّ ﷺ بأدعيةٍ عامَّةٍ، وخاصَّةٍ:

أ ـ فمِن العامَّةِ قولُه ﷺ:

«اللهُمَّ اجْعَلْ في المَدينةِ ضِعْفَي ما جَعَلْتَهُ بمكَّةَ مِن البركةِ».

متَّفقٌ عليهِ.

ب ـ ومِن الخاصَّةِ: دعاؤهُ ﷺ بأَنْ يُبارِكَ اللهُ في صاعِها، ومُدِّها، وأن ينقُلَ اللهُ حُمَّاها إلى الجُحْفَةِ[2] وهي مهيعةٌ.

٥ ـ إخبارُ النبيِّ ﷺ أَنَّ الإيمانَ يأرِزُ ويَنْحازُ إلى المدينةِ ـ زادَها اللهُ شرفاً ـ.

٦ ـ وقد خَصَّ النبيُّ ﷺ أهلَها وسُكَّانَها بأُمورٍ؛ منها ما يلي:

أ ـ عن جابرٍ ـ وذكرَ قصَّةً ـ أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ:

«إنَّما المدينةُ كالكيرِ؛ تَنْفي خَبَثَها، ويَنْصَعُ طَيِّبُها».

رواهُ البخاريُّ ومسلمٌ.

---

(١) وانظر التَّعليق المطوَّل للأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي في إثبات ذلك في تعليقه على «صحيح مسلم» (٢ / ٩٩٥ ـ ٩٩٨).

(٢) متَّفق عليه، وقال الإمام النووي:

«وفي هذا الحديث عَلَمٌ من أعلام نبوَّة نبيِّنا محمد ﷺ؛ فإنَّ الجُحْفَة من يومئذٍ مُجْتَنَبَةٌ، ولا يشربُ أحدٌ مِن مائها إلاَّ حُمَّ».

ب ـ عن أَنسٍ رضيَ اللهُ عنهُ أَنَّ سولَ اللهِ ﷺ قالَ:

«ليسَ مِن بَلَدٍ إلَّا سَيَطَؤهُ الدَّجَّالُ؛ إلَّا مَكَّةَ والمدينةَ، ليس مِن نِقابِها نَقْبٌ إلَّا عليهِ الملائِكَةُ صافِّينَ يحرُسونَها، ثم ترتَجِفُ المدينَةُ بِأَهلِها ثلاثَ رَجَفاتٍ، فيُخْرِجُ اللهُ كُلَّ كافِرٍ ومُنافِقٍ».

متفق عليه.

ج ـ ما في حديثِ ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهُما؛ قالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ:

«لا يَصْبِرُ على لأوائِها وشِدَّتِها أَحدٌ؛ إلَّا كُنْتُ لهُ شهيداً أَو شَفيعاً يومَ القِيامَةِ».

رواهُ مسلمٌ.

د ـ وما في حديثِه ـ أَيضاً ـ أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ:

«مَن استطاعَ أَنْ يموتَ بالمدينةِ؛ فلْيَمُتْ؛ فإنِّي أَشْفَعُ لمَن يموتُ بها».

رواهُ أَحمدُ والتِّرمذيُّ، وابنُ ماجه.

هـ ـ عن أَبي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ:

«مَن أَرادَ أَهلَ المدينةِ بسوءٍ؛ أَذابَهُ اللهُ كما يذوبُ المِلْحُ في الماءِ».

رواهُ مسلمٌ.

و ـ وعن سعدِ بنِ أَبي وقَّاصٍ رضيَ اللهُ عنهُ؛ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ

ﷺ :

«المدينةُ خيرٌ لهُم لو كانوا يعلَمونَ، لا يَدَعُها أحدٌ رغبَةً عنها؛ إلا أَبْدَلَ اللهُ فيها مَن هُو خيرٌ منهُ. . . .». رواهُ مسلمٌ.

ز - لا يدخلها الطاعون. كما في حديث عند البخاري ومسلم. وبحثه في ((بذل الماعون)) لابن حجر ص / ١٠٢ ، ٢٠٤.

٧ ـ والمدينةُ النبويةُ لها أحكامٌ فقهيَّةٌ خاصَّةٌ بها:

أ ـ فلا يُنَفَّرُ صيدُها، ولا يُقْتَل، وجزاءُ الصائدِ وعقوبةُ فاعلِ ذٰلك: سَلْبُه.

ب ـ ولا يُقْلَعُ منها شَجَرَةٌ، وأُبيحَ ذٰلك لرجُلٍ يعْلِفُ بعيرَهُ.

جـ ـ ولا تُلْتَقطُ لُقَطَتُها.

د ـ ولا يُهْرَاقُ فيها دَمٌ، ولا يُحْمَلُ فيها سلاحٌ لقتالٍ.

هـ ـ لا تُقْتَلُ حيَّاتُها إلَّا بعدَ إيذانِها ثلاثةَ أيَّامٍ.

٨ ـ خصائصُ لبعضِ ثمارِها:

عن سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «مَن أكَلَ سبعَ تَمَراتٍ مِمَّا بينَ لابَتَيْها حينَ يُصْبِحُ؛ لم يَضُرَّهُ سُمٌّ حتى يُمْسي». رواه مسلمٌ.

وفي روايةٍ عندَه وعندَ البخاريِّ تقييدُهُ بالعجوةِ.

وفي روايةٍ لمسلمٍ: «إنَّ في عجوةِ العاليةِ شفاءً».

وفي «مسند أحمد» وغيرِه: «العجوةُ مِن الجنَّةِ، وهي شفاءٌ...» الحديث.

٩ ـ خصائصُ لبعضِ بقاعِها وجبالِها في الفَضْل والفضيلةِ:

أ ـ فضلُ المسجِدِ النبويِّ الشريفِ، وفضلُ الصلاةِ فيهِ.

ويشتَرِكُ مع مَسْجِدي مكَّةَ والمقدسِ بمُضاعفةِ أَجرِ الصَّلاةِ، وجوازِ شدِّ الرَّحْلِ؛ على ما هُو مشهورٌ في السُّنَّةِ.

ب ـ فضلُ الرَّوضةِ مِن مسجدِهِ ﷺ، وأنَّها ما بينَ بيتِه ومنبرِه ﷺ.

ولم يأْتِ في لفظٍ صحيحٍ أنَّها ما بينَ قبرِهِ ومنبرِه، وإنَّما كانَ ذلكَ بعدُ، باعتبارِ ما كانَ مِن قبرِ النبيِّ ﷺ في بيتِه.

ج ـ فضلُ صلاةِ ركعتينِ في مسجدِ قُباء، وأَنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يأْتيهِ كُلَّ سبتٍ ماشياً وراكباً.

د ـ وادي العَقيقِ: وادٍ مُبارَكٌ.

هـ ـ جَبَلُ أُحُدٍ: ثَبتَ عن النبيِّ ﷺ قولُهُ:

«جَبَلُ أُحُدٍ يُحِبُّنا ونُحِبُّهُ».

مُتَّفق عليه في غيرِه من الأحاديثِ.

١٠ ـ ومنها: تحريمُ الإحداثِ فيها، وإيواءُ مَنْ أَحْدَثَ حَدَثاً، وعُقوبَةُ مَن فعَلَ ذلك بأَنَّ عليهِ لَعْنَةَ اللهِ والملائكةِ والنَّاسِ أجمعينَ:

كما في حديثِ الخليفةِ الراشدِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ، المشهورِ

بحديثِ الصَّحيفةِ(١)، واللهُ أعلمُ.

---

(١) رأيتُ رسالةً كتبها بعضُ المؤلفين بعنوان: «مختصر فضائل المدينة المنوَّرة»، طُبعت هٰذا العالم (١٤٠٩هـ)، لم يستطع راقمها أن يتخلص من بعض الهَنات التي يشدُها عشاق الخرافة الذين يسيرون على خطوط وهميَّة، ويعيشون على نسيج الأوهام، ويتلذَّذون بذكرها، ويجلبون قلوبَ العامةِ إليهم بالحديث عنها، وجميعُها يعوزُها الدَّليل، ومنها:

١ ـ قوله (ص ٧): «مدينةٌ عصمها اللهُ تعالى من الشيطان».

هٰذه كلمة جهالة ومجازفة، ولا نعلم له سلفاً معتدّاً به، ونسأله: ما معنى عصمتِها من الشيطان وما مِن آدميٍّ إلا وله قرينٌ؟!

وللحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى بحثٌ في كُفَّار الجنِّ وشياطينِهم؛ كما في «الفتح»

٢ ـ قوله (ص ٢١): «انعقد الإجماع على تفضيل ما ضمَّ الجسدَ الشريف على سائر الأمكنة، حتى على الكعبة المشرَّفة».

وهٰذه دعوى كاذبة لا سند لها، والخلاف مشهور، وكلمة ابن عقيل الحنبلي صاحب كتاب «الفنون» معلومة، والردود عليه مشهورة.

وفي (ص ٧٤) قال عن قبره: «أقدس بقعة في الوجود»!!

٣ ـ قوله (ص ٢٤): «والله تعالى لا يقبِضُ نبيّاً من أنبيائه إلا في أحب الأمكنة إليه».

أين الدليل الصحيح؟!

٤ ـ قوله (ص ٢٧): «ومِن فضائل المدينة النبوية أنَّ الله تعالى طهَّرها من الشرك، فلن يعود إليها أبداً بإذن الله تعالى»، ثم ذكر حديث العباس رضي الله عنه.

وهٰذا من حمله على غير مراده، فإن النصوص تلتقي على المراد أن هٰذه الجزيرة أو هٰذه الأمة لن تنقلب كلُّها إلى الشرك، أما وجود مشرك أو كافر أو منافق في جزيرة العرب أو في المدينة النبويَّة؛ فهٰذا لا نزاع فيه، والنصوص دالة عليه؛ كما في حديث أنس المتَّفق عليه في خروج كل كافر ومنافق من المدينة حين يرجفها الدَّجَّال.

والواقع على مر الأزمان وحديث التاريخ يؤيِّد وجود نوع الشرك، والله المستعان.

٥ ـ قوله (ص ٣٠) في مضاعفة البركة بالمدينة على مكة: «وذٰلك لأن مكة حرسها =

= الله تعـالى ـ حرَّمهـا الله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام، أما المدينة ـ صانَها الله وحرسها ـ فقد حرَّمها الله تعالى على لسان نبيِّه وصفيِّه محمدٍ ﷺ، ولا يخفى ما أكرمَ الله تعالى نبيَّه محمداً ﷺ دون سائر الأنبياء عليهم السلام».

هٰذا التعليل أترك تقويمه لكل طالب علم!!

٦ ـ قوله (ص ٣١): «ومن مظاهر البركة في المدينة النبويَّة أن طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة . . . وهٰكذا».

ثم ساق حديث جابر عند مسلم، وليس فيه ما يدلُّ على خصوصية المدينة بهٰذا، بل هو عامٌّ، وذٰلك فضل من الله ونعمة.

٧ ـ وقوله (ص ٤٥): «وفي حديث سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه عند رزين قال: «والـذي نفسي بيـده إنَّ في غبـارها شفاء من كلِّ داء» قال: وأُراه ذكره من الجذام والبرص. انتهى».

نسأل هٰذا البارع: ما هي منزلة هٰذا الحديث سنداً؟ وما هي منزلة زيادات رزين؟ وما مستنده في سياقه بصيغة الجزم؟!

٨ ـ قوله (ص ٤٨): «ومن فضائلها أن جعل شد الرحل إليها لمن نذر أو أوجب على نفسه الصلاة في مسجدها واجباً . . .».

والذي ورد في السنة: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هٰذا . . .» الحديث، أما شدُّ الرحال إلى المدينة فليس مشروعاً، ولأهل الأهواء عبارات يدلِّسون بها، فلو كانت الظروف تسمح لصرَّح بشد الرحل إلى القبر الشريف!

ثم قال (ص ٦٠): «كيف لا نشد الرحال إلى المدينة . . .».

٩ ـ قوله (ص ٦٠): «البدء بالمسجد لمن قدم من سفرٍ».

وهٰذا ليس من خصوصيات مسجده ﷺ، بل هو سنَّة عامة لكلِّ قادم من سفر في أي بلد، وتُنظر كلمة الشراح على هٰذا ففيها إيضاح.

١٠ ـ قوله (ص ٦٠): «اتِّساع الروضة من الحجرة إلى مصلَّى العيد». ثم ساق كلاماً ضمَّنه حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. =

٣ - خَصائِصُ عَرَبِ الجَزيرةِ

العَـرَبُ قومٌ شِرافٌ، يَزِنُـونَ الحياةَ بغيرِ ما تَزِنُهـا بهِ أُمَمُ البُـطونِ والفُروجِ ، وموازينُهُم في الحياةِ تدورُ على قُطبٍ واحِدٍ، وهو: المَحْمَدَةُ، والذِّكْرُ الحسنُ.

= ولا دلالة فيه وهٰذا فقه تنكَّبه العلماء، ولا نعلم له من النصوص الصحيحة سنداً.

١١ - وفي (ص ٦٣) ذكر أثر سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في فضل الصلاة في مسجد قُباء على إتيان بيت المقدس!

وباب الفضائل والتعبُّدات موقوفة على النص من كتاب أو سنة، مع ما في سنده من مقال.

١٢ - وفي (ص ٦٣ - ٦٤) ذكر فضل مسجد الفتح باستجابة الدعاء فيه.

واستجابة الدعاء واقعة عين لا عموم لها وقعتْ للنبيِّ ﷺ، ولو اتُّخذ هٰذا دليلاً على فضائل الأماكن لوقع لنا الكثير في المدينة وخارجها.

١٣ - في (ص ٦٤): «ولا أطيل في ذكر المساجد الأخرى في المدينة وما فيها من الفضل، إذ ما ذكرتُه كافٍ في التَّدليل» انتهى.

المحقِّقون من العلماء على أنه لا يثبُت في شيء من مساجد المدينة فضيلةٌ سوى مسجد النبي ﷺ ومسجد قباء.

١٤ - وفي (ص ٦٤): «فضائل البقيع»، وذكر حديث عائشة رضي الله عنها في خروج النبي ﷺ ليلاً يدعو ويستغفر لأهل بقيع الغرقد.

وهٰذا الدعاء من النبي ﷺ كان لمن مات في حياته ﷺ ودُفن في البقيع، ولا نعلم للبقيع فضيلة تخصُّه بفضل الدفن فيه، وعلى المدعي ذكر الدليل، وأما فضل الموت في المدينة فمعلوم، والله أعلم.

هٰذه بعض الملاحظات، وهٰكذا إذا زلَّ المرء عن الدليل انبسطت النفس في أهوائها، والله المستعان.

وفي حَدِّهم يقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِيَّةَ رحِمَهُ اللهُ تعالى[1]:

«واسمُ (العربِ) في الأصلِ كانَ اسماً لقومٍ جَمَعُوا ثلاثةَ أوصافٍ:

أَحَدُها: أَنَّ لسانَهُم كان باللغةِ العربيةِ.

الثاني: أَنَّهُم كانوا من أولادِ العرب.

الثالث: أَنَّ مساكِنَهُم كانت أَرضَ العربِ، وهي جزيرةُ العربِ التي هِيَ مِن بحرِ القُلْزُم إلى بحرِ البصرةِ، ومِن أَقصَى حَجَرٍ باليمنِ إلى أَوائلِ الشامِ ؛ بحيثُ كانت تَدْخُلُ اليمنُ في دارِهِم، ولا تَدْخُلُ الشامُ.

وفي هٰذه الأرضِ كانت العربُ حينَ البعثِ وقبلَهُ، فلمَّا جاءَ الإسلامُ وفُتِحَتِ الأمصارُ؛ سَكَنوا سائرَ البلادِ مِن أَقصى المشرقِ إلى أَقصى المغْرِبِ، وإلى سواحِلِ الشَّامِ وأَرمينيَّةَ، وهٰذه كانتْ مساكِنَ فارِسَ والرُّومِ والبربَرِ وغيرِهِم.

ثم انْقَسَمَتْ هٰذه البلادُ قسمينِ:

منها: ما غَلَبَ على أَهلِهِ لِسانُ العربِ، حتى لا تَعْرِفَ عامَّتُهم غيرَه، أَو يعرِفونه وغيرَه، معَ ما دَخَلَ على لسانِ العربِ مِن اللَّحْنِ، وهٰذه غالبُ مساكِنِ الشامِ والعراقِ ومصرَ والأَنْدَلُسِ ونحوِ ذٰلك، وأَظُنُّ أَرضَ فارِسَ وخُراسانَ كانَتْ هٰكذا قَديماً.

ومِنها: ما العُجْمَةُ كَثيرةٌ فيهِم أَو غالِبَةٌ عليهِم ؛ كبلادِ التُّركِ وخُراسانَ

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ١٦٦ ـ ١٦٧).

وأرمينيَّةَ وأَذَرْبيجانَ ونحوِ ذٰلك.

فهٰذه البِقاعُ انْقَسَمَتْ إلى ما هُو عربيٌّ ابتِداءً، وما هُو عَربيٌّ انْتِقالاً، وإلى ما هو أعجَمِيٌّ.

وكذٰلك الأنسابُ ثلاثةُ أقسامٍ:

قومٌ مِن نَسْلِ العَرَبِ، وهم باقونَ على العربيَّةِ؛ لِساناً وداراً، أو لِساناً لا داراً، أو داراً لا لِساناً.

وقَومٌ مِن نَسْلِ العَرَبِ، بل مِن نَسْلِ هاشِمٍ، ثم صارَتِ العربيةُ لسانَهُم ودارَهُم أو أحدَهُما.

وقومٌ مَجْهولو الأصلِ، لا يَدْرونَ: أمِن نَسْلِ العربِ هُم أو مِن نَسْلِ العَجَمِ؟ وهُم أكثرُ النَّاسِ اليومَ، سواءٌ أكانُوا عَرَبَ الدَّارِ واللسانِ، أم عَجماً في أحدِهما.

وكذٰلك انْقَسَموا في اللِّسانِ ثلاثةَ أقسامٍ:

قومٌ يتكَلَّمونَ بالعربيةِ لفظاً ونَغَمَةً.

وقومٌ يتكَلَّمونَ بها لفظاً لا نَغَمَةً، وهُم المتعرِّبونَ الَّذينَ ما تعلَّموا اللُّغَةَ ابتِداءً مِن العربِ، وإنَّما اعْتَادُوا غيرَها، ثمَّ تَعَلَّموها؛ كغالِبِ أهلِ العلمِ ممَّنْ تعلَّمَ العربيَّةَ.

وقومٌ لا يتكلَّمونَ بها إلَّا قليلاً.

وهٰذانِ القِسمانِ: مِنهُم مَن تَغْلِبُ عليهِ العربيةُ، ومنهُم مَن تَغْلِبُ

عليه العُجْمَةُ، ومِنهُم مَن يتكافَأُ في حَقِّهِ الأمرانِ: إمَّا قُدْرَةً، وإمَّا عادةً.

فإذا كانَتِ العربيَّةُ قد انْقَسَمَتْ نَسباً ولِساناً وداراً؛ فإنَّ الأحكامَ تختلفُ باختلافِ هٰذا الانقسامِ، خُصوصاً النَّسبَ واللِّسانَ» انتهى.

ولفاضلِ مزاياهُم ظهَرَ الإسلامُ فيهِم، واصطفى اللهُ نبيَّهُ ورسولَه محمَّداً ﷺ منهُم، فكانَتِ النبوَّةُ مِن أصلابِهِم، وترشَّحوا حَمَلَةَ نشرِ الرسالةِ الأُوَل، وصارَ اعتقادُ فضلِهِم على غيرِهِم مِن أُصولِ الاعتقادِ في الإسلامِ.

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ رحِمَهُ اللهُ تعالى[1]:

«فإنَّ الَّذي عليهِ أهلُ السنةِ والجماعةِ: اعتقادُ أنَّ جنسَ العربِ أفضلُ مِن جنسِ العَجَمِ؛ عِبرانِيِّهم وسريانِيِّهم، رومِهم وفُرسِهم، وغيرهم، وأنَّ قُريشاً أفضلُ العربِ، وأنَّ بني هاشِم أفضلُ قُريشٍ، وأنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أفضلُ بَني هاشِمٍ، فهُو أفضلُ الخلقِ نَفْساً، وأفْضَلُهُم نَسباً، وليس فضلُ العربِ، ثم قريشٍ، ثم بَني هاشِمٍ؛ بمجرَّدِ كونِ النبيِّ ﷺ منهُم، وإنْ كانَ هٰذا مِن الفَضْلِ، بل هُم في أنْفُسِهِمْ أفضلُ، وبذٰلك ثَبَتَ لرسولِ اللهِ ﷺ أنَّهُ أفضلُ نَفْساً ونَسباً، وإلَّا لَزِمَ الدَّوْرُ[2].

«وللهِ تَعالى حِكَمٌ بَالِغَةٌ في أنِ اخْتارَ لهٰذه الرسالَةِ رجلًا عربيّاً، وليسَ

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ١٤٨ ـ ١٤٩)، وانظر: «حادي الأرواح» لابن القيم (ص ٣٢٦ ـ ٣٣١)، فقد ساق كلام حرب الكرماني الآتي بعد قليل.

(٢) هو ترتيب شيء على شيء بحيث لا يكون هٰذا إلا إذا كان هٰذا.

هٰذا موضعَ بيانِ ما بَلَغَ إليهِ العلمُ مِن تِلكَ الحِكَمِ ، وقد قالَ اللهُ تعالى : ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾.

بيدَ أَنَّا نَقولُ: إنَّ الرسولَ لمَّا كانَ عربيّاً؛ كانَ بحُكْمِ الضَّرورةِ يتكلَّمُ بلسانِ العَرَبِ، فلَزِمَ أَنْ يَكونَ المُتَلَقُّونَ منهُ الشريعةَ باديءَ ذي بَدْءٍ عَرباً، فالعَـرَبُ هُم حَمَلَةُ شريعـةِ الإسلامِ إلى سائرِ المُخاطَبينَ بها، وهُم مِن جُملَتِهم، واختارَهُم اللهُ لهٰذه الأمانَةَ؛ لأَنَّهُم يومئذٍ قدِ امتازوا مِن بينِ سائرِ الأمَمِ باجتمـاعِ صفـاتٍ أَربعٍ لم تَجْتَمِعْ في التَّاريخِ لأمَّةٍ مِن الأممِ، وتِلْكَ هي: جَوْدَةُ الأذهانِ، وقوَّةُ الحوافِظِ، وبَساطَةُ الحضارَةِ والتَّشريعِ، والبُعْدُ عنِ الاختلاطِ ببقيَّةِ أُمَمِ العالَمِ.

فهُم بالوَصْفِ الأوَّلِ أهلٌ لفَهْمِ الدِّينِ وتَلَقِّيهِ.

وبالوصفِ الثَّاني أهلٌ لحفْظِهِ، وعدمِ الاضطرابِ في تلقِّيهِ.

وبـالوصفِ الثالثِ أهلٌ لسرعةِ التخلُّقِ بأخلاقِهِ، إذ هُم أقربُ إلى الفـطرةِ السَّليمةِ، ولم يكونوا على شريعةٍ مُعْتَدٍّ بها متماثِلَةٍ حتى يُصَمِّموا على نَصْرِها.

وبـالوَصْفِ الرَّابعِ أهلٌ لمعاشرةِ بقيَّةِ الأمَمِ، إذ لا حَزازاتٌ بينَهُم وبينَ الأمَمِ الأخْـرى؛ فإنَّ حزازاتِ العَـرَبِ ما كانت إلَّا بينَ قبـائِلِهم؛ بخلافِ مثلِ الفرسِ مع الرُّومِ، ومثلِ القِبْطِ معَ الإسرائيليِّينَ.

ولا عبرةَ بما جَرى بينَ بعضِ قبائِلِ العربِ وبينَ الفُرْسِ والرُّومِ في نحوِ يومِ ذي قَارٍ، ويومِ حَليمةَ؛ لأنها حوادِثُ نادرةٌ، على أنَّ العربَ كانوا

فيها يُقاتِلونَ انْتِصاراً لغيرِهِم مِن الفُرْسِ أو الرُّومِ ، فإحَنُهُمْ معهُم محجوبَةٌ بإحَنِ مَن قاتَلوا هُم وَراءَهُم» انتهى[1].

ولهٰذا ذكر أبو محمدٍ حَرْبُ بنُ إسماعيلَ بنِ خَلَفٍ الكِرْمانيُّ، صاحبُ الإمامِ أحمدَ، في وصفِهِ للسُّنَّةِ التي قالَ فيها:

«هٰذا مذهَبُ أهلِ العلمِ ، وأصحابِ الأثرِ، وأهلِ السُّنَّةِ المعروفينَ بها، المُقْتَدى بهِم فيها، وأدْرَكْتُ مَن أدْرَكْتُ مِن عُلماءِ أهلِ العراقِ والحجازِ والشامِ وغيرِهم عليها، فمَن خالَفَ شيئاً مِن هٰذه المذاهِبِ، أو طَعَنَ فيها، أو عابَ قائِلَها؛ فهُو مُبْتَدِعٌ، خارجٌ عن الجَماعةِ، زائلٌ عنْ مَنْهَجِ السُّنَّةِ وسبيلِ الحقِّ، وهو مذهَبُ أحمدَ، وإسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ مَخْلَدٍ[2]، وعبدِاللهِ بنِ الزُّبيرِ الحُمَيْديِّ، وسعيدِ بنِ منصورٍ، وغيرِهِم؛ مِمَّن جالَسْنا وأخَذْنا عنهُم العلمَ.

فكانَ مِنْ قولِهِم: إنَّ الإيمانَ قولٌ وعَملٌ ونِيَّةٌ. . .».

وساقَ كلاماً طويلاً إلى أنْ قالَ:

«ونُقِرُّ للعَرَبِ حَقَّها وفضلَها وسابِقَتَها، ونُحِبُّهم لحديثِ رسولِ اللهِ ﷺ: «الحُبُّ للعربِ إيمانٌ وبغضُهُم نِفاقٌ»[3]، ولا نقولُ بقولِ الشُّعوبيَّةِ

---

(١) «مقاصد الشريعة الإسلامية» للطاهر ابن عاشور (ص ٩٣).

(٢) وهو ابن راهويه.

(٣) أخرجه الحاكم (٤ / ٨٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤ / ٣٥٥)، وإسناده ضعيفٌ جداً.

وأراذلِ المَوالي، الَّذينَ لا يُحِبُّونَ العربَ، ولا يُقِرُّونَ فضلَهُم؛ فإنَّ قولَهُم بِدْعَةٌ وخِلافٌ».

وعن خصائصِهِم تتَبَّعْتُ وقيَّدْتُ كثيراً، فوجَدْتُ أنَّ ما وقفتُ عليهِ مشمولٌ بما هُو مُدَوَّنٌ في كتابِ «أُمّ القُرى» (ص ٢١٨ ـ ٢٢٢)، وعنه في «مجلة المنار» (٥ / ٨٦١ ـ ٨٦٢)، فها أنا ذا أسوقُهُ باختصارٍ قليلٍ:

«وحيثُ كانَتْ الجمعيَّةُ لا يَعْنيها غيرُ أمرِ النَّهضةِ الدِّينيَّةِ؛ بناءً عليهِ؛ رأتِ الجمعيَّةُ مِن الضروريِّ أنْ تَرْبِطَ آمَالَها بالجزيرةِ وما يَليها، وأهْلِها ومَن يُجاريهِم، وأنْ تَبْسُطَ لأنظارِ الأمَّةِ ما هي خَصائصُ الجزيرةِ وأهلِها والعربِ عُموماً، وذٰلك لأجلِ رفعِ التَّعَصُّبِ السياسيِّ أو الجِنْسيِّ.

ولأجْلِ إيضاحِ أسبابِ مَيْلِ الجَمْعيَّةِ للعربِ فنقولُ:

١ ـ الجزيرةُ هي مَشْرِقُ النورِ الإسلاميِّ.

٢ ـ الجزيرةُ فيها الكَعبةُ المعظَّمةُ.

٣ ـ الجزيرةُ فيها المسجِدُ النبويُّ، وفيهِ الروضةُ المطهَّرةُ.

٤ ـ الجزيرةُ أنسبُ المواقِعِ لأنْ تكونَ مركزاً للسياسةِ الدِّينيَّةِ؛ لتوسُّطِها بينَ أقصى آسية شرقاً وأقصى إفريقية غرباً.

٥ ـ الجزيرةُ أسلمُ الأقاليمِ مِن الأخلاطِ؛ جنسيَّةً، وأدياناً، ومَذاهِبَ.

٦ ـ الجزيرةُ أبعدُ الأقاليمِ عن مُجاورةِ الأجانبِ.

٧ ـ الجزيرةُ أفضـلُ الأراضي لأنْ تكـونَ ديارَ أحرارٍ؛ لبُعْدِها عن الطامِعينَ والمُزاحِمينَ؛ نَظراً لِفَقْرها الطَّبيعيِّ.

٨ ـ عَرَبُ الجزيرةِ هُمْ مُؤسِّسو الجامعةِ الإسلاميَّةِ؛ لظُهورِ الدِّينِ فيهِم[1].

٩ ـ عَرَبُ الجزيرةِ مُسْتَحْكِمٌ فيهِم التخلُّقُ بالدِّينِ.

١٠ ـ عربُ الجزيرةِ أعلمُ المُسلمينَ بقواعِدِ الدِّينِ؛ لأنهُم أعرقُهم فيهِ، ومشهودٌ لهُم بأحاديثَ كثيرةٍ بالمتانةِ في الإيمانِ.

١١ ـ عربُ الجـزيرةِ أكثـرُ المسلمينَ حِرْصـاً على حفظِ الـدِّينِ، وتأييدِهِ، والفَخارِ بهِ؛ خُصوصاً والعصبيَّةُ النبويَّةُ لم تزلْ قائمةً بينَ أظهُرِهِم في الحِجازِ، واليمَنِ، وعُمانَ، وحَضْرَمَوْتَ، والعراقِ، وإفريقية.

١٢ ـ عربُ الجزيرةِ لم يَزَلِ الدِّينُ عندَهُم حَنيفاً، سَلَفِيّاً، بعيداً عَن التَّشديدِ والتَّشويشِ.

١٣ ـ عربُ الجـزيرةِ أقوى المسلمينَ عصبيَّةً، وأشدُّهُم أَنَفَةً؛ لما فيهِم مِن خصائصِ البدويَّةِ.

١٤ ـ عربُ الجـزيرةِ أُمـراؤهُم جامِعونَ بينَ شرفِ الآباءِ والأمَّهاتِ والزَّوجاتِ فلم تَخْتَلَّ عِزَّتُهم.

---

(١) وكذلك من يتبعهم من العشائر القاطنة بين الفرات ودجلة، والنازحين إلى إفريقية.

١٥ ـ عربُ الجزيرةِ أقدمُ الأمَمِ مَدَنيَّةً مُهذَّبةً؛ بدليلَي: سَعَةِ لُغتِهم، وسُمُوِّ حِكْمَتِهم وأدبيَّاتِهم.

١٦ ـ عربُ الجزيرةِ أقدَرُ المسلمينَ على تحمُّلِ قَشَفِ المعيشةِ في سبيلِ مقاصِدِهم، وأنشَطُهم على التغرُّبِ والسِّياحاتِ، وذلك لبُعْدِهِم عن التَّرَفِ المُذِلِّ أهْلَهُ.

١٧ ـ عَرَبُ الجزيرةِ أحفظُ الأقوامِ على جنسيَّتِهم، وعاداتِهم، فهم يخالِطونَ ولا يختَلِطونَ.

١٨ ـ عَرَبُ الجـزيرةِ أحـرصُ الأممِ الإسـلاميَّةِ على الحـرِّيَّةِ والاستقلالِ وإباءِ الضَّيْمِ[1].

١٩ ـ العَـرَب عُموماً لُغَتُهم أغنى لُغاتِ المسلمينَ في المعارِف، ومصونةٌ بالقرآنِ الكريمِ مِن أن تموتِ.

٢٠ ـ العربُ لغتُهم هي اللغةُ العموميَّةُ بينَ كافةِ المسلمين البالغِ عدَدُهُم (٣٠٠) مليون[2].

٢١ ـ العربُ لغتُهم هي اللغةُ الخُصوصيَّةُ لمئةِ مليونٍ مِن المسلمينَ وغيرِ المسلمينَ.

٢٢ ـ العربُ أقدمُ الأمَمِ اتِّباعاً لأصولِ تَساوي الحُقوقِ، وتَقارُبِ المراتِبِ في الهيئةِ الاجتماعيَّةِ.

(١) هذا سبب عدم انقياد أهل اليمن ومَن يليهم للعثمانيين.

(٢) وعددهم الآن أضعاف ذلك.

٢٣ - العربُ أعرقُ الأممِ في أُصولِ الشُّورى في الشُّؤونِ العموميَّةِ[١].

٢٤ - العربُ أهدى الأمَمِ لأصولِ المعيشةِ.

٢٥ - العربُ مِن أَحرصِ الأمَمِ على احترامِ العُهودِ عزَّةً، واحترامِ الذِّمَّةِ إنسانيَّةً، واحترام الجوار شهامة، وبذلِ المعروفِ مُروءةً.

٢٦ - العربُ أنسبُ الأقوامِ لأنْ يكونُوا مَرْجِعاً في الدِّين، وقُدوة للمسلمينَ، حيثُ كانَ بقيَّةُ الأقوامِ قد اتَّبعوا هَدْيَهُم ابتداءً؛ فلا يأنَفُونَ عن اتِّباعِهم أَخيراً.

... والجمعيَّةُ تسألُ اللهَ تعالى أَنْ يوفِّقَ ملوكَ المسلمينَ وأمراءَهُم للتصلُّبِ في الدِّينِ، وللحزمِ، والعزمِ، عساهُم يحفظونَ عزَّهُم وسُلطانَهُم إلى أَنْ يرثَ اللهُ الأرْضَ ومَن عليها، وأَنْ يَحْمِيهُم مِن التعصُّبِ السيِّيءِ للسِّياساتِ والجنسيَّاتِ، ومِن الكِبْرِ والأنَفَةِ، ومِن التَّخاذُلِ والانقسامِ، ومِن الانقيادِ إلى وساوسِ الأجانبِ الأضدادِ، وإلاَّ؛ فينتأبُهم الخطُر القريبُ المُحْدِقُ بِهم، وتتخاطَفُهم النسورُ المحلِّقَةُ في سمائِهم.

واللهُ المُوَفِّقُ، وإليهِ تَرجِعُ الأمورُ» انتهى باختصارٍ يسيرٍ.

---

(١) يشهد لهم بذلك القرآن في قصة بلقيس مع سليمان عليه السلام، حيث قالت تخاطب الملأ - أي: المستشارين الأشراف - : ﴿يا أيُّها المَلأُ أَفْتوني في أَمْري ماكُنْتُ قاطعَةً أَمْراً حتَّى تَشْهَدونَ. قَالُوا نَحْنُ أُولو قُوةٍ وأُولو بأْسٍ شَديدٍ والأَمْرُ إليكِ فانْظُري ماذا تأْمُرينَ. قالتْ إنَّ المُلوكَ إذا دَخَلوا قريةً أفسدوها وجَعَلوا أعِزَّةَ أَهْلِها أَذِلَّةً وكذلكَ يَفْعَلونَ﴾.

٤ - خصائص قوم النبيِّ ﷺ وعِترَته

وعن مزايا قومِ النبيِّ ﷺ وعِترَته واستعدادِهم للنُّهوض بدعوته كَتَب كثيرٌ مِن العُلماءِ، وبخاصَّةٍ الَّذينَ أَلَّفوا في أحوالِ العرب(١).

وللشيخ محمد رشيد رضا رحمهُ اللهُ تعالى مَبْحَثٌ نفيسٌ في رسالتِه «خلاصة السيرةِ المحمَّديةِ» (٤ - ١٦)، حيث قالَ ما نصُّه:

«مزايا قومِه وعِترَته، واستعدادُهُم للنُّهوضِ بدعْوَته ﷺ:

﴿ إنَّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ ونُوحاً وآلَ إبْراهيمَ وآلَ عِمْرانَ عَلى العالَمينَ ﴾، إذ جَعَلَ فيهم النُّبُوَّةَ والهِدَايَةَ للمتقدِّمينَ والمتأخِّرين.

ثمَّ إنَّ اللهَ تعالى اصطفى كِنانةَ مِن وَلَدِ إسماعيلَ، واصطَفى قُرَيْشاً من كِنانة، واصطفى مِن قُريشٍ بني هاشمٍ، واصطفى سَيِّدَ وَلَدِ آدم من بني هاشمٍ، فكانَ آلُ إسماعيلَ أفضلَ الأوَّلينَ والآخرينَ، كما كان بنو إسحاقَ أَفضلَ المتوسِّطينَ، إذ كانت هِدايةُ الأنبياءِ مِن بني إسحاقَ وغيرِهم خاصَّةً، وهِدايةُ هذا النبيِّ مِن آل إسماعيل عامَّةٌ، فبهِ أَكْمَلَ اللهُ تعالى الدِّينَ، وأتمَّ نِعْمَتَهُ على العالَمينَ؛ كما اقْتَضَتْهُ سُنَّتُه تعالى في النُّشوءِ والارتقاءِ، التي كانت في البَشَرِ أظهَرَ منها في سائرِ الأحياءِ.

كيفَ كانَ اصطفاءُ الله تعالى لهذه الأصولِ مِن الأمَّة العربيَّة، الذي ثَبَتَ في «صحيح مسلمٍ» و «سُنَنِ التِّرمذيِّ» من كُتُبِ السُّنَّة السَّنيَّة؟

---

(١) انظر: «مسبوك الذهب في فضل العرب وشرف العلم على شرف النسب» للشيخ مرعي الكرمي الحنبلي، بتحقيق علي حسن علي عبدالحميد.

ويمـاذا امتـازَ قومُ خاتَمِ الـرُّسُـلِ الكِرامِ ، ففَضَلوا بهِ غيرَهُم مِن الأقوامِ ، حتى استعَدُّوا بهِ لهٰذا الإصلاحِ الرُّوحيِّ المَدَنيِّ العامِّ، الذي اشتَمَلَ عليهِ دينُ الإسلامِ ، على ما طَرَأَ عليهِم مِن الأُمِّيَّةِ وعبادةِ الأصنامِ ، وما أَحدَثَتْ فيهِم غَلَبَةُ البداوةِ مِن التفرُّقِ والانقسامِ والعُدوانِ والخِصامِ ؟

الجوابُ :

كانَتِ العربُ مُمتازةً باستقلالِ الفِكْرِ، وسَعَةِ الحرِّيَّةِ الشخصِيَّةِ؛ أيامَ كانتِ الأممُ ترسُفُ في عُبودِيَّةِ الرِّياستينِ الدِّينِيَّةِ والدُّنيويَّةِ، محظوراً عليها أَنْ تَفْهَمَ غيرَ ما يُلَقِّنُهـا الكَهَنَـةُ ورجـالُ الدينِ مِنَ الأحكامِ الدِّينيَّةِ، وأَنْ تُخالِفَهُم في مسأَلةٍ عقليَّةٍ أَو كونيَّةٍ أَو أَدبيَّةٍ؛ كما حَظَرَتْ عليها الحكوماتُ المُستَبِدَّةُ حُرِّيَّةَ التَّصرُّفاتِ المدنيَّةِ والماليَّةِ.

كانتِ العـربُ ممتازةً باستقلالِ الإرادَةِ في جميعِ الأعمالِ؛ أَيَّامَ كانتِ الأممُ مُذَلَّلةً مسخَّرَةً للملوكِ والنُّبلاءِ، المالِكينَ للرِّقابِ والأموالِ، يستخْدِمونَها كما يَستخْدِمونَ البهائِمَ، ويُصَرِّفونَها كما يُصرِّفونَ السوائمَ، لا رأْيَ لها معهُم في سِلْمٍ ولا حرْبٍ، ولا إرادَةَ لها دُونَهُم في عَمَلٍ ولا كَسْبٍ.

كانتِ العـربُ ممتازةً بعزَّةِ النَّفسِ ، وشدَّةِ البأْسِ ، وقوَّةِ الأبدانِ، وجُـرْأَةِ الجَنانِ؛ أَيامَ كانتِ الأمَمُ مؤلَّفةً مِن رؤساءَ أَفسَدَهُم الإسرافُ في التَّـرَفِ، ومـرؤوسينَ أَضعَفَهُم البؤسُ والشَّـظَفُ، وسـادةً أَبـطَرَهُم بَغْيُ الاستبدادِ، ومَسودِينَ أَذَلَّهُمْ قَهْرُ الاستعبادِ.

كانتِ العربُ ممتازةً بالذَّكاءِ واللَّوذَعِيَّةِ، وكثيرٍ مِن الفضائلِ الموروثَةِ والكسبيَّةِ؛ كَقِرى الضُّيوفِ، وإغاثةِ الملهوفِ، والنَّجْدَةِ والإباءِ، وعُلوِّ الهِمَّةِ والسخاءِ، والرحمةِ والإيثارِ، وحمايةِ اللاجِىء وحُرمةِ الجارِ، أيَّامَ كانتِ الأممُ مُرْهقةً بالأثَرَةِ والأنانيةِ، وثِقَلِ الضَّرائب والأتاوي الأميريَّةِ، ورؤساؤها مُنْغَمِسينَ في الشَّهواتِ البَهيمِيَّةِ، وفسادُ الأخلاقِ قد عمَّ الرَّاعي والرَّعيَّة.

كانتِ العربُ قد بَلَغَتْ أَوْجَ الكمالِ في فصاحةِ اللسانِ، وبلاغةِ المقالِ، وكادَتْ تَتَّحِدُ لغاتُ قبائِلِها أو لهجاتِها العربيَّةِ، وبَزَّتِ المُضَرِيَّةُ منها الحِمْيَرِيَّةَ؛ بما كان لقُرَيْشٍ وغيرِها مِن الرِّحلاتِ التجاريَّةِ والأسواقِ الأدبيَّة.

فتلكَ كُبْرَياتُ مزايا الأمَّةِ العربيةِ، التي أَعدَّها اللهُ تعالى بها للبعثةِ المحمَّديَّة، والسيادة الدينيَّة والمدنيَّة، بعد أن طالَ العهدُ على مدنيَّتِهم العاديَّة، واستعمارِهم للبلادِ الكَلدانيَّةِ والبابليَّة، والبلادِ الفينيقيَّةِ والمِصْريَّة، التي تشهَدُ لها سيادَةُ لغتِهم للُّغاتِ السَّاميَّة، وبقاياها في اللُّغةِ الهيروغليفيَّة، وبعدَ أَنْ غَلَبَتْ عليهِم الأمِّيَّة، وفشَتْ فيهِم خُرافاتُ الوثنِيَّة وعَصبيَّةُ الجاهليَّة.

وجملةُ مزاياهُم أَنَّهُم كانوا أَسلمَ فِطرةً على كونِ أُممِ الحضارةِ كانتْ أَرقى منهُم في كلِّ فنٍّ وصناعةٍ.

والإصلاحُ الإسلاميُّ مبنيٌّ على تقديمِ إصلاحِ الأنفسِ؛

باستقلالِ العقلِ والإرادةِ، وتهذيبِ الأخلاقِ، وحُرِّيَّةِ الوجدانِ، على إصلاحِ ما في الأرضِ مِن معدنٍ ونباتٍ وحيوانٍ.

وبهٰذا كانَ اللهُ تعالى يُعِدُّ هٰذه الأمَّةَ للإصلاحِ العظيمِ، الذي جاءَ بهِ محمَّدٌ عليهِ مِن اللهِ أفضلُ الصلاةِ والتسليمِ.

اصْطِفاءُ كِنانةَ وقريشٍ وبَني هاشمٍ:

أمَّا اصطفاءُ اللهِ لكنانَةَ الشيخِ الجليلِ، مِن سُلالةِ نبيِّهِ الذَّبيحِ إسماعيل؛ فيُفَسِّرُه ما كانت تحفظُهُ العربُ مِن أخبارِ كرمِه ونُبلِهِ، حتى نقلَ الحافظُ في «شرحِ البُخاريِّ» أنَّهُم كانوا يحُجُّونَ إليهِ لعلمِه وفضلِهِ، وكانَ على سُنَّةِ جَدِّهِ إبراهيمَ الخليلِ؛ لا يأْكُلُ وحْدَهُ.

وممَّا يُؤثَرُ عنهُ مِن الحِكَمِ الجَليلةِ ـ كما رُوِيَ في «السِّيرةِ الحلَبِيَّة» ـ: رُبَّ صورةٍ تخالِفُ المَخْبَرَةَ، قدْ غرَّتْ بجمالِها، واخْتُبِرَ قُبحُ فِعالِها، فاحْذَرِ الصُّورَ، واطْلُبِ الخُبَرَ.

فهٰذا دليلٌ على ما وُصِفَ بهِ مِن العلمِ والحِكْمَةِ.

وأمَّا حَجُّ العربِ إليهِ؛ فهو دليلٌ على أنَّهُ كان مثابَةَ التَّعارُفِ، ومَعْقِدَ رابطةِ الاجتماعِ والتآلُفِ.

وأمَّا اصطفاءُ اللهِ تعالى لقريشٍ الميامِينِ الغُرِّ ـ وهُم ذُرِّيَّةُ فِهْر بنِ مالكٍ، وقيل: جَدِّهِ النَّضرِ ـ؛ فقد كانَ بما آتاهُم مِن المناقِبِ العِظامِ، ولا سيَّما بعد سُكْنى مكَّةَ، وخدمةِ المسجدِ الحرامِ، إذ كانُوا أصرحَ ولدِ إسماعيلَ أنساباً، وأشرَفَهُم أحْساباً، وأعلاهُم آداباً، وأفصَحَهُم ألسنَةً، وهُم

المُمَهِّدونَ لجمعِ الكلمةِ.

فقد نقلَ أهلُ السِّيَرِ أنَّ مالِك بنَ النَّضْرِ كانَ ملكَ العربِ، وأنَّ كعْبَ بنَ لُؤيٍّ كانَ يجمعُ قومَهُ ويَعِظُهُم يومَ الجمعةِ، وكانُوا يسمُّونَه يومَ العَروبَةِ، وأنَّهُم كانوا يُجِلُّونَه في حياتِه، ثُمَّ أرَّخوا بموتِهِ بعدَ وفاتِهِ، وأنَّ قُصَيّاً جمعَ شملَ قبائلَ قُريشٍ بمكَّةَ، إذ كانَ هُو الوارِثَ لمَن كانوا يتَولَّوْنَها مِن خُزاعَةَ، وقد تملَّكَ عليهِم فمَلَّكوهُ؛ إلَّا أنَّهُ قد أقَرَّ للعَرَبِ ما كانوا عليهِ، وذلك أنَّهُ كانَ يراهُ ديناً في نفسِهِ، لا يَنْبَغي لهُ تغييرُه ولا لغيرِهِ مِن بعدِهِ.

قالَ ابنُ إسحاقَ: وهُو الَّذي أنْشأَ النَّدوةَ، وجَعَلَ بابَها إلى الكعبةِ، وقد أجمَعَتْ قريشٌ على طاعتِه وحُبِّهِ، فكانتْ إليهِ الحِجابَةُ والسِّقايَةُ والرِّفادَةُ واللِّواءُ، ثُمَّ وُزِّعَتِ المناصِبُ بعدَهُ على الزُّعماءِ.

فجُمْلَةُ مَا امتازَ بهِ آلُهُ ﷺ على سائرِ قومِه الأخلاقُ العَلِيَّةُ، والفواضِلُ العَمَلِيَّةُ، والفضائلُ النفسيَّةُ، وكانوا أبعدَ مِن سائِرِ قُريشٍ عن الكِبْرِ والأثَرَةِ والأمورِ الحربيَّةِ، ولذلكَ غُلِبوا على الرِّياسةِ حتَّى بعدَ الإسلامِ، وحكمةُ ذلك ظاهرةٌ لأولي الأحلامِ، فهو أنفى للشُّبَهِ عن رسالَتِه عليهِ أفضلُ الصَّلاةِ والسَّلامِ» انتهى ملخَّصاً.

وعمَّا اختَصَّت بهِ العربُ مِن العُلومِ يقولُ ابنُ فارسٍ رحمهُ اللهُ تعالى في «الصَّاحِبي» (ص ٧٦ - ٧٧) ما نصُّهُ:

«بابُ ذِكْرِ ما اختصَّتْ بهِ العربُ:

مِن العلومِ الجليلةِ التي اختصَّتْ بها العربُ: الإعرابُ، الذي هو

الفارِقُ بينَ المعاني المُتكافِئةِ في اللَّفظِ، وبهِ يُعْرَفُ الخَبَرُ الذي هُو أصلُ الكلامِ، ولولاهُ ما مُيِّزَ فاعلٌ مِن مفعولٍ، ولا مُضافٌ مِن مَنْعوتٍ، ولا تَعَجُّبٌ مِن استفهامٍ، ولا صَدْرٌ مِن مَصْدَرٍ، ولا نعتٌ مِن تأْكيدٍ.

وذكرَ بعضُ أصحابِنا أنَّ الإعرابَ يختَصُّ بالأخبارِ.

وقد يكونُ الإعرابُ في غيرِ الخبرِ أيضاً؛ لأنَّا نقولُ: «أزيدٌ عندَكَ؟»، و«أزيداً ضربتَ؟»، فقد عَمِلَ الإعرابُ وليس هُو مِن بابِ الخبرِ.

وزعَمَ ناسٌ يُتَوَقَّفُ عَن قَبولِ أخبارِهم أنَّ الذينَ يُسمَّوْنَ الفلاسفَةَ قد كانَ لهُم إعرابٌ ومُؤلَّفاتُ نحوٍ.

قالَ أحمدُ بنُ فارسٍ: وهٰذا كلامٌ لا يُعَرَّجُ على مِثلِهِ، وإنَّما تشبَّهَ القومُ آنفاً بأهلِ الإسلامِ، فأخَذوا مِن كُتُبِ عُلمائِنا، وغَيَّروا بعضَ ألفاظِها، ونَسَبوا ذٰلك إلى قومٍ ذَوي أسماءٍ مُنْكَرَةٍ؛ بتراجِمَ بشِعَةٍ، لا يكادُ لسانُ ذي دينٍ ينطِقُ بها، وادَّعَوْا معَ ذٰلك أنَّ للقومِ شِعْراً، وقد قرأْناهُ، فوَجَدْناه قليلَ الماءِ، نَزْرَ الحَلاوةِ؛ غيرَ مستقيمِ الوزنِ.

بلى؛ الشعرُ شعرُ العربِ، ديوانُهم، وحافظُ مآثِرِهم، ومُقَيِّدُ أحسابِهم.

ثم للعربِ العَروضُ، التي هي ميزانُ الشِّعرِ، وبها يُعْرَفُ صحيحُه مِن سقيمِه، ومَن عَرَفَ دقائقَهُ وأسرارَهُ وخفاياه؛ عَلِمَ أنَّهُ يُرْبي على جميعِ ما يتبَجَّحُ بهِ هٰؤلاءِ الَّذينَ يَنْتَحِلونَ معرفةَ حقائقِ الأشياءِ؛ مِن الأعدادِ، والخُطوطِ، والنُّقَطِ؛ التي لا أعْرِفُ لها فائدةً؛ غيرَ أنَّها مع قلَّةِ فائدَتِها، تُرِقُّ

الدِّينَ، وتُنْتِجُ كُلَّ ما نعوذُ باللهِ منهُ.

وللعربِ حِفْظُ الأنسابِ، وما يُعْلَمُ أحدٌ مِن الأمَمِ عُنِيَ بحفظِ النَّسَبِ عنايَةَ العربِ.

قالَ اللهُ جلَّ ثناؤهُ: ﴿يَا أَيُّها النَّاسُ إِنَّا خَلَقْناكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وأُنْثَى وجَعَلْناكُمْ شُعوباً وقَبائِلَ لِتَعارَفوا﴾، فهي آيةٌ ما عَمِلَ بمضمونِها غيرُهُم.

وممَّا خصَّ اللهُ جلَّ ثناؤهُ بهِ العربَ: طهارَتُهُم، ونزاهَتُهُم عن الأدْناسِ التي استباحَهَا غيرُهُم؛ مِن مُخالَطَةِ ذواتِ المَحارِمِ، وهِيَ مَنْقَبَةٌ تَعْلو بجَمالِها كُلَّ مأثُرَةٍ.

والحمد للهِ» انتهى.

وهٰكذا. . .

وفي أعقابِ خاتمةِ الرِّسالاتِ لنبيِّنا ورسولِنا محمَّدِ بنِ عبداللهِ المُطَّلِبيِّ الهاشِمِيِّ ﷺ كانتْ دَعْوَةُ التَّجديدِ على يدِ الشيخِ محمَّدِ بنِ عبدالوهَّابِ المتوفَّى سنةَ (١٢٠٦هـ) رحمهُ اللهُ، الَّذي نَصَبَ رايةَ الدَّعوةِ إلى التَّوحيدِ، وإحياءِ ما انْدَرَسَ مِن معالِمِ الدِّينِ، والتي لا يزالُ يَنْعَمُ بها مَنْ شاءَ اللهُ مِن عبادِهِ في هٰذه الجزيرةِ وخارِجَها.

وفي الحاضِرِ: هٰذه اليَقَظَةُ الإسلاميَّةُ التي نُشاهِدها اليومَ؛ فإنَّ هٰذه الدَّعوةَ المُبارَكَةَ تُمَثِّلُ الزَّادَ النقيَّ لهٰذه اليَقَظَةِ على مِنْهاجِ النبوَّةِ؛ سليمةٌ مِن الأهواءِ والأوهامِ والانحرافاتِ، مُبرَّأَةٌ مِن مظاهِرِ الشِّرْكِ وتَبِعاتِ الغُلُوِّ.

وهٰكذا يمتدُّ رواقُها في العالَمِ الإسلاميِّ؛ لأنها تُمَثِّلُ الإسلامَ

تماماً؛ كما أَنْزَلَهُ اللهُ على نبيِّهِ محمَّدٍ ﷺ.

وفي المُسْتَقْبَلِ ـ على مشارِفِ الساعةِ، في أيَّامِ الفتنةِ الكُبْرى؛ فتنةِ المسيحِ الدَّجالِ ـ؛ فإِنَّ الرجلَ المؤمِنَ الذي تتحطَّمُ على يديهِ هٰذه الفتنةُ هو مِن أَهلِ هٰذه الجزيرةِ؛ كما في حديثِ أَبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ رضي اللهُ عنهُ، المُتَّفَق عليه.

وفي هٰذا إشـارةٌ وإيمـاءٌ إلى أَنَّ كُلَّ فِتنـةٍ عمياءَ صَمَّاءَ تجتاحُ بلادَ الإسلامِ؛ تتحطَّمُ على صخرةِ هٰذه الجزيرةِ، وإذا كانتْ فتنَةُ الدَّجَّالِ هي أَعظمَ فتنةٍ مِن لَدُن نوحٍ عليهِ السلامُ إلى قيامِ الساعةِ، ويكونُ تحطيمُها على يدِ رجلٍ مؤمِنٍ مِن هٰذه الجزيرةِ؛ فإِنَّ كُلَّ فتنةٍ دونَها ستتحَطَّمُ على يدِ أَبناءِ هٰذه الجزيرةِ بإذنِ اللهِ تعالى[1].

---

(١) «الإسلام قدر الله في هٰذه الجزيرة»، للشيخ سلمان العودة، وانظر في تخريج حديث أبي سعيد المذكور: «إتحاف الجماعة» للشيخ حمود التويجري، (٢ / ١٦٦ - ١٧٤).

الفصل الخامس

الضَّماناتُ لِحمايةِ هٰذه الخصائصِ

كُلَّما امتدَّ رُواقُ الإسلامِ على أرضٍ ؛ فعُدَّها دارَ إسلامٍ ، ومهما تعدَّدَتِ الولاياتُ ـ العارِضَةُ ـ؛ فالجميعُ هو المملكَةُ الإسلاميَّةُ.

وعُـدَّ عَاصِمَتها جَزيرةَ العربِ؛ لما لها مِن خصائِصَ في الشرعِ ؛ تتميَّزُ بها، ولا يُشارِكُها فيها غيرُها.

وعُـدَّ جَميعَ المسلمينَ ـ مهمـا تعدَّدَتْ دِيارُهُم وولاياتُهُم ـ يُكَوِّنونَ الجامعةَ الإسلاميَّةَ.

وعُـدَّ عَرَبَ الجـزيرةِ فيهـا هُم حُفَّاظَ هٰذه الرَّابطةِ الدينيَّةِ للجامعةِ الإسلاميَّةِ، وذٰلك لِما لهُم مِن خِصالٍ وخَصائصَ شريفةٍ لا يشارِكُهُم فيها غيرُهُم.

وإذا كانتْ مَدارِجُ الشَّرَفِ في الإسلامِ هي: الإسلامُ، التَّقوى، العلم، النَّسَب، وكانَ أشرفُ الأنسابِ هو نَسَبَ العربِ، وكانَ العربُ هُم مادَّةَ الإسـلامِ ؛ فعُـدَّ عربَ الجـزيرةِ هُم صُلْبَ العـربِ، وهُم مَادَّةُ المسلمينَ؛ بعدَ أنْ صفَّاهُم الله تعالى مِن نَتَنِ الجاهليَّةِ، وغَلَيانِ العصبيَّةِ

القَبَلِيَّةِ، ودَعـاوى الجـاهليَّةِ، فشـرَّفَهُم بالإسـلامِ ، وحَـطَّمَ قيودَ الوثنِيَّةِ، والنَّعـراتِ القوميَّةَ، والسُّبُلَ البعثِيَّةَ، وخاطَبَهُم وغيرَهُم: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْـلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾، وحَفِظَ لَهُمْ مَيْزاتِهِم وسِرَّ اختيارِهِم حمَلَةَ الرسالَةِ الأوَّلينَ.

إذا كانَ الحالُ كذٰلك؛ فإنَّ دارَ الإسلامِ أَيّاً كانتْ، وإنَّ المسلمينَ أَيّاً كانـوا، وفي الـطَّليعـةِ هٰذه الجـزيرةُ وعربُها؛ الكلُّ رأْسُ مالٍ، تجبُ المحـافـظةُ عليهِ، عَنِ التَّوى والضَّياعِ والفُرْقةِ والانقسامِ، وتَجبُ تربيتُهُ وتنمِيَتُه واستصلاحُ أَحوالِهِ، وهٰذا أَوْلى مِن مُجاهدةِ الكفَّارِ لإدخالِهِم في الإِسـلامِ؛ لأنَّ استصـلاحَ أَحـوالِ المسلمينَ، وحِفْظَ بَيْضَتِهِم مِن بابِ المحافظةِ على رأْسِ المالِ، ومجاهدةُ الكافرينَ مِن بابِ طَلَبِ الرِّبْحِ.

وهل يَطْلُبُ الرِّبحَ مَن يَفْتَقِدُ رأْسَ مالِه؟!

وهَـلْ يُوصَلُ إلى مُجاهَدَةِ الكافرينَ والنُّصرةِ عليهِم إلَّا بالمُسلمينَ الذين يُمَثِّلونَ الطِّرازَ الأوَّلَ السائرَ على مِنْهاجِ النبوَّةِ.

وإذا كانَ الأمرُ كذٰلك؛ فإنَّ هٰذه الجزيرةَ مِن المنطقَةِ الإِسلاميَّةِ «هِيَ مَعْقِلُ الإسلامِ والمسلمينَ، وعاصمَتُه الخالدةُ، وقلبُ العالمِ الإِسلاميِّ؛ كمـركـزِ القلبِ في الجسمِ الإِنسـانيِّ، ورأْسِ مالِ المسلمينَ، والخَطُّ الأخيرِ في الدِّفاعِ عَنِ الوُجودِ الإِسلاميِّ»(١).

(١) رسالة أبي الحسن الندوي: «إلى أين تتَّجه الجزيرة العربية وإلى أي غاية تنتهي؟».

وهٰذه الجزيرةُ[1] «في العالَمِ الإسلاميِّ [بمَثابَةِ] مركزِ القلبِ في الجسمِ الإنسانيِّ، الذي إذا عاشَ وَقَوِيَ وأدَّى رسالَتَه في الجهازِ الجسميِّ والنِّظامِ الحيويِّ الصحيِّ؛ عاشَ الجسمُ، وقَوِيَ، وإذا دَبَّ الوَهَنُ إلى هٰذا القلبِ، أو اعتلَّ، وتخلَّى عن وظيفتِه ودَوْرِه؛ أَسْرَعَ إليهِ الموتُ، واستَوْلَتْ عليهِ الأمراضُ والعِلَلُ، وعَجِزَ الأطبَّاءُ الحاذِقونَ عن إعادَةِ الحياةِ إليهِ بالطُّرُقِ الصناعِيَّةِ.

وقد أشارَ إلى هٰذه الصِّلَةِ الدَّقيقةِ العميقةِ بينَ القلبِ والجَسَدِ الحديثُ الصَّحيحُ المشهورُ الذي جاءَ فيهِ:

«إلا إنَّ في الجَسَدِ مُضْغَةً، إذا صَلَحَتْ؛ صَلَحَ الجسدُ كُلُّهُ، وإذا فَسَدَتْ؛ فَسَدَ الجسدُ كُلُّهُ، ألا وَهِيَ القَلْبُ»[2].

وذٰلك لأنَّ الحجازَ مَهْبِطُ الوحيِ، ومَبْعَثُ الإسلامِ، ومَصْدَرُ الدَّعوةِ الإسلاميَّةِ، ومركزُ الإسلامِ الدَّائمُ، وعاصمتُه الخالدةُ، وهو البلدُ المثاليُّ، والمِقياسُ الصَّحيحُ الدائمُ للحياةِ الإسلاميَّةِ، وتعاليمِ الإسلامِ العالميَّةِ، وصلاحيَّتِها للبقاءِ والتَّطبيقِ، وظُهورِ المجتمعِ الإسلاميِّ في حيويَّتِهِ وأصالَتِه وجمالِهِ وقوَّتِه، فالرِّسالةُ الإسلاميَّةُ مهما كانت عالميَّةً آفاقيَّةً، لا بُدَّ لها مِن مركزٍ يُعَدُّ مِقياساً وميزاناً لعمليَّتِها وواقعيَّتِها، وأُسوَةً وقُدوةً لجميعِ المُدُنِ والقُرى والمجتمعاتِ التي تُؤمِنُ بهٰذه الرسالةِ، وتحتضنُ هٰذه العقيدَةَ والدعوةَ.

---

(١) «كيف ينظر المسلمون إلى الحجاز وجزيرة العرب» للندوي، (ص ٣ ـ ٥).

(٢) حديث متفق عليه.

والإنســانُ مَفْــطورٌ على البحثِ عن المقياسِ الصَّحيحِ ، والبلدِ المثاليِّ، والمَوْئل الذي يَأْوي إليهِ، والمصدرِ الذي يستمدُّ منهُ القوَّةَ والثقةَ والحماسةَ والاندفاعَ ؛ سواءٌ في الأديانِ والشرائعِ ، والنُّظُمِ ، والفلسفاتِ، والحضـاراتِ، والمدنيَّاتِ، والآدابِ، والعاداتِ، واللُّغاتِ، واللهجاتِ، والأناقةِ، والثقافةِ، وسلامَةِ الذَّوْقِ، ورِقَّةِ الشعورِ.

فكانَ لكُلِّ دينٍ مركزٌ يحتجُّ بعملِهِ وأَعرافِه، وكانَ لكُلِّ حضارةٍ بلدٌ مثـاليٌّ، أو عاصمـةٌ، أو قاعـدةٌ؛ يُسْتَدَلُّ بأَساليبِ الحياةِ فيها، والأنماطِ المدنيَّةِ، والمُثُلِ الاجتماعيَّةِ في نواحيها، ولِكُلِّ لغةٍ وأَدبٍ مركزٌ يُسْتَنَدُ إليهِ في معرفةِ الصَّحيحِ الفصيحِ مِن التَّعبيرِ والبيانِ، ومناهجِ اللغةِ والكلامِ ، والحُكْمِ على المُفْرداتِ واللُّغاتِ بالصحَّةِ والخطإِ، ولِكُلِّ عصرٍ وإقليمٍ بلدٌ مثاليٌّ يتظرَّفُ الناسُ ويتنبَّلونَ بتقليدِ عاداتِه وتقاليدِه، واتِّخاذِ مُثُلِه وقِيَمِه أَمثلةً كاملةً للحياةِ الراقيةِ والأخلاقِ الفاضلةِ.

وقــد عَقَـدَ اللهُ بينَ العـربِ والإسـلامِ ، ثمَّ بينَ الحجـازِ والأمَّـةِ الإسـلاميَّةِ، ثمَّ بينَ الحـرمينِ الشريفَيْنِ وقلوبِ المسلمينَ للأبدِ، وربَطَ مصيرَ أَحدِهِما بالآخَرِ.

وقـد حَرِصَ رسولُ اللهِ ﷺ ـ وكانَ في ذٰلك نبيّاً مُلْهَماً وحكيماً كُلَّ الحكمـةِ ـ على بقـاءِ هٰذا الـرِّبـاطِ الوثيقِ المُقَدَّسِ ، بينَ جزيرةِ العربِ والإسلامِ ؛ فَضْلاً عن الحجازِ والحَرَمينِ الشريفينِ، وحَرِصَ على سلامةِ هٰذا المركزِ، وهدوئِهِ، وشدَّةِ تمسُّكِه بهٰذا الدينِ، وعضِّهُ عليهِ بالنَّواجِذِ؛ لأنَّ

العاصمةَ يجِبُ أنْ تكونَ بعيدةً عن كُلِّ تشويشٍ ، وعن كُلِّ فوضى ، وعن كُلِّ صراعٍ عقائديٍّ ، أو مبدئيٍّ ، فشَرَعَ لذلك أحكاماً بعيدة النتائجِ ، واسعةَ المدى ، وأوصى لذلك وصايا دقيقةً حكيمةً ، وأخذ لذلك مِن أصحابِهِ وأُمَّتِهِ عهوداً ومواثيقَ .

وقد ذَكَرتْ عائشةُ أُمُّ المؤمنينَ رضِيَ اللهُ عنها ؛ قالَتْ : كانَ آخِرَ ما عَهِدَ رسولُ اللهِ ﷺ أنْ قالَ :

«لا يُتْرَكُ بجزيرةِ العربِ دِينانِ»(١) .

وعن رافعٍ أنَّ النبيَّ ﷺ :

«أمَرَ أنْ لا نَدَعَ في المدينةِ ديناً غَيْرَ الإسلامِ إلَّا أُخْرِجَ»(١) .

وعن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ قالَ : أَخْبَرَني عُمَرُ بنُ الخطَّابِ أنَّهُ سمعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ :

«لأُخرِجَنَّ اليهودَ والنَّصارى مِن جزيرةِ العربِ حتى لا أَدَعَ فيها إلَّا مُسْلِماً»(١) .

وأَخذ بذلك الخلفاءُ الراشِدُونَ المهديُّونَ ، فكانُوا ينظُرونَ دائماً إلى جزيرةِ العربِ كمَعْقِلٍ للإسلامِ ، ورأسِ مالِ الدعوةِ الإسلاميَّةِ» انتهى .

لذلك ؛ فإنَّ المُتَعَيِّنَ على أهل هذه الجزيرةِ ، وعَلى مَن بَسَطَ اللهُ يدَه عليهِم وعليها : المحافظةُ على هذه الميِّزاتِ والخصائصِ الشرعيَّةِ ؛ ليظْهَرَ

---

(١) تقدم تخريجها .

تميُّزُها، وتَبْقى الجزيرةُ وأَهْلُها مصدرَ الإشعاعِ لنورِ الإسلامِ على العالمِ.

وليُعْلَمَ أَنَّهُ كلَّما قَوِيَ هٰذا النُّورُ؛ امتدَّ هٰذا الإشعاعُ، وكلَّما ضَعُفَ وتضاءَلَ في هٰذه الجزيرةِ وأَهلِها؛ تقاصَرَ».

ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ.

ثم اعْلَمْ أَنَّ هٰذه الضَّماناتِ منها ما هُو عامٌّ لأَهْلِ الإسلامِ؛ مهما كانت دِيارُهُم، ومهما تعدَّد جِنْسُهم، لكنَّها تتأكَّدُ في حقِّ أَهلِ هٰذه الجزيرةِ، ومنها ما هُو خَاصٌّ بها لموجِبِ النصِّ.

ثُمَّ منها ما هو متيَسِّرٌ إعمالُهُ، ومنها ما فيهِ نوعُ عُسْرٍ ومشقَّةٍ؛ لاختلالِ الأحوالِ، لكنْ نَذْكُرُهُ معذرةً أَمامَ اللهِ وأَمام التَّاريخِ والأَجْيالِ المتعاقبةِ ـ واللهُ المستعانُ ـ.

وإليكَ بيانُ بعضٍ منها:

١ ـ كما تكونُ المحافَظَةُ على الحدودِ المكانيَّةِ لأيِّ إقليمٍ ولائيٍّ؛ فإنَّ المحافظةَ على الحدودِ الشرعيَّةِ والخصائصِ المرعيَّةِ وصيانَتِها لهٰذه الجزيرةِ واجبةٌ كذٰلك على مَن بَسَطَ اللهُ يدَهُ عليها.

وعليهِ؛ فإنَّ النتيجةَ مِن المحافظةِ على الحدودِ الإقليمِيَّةِ الولائيَّةِ مُعاقبةُ مَن ينتَهِكُها، فكذٰلك مِن بابِ أَوْلى تجبُ معاقبةُ مَن ينالُ مِن حُدودِها وخصائصِها وحُرُماتِها الشرعيَّةِ بما يُلاقي انتهاكَهُ شرعاً.

٢ ـ سُلطانُ الحاكميَّةِ فيها لا يجوزُ أَنْ يكونَ لغيرِ دولةِ التوحيدِ، ورايةِ التوحيدِ.

ومِن عجائِبِ المقدورِ ولطائفِ الحيِّ القيُّومِ ، ولأمرِ خيرٍ يريدُهُ اللهُ ـ وهُو سُبحانَه أَعلمُ بالأحوالِ ـ في هٰذه الأمَّةِ المرحومةِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى : صارَ العَلَمُ الولائيُّ في قلبِ هٰذه الجزيرةِ يَحْمِلُ كلمةَ التوحيدِ ، وهٰكذا كان اللواءُ الأبيضُ للنبيِّ ﷺ مكتوباً عليهِ : «لا إلٰهَ إلا اللهُ محمَّدٌ رسولُ اللهِ» .

رواهُ أَحمدُ والتِّرْمِذِيُّ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما(١) .

ولهٰذا ؛ فإنَّ الأعلامَ ؛ إنْ نُكِّسَتْ ـ ابتداءاً ـ ؛ لموتِ العظماءِ ؛ فإنَّ هٰذا هو العَلَمُ الوحيدُ الذي يكونُ تنكيسهُ مِن أَشدِّ مواطنِ الإثمِ والجُناحِ .

وبالجُمْلَةِ ؛ فلا تُساسُ الأمَّةُ بغيرِ شرعِ اللهِ ؛ الإسلامِ ؛ كما قالَ حَسَّانُ رضيَ اللهُ عنهُ :

وَمَا الدِّينُ إلَّا أَنْ تُقامَ شَرائِعٌ
وتُؤْمَنَ سُبْلٌ بَيْنَنا وهِضابُ

واعلمْ أَنَّ أَيَّ شقاءٍ في الأمَّةِ أَو فسادٍ هو بسببِ ما يُصَبُّ على الأمَّةِ من تحلُّلٍ وانحلالٍ في إقامةِ الدينِ بينَ العبادِ .

٣ ـ «اتِّخاذُ الحياةِ الإسلاميَّةِ ؛ الحياةِ التي يرضاها اللهُ ويَنْصُرُ عليها ، والحرصُ على إزالةِ جميعِ المنكراتِ ، وأَسبابِ السَّخَطِ ، ودواعي الخُذْلانِ والفَشَلِ ؛ في المجالِ الإداريِّ ، والأخلاقِ الاجتماعيَّةِ والفرديَّةِ ، وتَتَبُّعُها تتبُّعاً دقيقاً ، والحدُّ مِن الثَّراءِ الفاحشِ ، وتكدُّسِه في عددٍ محدودٍ وطبقةٍ

---

(١) انظر التفصيل عن رايات النبي ﷺ وألويته في «التراتيب الإدارية» (١ / ٣١٧ ـ ٣٢٣) للكتاني ، وكتاب «العلم العثماني» لأحمد تيمور .

معيَّنَةٍ، وتقييدُ التِّجارةِ وحَرَكةِ الاستيرادِ الحُرَّةِ على حِسابِ أخلاقِ الشعبِ، وفي مصلحةِ عددٍ محدودٍ جدّاً وطبقةٍ معيَّنةٍ؛ فإنَّ كُلَّ ذلك ممَّا يُمَهِّدُ الأرضَ ويفتحُ الطريقَ للشيوعيَّةِ المتطرِّفةِ[1]، والاشتراكيَّةِ المُقَنَّعَةِ[1]. والحيلولةُ بقَدرِ الإمكانِ، وإلى أقصى الحُدودِ؛ فإنَّ ذلك مِمَّا يُجْحِفُ بالشَّعْبِ، ويَجْني على الأخْلاقِ، ويَجْعَلُ الحِسْبَةَ والأمرَ بالمعروفِ والنَّهْيَ عنِ المُنْكَرِ شبهَ مستحيلٍ، وقد نبَّهَ نابِغَةُ العربِ وفيلسوفُ المؤرِّخينَ العلَّامةُ ابنُ خَلْدون على ضَرَرِهِ وسوءِ أثَرِهِ في الحياةِ» انتهى ملَخَّصاً[2].

٤ ـ إخضاعُ كُلِّ ما يجري ويَصْدُرُ على أرضِ هٰذه الجزيرةِ؛ مِن أنظمةٍ، وأوامِرَ، وتعليماتٍ، وقوانينَ؛ لمقاصِدِ الإسلامِ، وللمقاصِدِ التي بُنِيَتْ لهـا هٰذه الكعبةُ المشَرَّفَةُ، واختيرتْ لها هٰذه الأرضُ؛ لتكونَ مركزاً للإسلامِ، ومصدرَ إشعاعٍ عالميّاً، وللحكمَةِ التي نبَّهَ عليها القرآنُ بقولِهِ: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بإلحادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذابٍ أَليمٍ﴾[3].

٥ ـ إزالةُ التَّناقُضِ بينَ إسلاميَّةِ هٰذه الدِّيارِ القائمةِ منذُ فَجْرِ الرِّسالةِ وإلى يومِنا هٰذا وبينَ كُلِّ ما يُنافِسُها في «مجالِ الإعلامِ، والتربيةِ، والمظاهِرِ الاجتماعيَّةِ، واتِّجاهاتِ الشعبِ؛ مِن اندفاعٍ مشهورٍ إلى التَّرفيهِ، والتَّسليةِ، والأغاني، والملاهي، والقَصَصِ المثيرةِ، والبرامجِ المستورَدَةِ

---

(١) وقد تحطَّمت الشيوعية اليوم بيد زعمائها، وانهدمت بمِعْوَل ساستِها، فالحمد لله رب العالمين.

(٢) الندوي (ص ٤٥).

(٣) الندوي (ص ٤٤).

الرَّقيعَةِ، التي أَفْلَتَ مَعها الزِّمامُ مِن يدِ المُرَبِّينَ والآباءِ والأساتذةِ والعُلَماءِ، والتي لا يحتَفِظُ معها أيُّ شعبٍ بالبقيَّةِ الباقيةِ مِن الشُّعورِ الدِّينيِّ والحَصانَةِ الخُلُقيَّةِ، ولا يستعـدُّ للطَّوارىء والمفاجآتِ، ولا يتحمَّلُ أقلَّ صدمةٍ، أو خطَرٍ مِن الخارجِ»[1].

٦ ـ يجِبُ على مَن بَسَطَ اللهُ يدَه على أيٍّ مِن هٰذه الجـزيرةِ مَنْعُ سُكنى المشركينَ وإيوائِهم، وتطهيرُها منهُم؛ فضلاً عن أَنْ يكونَ لهُم فيها أيُّ كيانٍ أو تملُّكٍ، شائعاً أو مستقلاً.

وعليهِ؛ فإنَّ وجودَ أيِّ نظامٍ يقضي بتَمَلُّكِ الكافرِ في هٰذه الجزيرةِ يُعَدُّ مِن نواقِضِ هٰذا الواجِبِ، فيَجِبُ إلغاءُ ما ينقُضُهُ.

أمـا وجـودُ لَبِنَة على لَبِنة لمعبدِ كافرٍ: كنيسةٍ، أو صومَعَةٍ، أو بيتِ نارٍ. . . وهٰكذا؛ فهٰذا عينُ المبارزةِ والمُحاربةِ لدينِه وشرعِه: الإسلام.

فلا يجوزُ أَنْ يكونَ فيها محلُّ عِبادةٍ إلا لمسجِدٍ في الإسلامِ.

٧ ـ يجِبُ على مَن وَلاَّهُ اللهُ الأمْرَ المَنْعُ الباتُّ مِن منحِ التجنُّسِ لأيِّ كافرٍ أو مشرِكٍ لا يَدينُ بالإسلامِ، وتطهيرُها مِن التصرُّفاتِ الجاهليَّةِ في ذٰلك.

٨ ـ وإذا كانتِ العلَّةُ الشـرعيَّةُ في إخـراجِ المشـركينَ مِن هٰذه الجزيرةِ، وعدمِ الرِّضا بأيِّ كيانٍ لهم فيها، هي: لِتَبْقى هٰذه الدِّيارُ دِيارَ إسلامٍ، وأهْلُها مسلمينَ، فتَسْلَمُ قاعِدَةُ المسلمينَ، ويَسْلَمُ قادَتُهم؛ من أيِّ

---

(١) «كيف ينظر المسلمون إلى الحجاز وجزيرة العرب» (ص ٤٤ ـ ٤٥).

تهويدٍ أو تَنْصيرٍ. . . فإنَّ الحُكْمَ يَدورُ مَعَ علَّتِه.

وعليهِ؛ فلا يُفيدُ هٰذا الحكمُ القَصْرَ على إخراجِ أَجْسادِ المشركينَ مِن هٰذه الجزيرةِ، بل يَرْمي إلى ما هُو أَبْعَدُ مِن ذٰلكَ، إلى العلَّة التي مِن أَجْلِها وَجَبَ إخراجُهُم منها، وحَرُمَتْ سُكناهُم فيها.

ولـذا؛ فيَشْمَـلُ هٰذا الحُكْمَ إخـراجُ نُفـوذِهِمْ، وتـوجيهِهِم، وحَضارَتِهِم، ودَعْوتِهِم، وتيَّاراتِهِم المُعاديةِ للإسلامِ، وعن كلِّ ما يُهَدِّدُ أخلاقيَّاتِ هٰذه البلادِ، ويَنالُ مِن كرامَتِها.

فاحْتَفِظْ ـ حَفِظَنا اللهُ وإيَّاكَ بالإسلامِ ـ بهٰذا المَدْرَكِ الفقهيِّ، وأَسِّسْ عليهِ ما تراهُ مِن الضَّماناتِ بعدُ.

٩ ـ وعليهِ؛ إذا كانت الجزيرةُ، وبخاصةٍ قلبَها، تُثيرُ حساسيةَ المسلمينَ عندَ أيِّ هَجْمَةٍ شَرِسَةٍ عليها؛ مِن استيلاءٍ اسْتِعْمارِيٍّ، أو فَرْضِ مَنْهَجٍ عَقَدِيٍّ، أو سلوكِيٍّ علنيٍّ؛ فإنَّ العِدا والمُبطِنينَ لها؛ سَلَكوا مسلَكَ الوَأْدِ الخَفِيِّ لعَصَبِ الحياةِ في العالَمِ الإسلامِيِّ على أرضِ الجزيرةِ: الإسلام صافياً على مِنهاجِ النُبُوَّةِ، وذٰلك بتسرُّب موجاتِ الغزو؛ تحت شِعارِ الحضارَةِ، وقِناعِ العلمِ، وتكثيف اجتماعاتٍ ولِقاءاتٍ تكسِرُ حاجزَ النَّفْرَةِ مِن الأهواءِ المُضِلَّةِ، وتُذَوِّبُ صفاءَ الحياةِ، وتُكَدِّرُ صفْوَها، وتَقودُها إلى تَراقي الاحتِضارِ.

وعليهِ؛ فيَجِبُ أنْ يُحْسَبَ لهٰذا كُلُّ حِسابٍ، فَلْيُرْفَضْ كُلُّ سابلَةٍ تؤدِّي إلى هٰذا المضمارِ.

ومِن ألأم هٰذه المسالِكِ مَا يَعودُ بِه عَدَدٌ مِن المُبْتَعثِينَ مِنْ شَبابِ هٰذه الأمَّةِ إلى دِيارِ الكُفْرِ، إذ يَعودُونَ وهُم يحمِلُونَ تَحَلُّلاً عَقَدِيّاً رهيباً، مُنْضوينَ تحتَ لواءٍ حِزبيٍّ مارِقٍ، وفي لحظاتٍ يُمْسِكونَ بأعمالٍ قِيادِيَّةٍ، عن طريقِها يُنَفِّذونَ مُخَطَّطاتِهم، ويدعو بعضُهُم بعضاً، فيَتداعَوْنَ على صالِحي الأمَّةِ وعلى صالحِ أعْمالِها، وهٰذا أضرُّ دَاءٍ اسْتَشْرى في هٰذه الجزيرةِ، فهَلْ مِن متيَقِّظٍ؟! وهَلْ مِن مُسْتَبْصِرٍ؟!

١٠ ـ وعليهِ؛ فتَجِبُ ملاحقةُ البِدعِ ومُحاصَرتُها في أمرٍ كُلِّيٍّ أو جُزئيٍّ، وإنْ دَقَّ، وتَنظيفُ الجزيرةِ منها.

فإنَّهُ «مَتى اغْتَذَتِ القُلوبُ بالبدعِ؛ لم يَبْقَ فيها فضلٌ للسُّنَنِ، فتكونُ بمنزِلَةِ مَن اغْتَذَى بالطَّعامِ الخَبيثِ»(١).

وإنْ وُجِدَ مَن يحْمِلُ حَدثاً وبِدعَةً في الإسلامِ؛ فتستَصْلَحُ حالُهُ، وإلَّا فَيُطْرَدُ مِن هٰذه الجزيرةِ، ويُنْفى عنها؛ لأنَّ اللهَ إذا حَرَّمَ شيئاً حَرَّم الأسبابَ الموصِلَةَ إليهِ، فقد حَرَّمَ الشَّرعُ استيطانَ الكُفَّارِ لهٰذه الجزيرةِ، والأهواءُ المضِلَّةُ سابقةُ الخُروجِ مِن المِلَّةِ، والبِدَعُ بَريدُ الكُفْرِ، والمُبْتَدِعَةُ خُفراؤهُ، فإذا تَعذَّرَ استصلاحُ حَمَلَةِ البدعةِ والنَّافِخينَ في كيرِها؛ تَعَيَّنَ نفيُهُم؛ حِمايةً لحُرْمَةِ قاعدةِ الإسلامِ وسَكَنَتِها.

١١ ـ جَزيرةُ العَرَبِ هِي بارِقَةُ الأملِ للمسلمينَ في نشرِ عقيدَةِ التَّوحيدِ؛ لأنَّها مَوْئِلُ جماعةِ المسلمينَ الأوَلِ، وهيَ السُّورُ الحافِظُ حولَ

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٢٨١).

الحَرَمين الشَّريفين، فينبغي أَنْ تكونَ كذلكَ أبداً، فلا يُسْمَحُ فيها بحالٍ بقيامِ أيِّ نشاطٍ عَقَدِيٍّ أو دَعَوِيٍّ ـ مهما كان ـ تحتَ مظلَّةِ الإسلامِ ؛ مخالفاً مِنْهاجَ النبُوَّةِ الذي قامَتْ بهِ جماعةُ المسلمينَ الأولى : صحابةُ رسولِ اللهِ ﷺ، وجدَّدَهُ وأَعْلى مَنارَهُ الشيخُ محمَّدُ بنُ عبدالوهَّابِ رحِمَهُ اللهُ تعالى .

فالجماعةُ واحدٌة: جماعةُ المسلمينَ.

تحتَ عَلَمِ التَّوحيدِ.

على مِنهاجِ النُّبُوَّةِ.

لا تتوازَعُهُم الفِرَقُ والأهواءُ، ولا الجَماعاتُ والأحْزابُ.

وإنَّ قَبولَ أيِّ دَعوةٍ تحتَ مَظَلَّةِ الإسلامِ تُخالِفُ ذلك هي وسيلةُ إجهازٍ على دعْوَةِ التَّوحيدِ، وتفتيتٍ لجماعةِ المسلمينَ، وإسقاطٍ لامتيازِ الدَّعوةِ، وسُقوطٍ لجماعَتِها، وكسرٍ لحاجزِ النَّفرَةِ مِن البدعِ والمُبْتَدِعينَ، والفِسقِ والفاسِقينَ.

والجماعاتُ إنِ اسْتَشْرى تعدُّدُها في الجزيرةِ؛ فهُو خطرٌ داهمٌ؛ يهدِّدُ واقِعَها، ويهدِمُ مستَقْبَلَها، ويُسَلِّم بيدِها مَلَفَّ الاستعمارِ لها، وبهِ تكونُ مُجَمَّعَ صراعٍ فكريٍّ وعَقَدِيٍّ وسلوكيٍّ؛ ينشأُ عن ذلك(١) إسلامٌ إقليميٌّ: فينشأُ إسلامٌ إيرانيٌّ، وإسلامٌ تركيٌّ، وإسلامٌ هِنْديٌّ، وإسلامٌ أفغانيٌّ، وإسلامٌ أُوروبيٌّ، وإسلامٌ أَمريكيٌّ، ويظهَرُ في جانبٍ مِن جوانِبِ العالمِ الإسلاميِّ الواسعِ تحريفٌ دينيٌّ، أو مسخٌ للإسلامِ، أو تنجَحُ

---

(١) «كيف ينظر المسلمون إلى الحجاز وجزيرة العرب» (ص ٨ ـ ١٠).

مؤامرةٌ يحوكُها رجلٌ ذكيٌّ مِن أعداءِ الإسلامِ ، فلا تُمْكِنُ مُقاوَمَتُها والتغلُّبُ عليهـا، وكـانَ ذلـك مِن حِكَمِ مشروعيَّةِ الحَجِّ وأسرارِه؛ لأنَّهُ استعراضٌ عالميٌّ للأممِ الإسـلاميَّةِ وطبقـاتِ الأمَّـةِ المسلمةِ؛ على صعيدٍ واحدٍ، ووقتٍ واحدٍ، في رحابِ البيتِ الحرامِ ، الَّذي جعَلَهُ اللهُ ملتقى المسلمينَ وقياماً للنَّاسِ(١).

ولمَّـا كانت الجـزيرةُ والحِجـازُ مَعْقِل الإسلامِ ، ومَبْدأه، ومُنْتَهاهُ، والمَوْئل الذي يأوي إليهِ الإسلامِ والمُسْلِمونَ في ساعاتٍ عصيبةٍ، وأزماتٍ مختلفـةٍ، وفي آخِـرِ الزَّمانَ، وقد جاءَ في بعضِ الأحاديثِ ما يدلُّ على ذلك، فعنْ عَمْرو بنِ عوفٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«إنَّ الدِّينَ لَيأْرِزُ إلى الحِجَازِ كَما تأْرِزُ الحَيَّةُ إلى جُحْرِها، ولَيعقلَنَّ الدِّينُ مِنَ الحِجازِ مَعْقِلَ الأرْوِيَةِ مِن رُؤوسِ الجَبلِ»(٢).

وعن عُمَر عن النبيِّ ﷺ؛ قالَ:

«إنَّ الإسلامَ بَدَأَ غريباً، وسَيعودُ كَما بَدَأَ، وهُو يأْرِزُ بينَ المسجِدَيْنِ كَما تَأْرِزُ الحَيَّةُ إلى جُحْرِها»(٢).

وعن أبي هُريرةَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ:

«إنَّ الإيمانَ لَيأْرِزُ إلى المدينَةِ كَما تَأْرِزُ الحَيَّةُ إلى جُحْرِها»(٢).

---

(١) راجع باب: أسرار الحج في «حجة الله البالغة» للشيخ أحمد بن عبدالرحيم المعروف بولي الله الدهلوي.

(٢) تقدم تخريجها.

ولمَّا كانتْ هٰذه الجزيرةُ، وهٰذه البِقاعُ المقدَّسَةُ، مصدَرَ الإشْعاعِ العالَميِّ الإسلاميِّ، ومِقياسَ قوَّةِ الإسلامِ وسلطانِهِ؛ كانَ علماءُ المسلمينَ وقادَتُهم ـ في كلِّ زَمَنٍ وبَلَدٍ ـ شَديدِي الحساسيةِ لما يقعُ فيها مِن حوادِث، ولما يَجْري فيها مِن تيَّارات، دقيقي الحسابِ لمدى تمسُّكِها بالتَّعاليمِ والآدابِ الإسلاميَّةِ، ومحافظتِها على الرُّوحِ الدينيَّةِ والعاطفةِ الإسلاميَّةِ، كبيري الغَيْرَةِ عليها وعلى قيادَتِها للعالَمِ الإسلامِيِّ، وقد تَجَلَّى ذٰلك في كِتاباتِ عُلماءِ الإسلامِ، وأَدَبِهم، وشِعْرِهم؛ في أزمنةٍ مختلفةٍ، وقد سَارَ قولُ أَشْهَرِ شُعراءِ إيرانَ وأُدَبائِها: الشيخ مُصْلح الدينِ سَعْدي الشِّيرازي (المتوفى ٦٩١هـ) مسير المثلِ:

«إذا بَدَأت طلائِعُ الفَسادِ والانحرافاتِ مِن فِناءِ الكَعْبَةِ، ورِحابِ البَيْتِ الحَرامِ؛ فعَلى الإسلامِ والمُسلمينَ السَّلامُ».

وقد فَزِعَ الشاعِرُ الفارِسِيُّ، المسمَّى بأَبي المجدِ مجدودِ الغَزْنَوِيِّ، المعروفُ بالحكيمِ السَّنائِيِّ، (المتوفى ٥٤٦هـ)؛ لحوادثَ جَرَتْ في عصرِهِ، ولتسرُّبِ نُفوذِ بعضِ القِوى المُعادِيَةِ للإسلامِ إلى جَزيرةِ العربِ، وإلى البِقاعِ المُقَدَّسَةِ، ومركزِ الإسلامِ، فأَشارَ إلى ذٰلكَ في قَصيدةٍ لهُ، وحَسَبَ لهُ كُلَّ حِسابٍ، وحَذَّرَ العالَمَ الإسلامِيَّ مِن سُوءِ عاقِبَتِهِ، وأَثارَ غَيْرَةَ أَهْلِ الحِجازِ وأَبناءِ الجزيرةِ» انتهى.

فواجِبٌ واللهِ تَنْظيفُ هٰذه الجزيرةِ مِن تِلْكُمُ المَناهِجِ الفكريَّةِ المُبْتَدَعَةِ، والأهواءِ الضَّالَّةِ، وأَنْ تَبْقى عُنْوانَ نُصْرَةٍ للكِتابِ، والسُّنَّةِ، والسَّيْرِ على هَدْيِ سَلَفِ الأمَّةِ؛ حَرباً للبِدَعِ والأهْواءِ المُضِلَّةِ.

١٢ ـ وعليهِ؛ فيجبُ تَعميقُ الرابطةِ الدِّينيَّةِ، ثمَّ يجب جَذْمُ جُذورِ العصبيَّةِ لغيرِ الكتابِ والسنَّةِ، مهما ظهَرَتْ، في أيِّ مِسْلاخٍ، فهي عصبيَّاتٌ جاهليَّةٌ، مُنْتِنَةٌ، تُثيرُ الشَّغَبَ، وتُشْعِلُ الفِتَنَ، وتُضْرِمُ المشاكِلَ، وتَزْرَعُ الإحَنَ.

فواجِبٌ مُحاصَرَتُها، وإطفاؤها، وتَحطيمُ جَمْعِها، سواءٌ أكانَتْ عصبيَّةً قَبَليَّةً، أم عصبيَّةً رياضِيَّةً، أو سواهُما، مِن تلكُمُ الموجاتِ الكاسِحَةِ، التي تُبْذَلُ فيها جُهودُ الشياطينِ؛ حامِلينَ جَرائِيمَ الهَرْجِ؛ رَكْضاً وراءَ السَّرابِ؛ لنِقْلَةِ شَبابِ الأمَّةِ إلى آخِرِ أشواطِ التخلُّفِ، فيَكونُونَ هَباءاً مَنْثوراً، لا يَقْتُلونَ صَيداً، ولا يَنْكؤونَ عدُوّاً.

إنَّها قوَّة ما إنْ تَفورُ إلَّا وتَغورُ، فإنَّا للهِ وإنَّا إليهِ راجِعونَ.

١٣ ـ يجب تَعميقُ الوحْدَةِ الأخلاقيَّةِ في قالَبِ الإسلامِ لا غير، فواجِبٌ وَقْفُ مرحَلَةِ الإغارَةِ على أخلاقِيَّاتِ هٰذه الجَزيرةِ الإسلامِيَّةِ، والانْتِقالِ مِنها إلى السُّلوكِيَّاتِ الغُثائيَّةِ الوافِدَةِ في مجالاتِ الحياةِ كافَّةً، وتحتَ إرخاءِ العَنانِ للتَّرَفُّهِ والمدِّ الحضاريِّ الغُثائيِّ الغربيِّ، والتهامِ اللَّذَّاتِ، والتَّسابُقِ إلى عوامِلِ الاسترخاءِ والتَّمَيُّعِ، والتَّفكيرِ المترهِّلِ، والنَّهَم في جَلْبِ الكَمالِيَّاتِ، والتَّسابُقِ إلى مظاهِرِ البَذْخِ، حتى في اللِّباسِ، والمواقيتِ، والمَقاييسِ، والموازينِ... إلى آخِرِ شهوةِ التشبُّهِ بأعداءِ اللهِ الكافِرينَ.

وصَدَقَ النبيُّ ﷺ:

«لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن كانَ قَبْلَكُم؛ شِبراً بشِبرٍ، وذِراعاً بِذراعٍ، حتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ؛ لتَبِعْتُمُوهُم»(١).

وما هٰذا إلَّا لأنَّ التشبُّهَ يَفْعَلُ الأفاعيلَ، فيُفْقِدُ النُّفوسَ والبلادَ حُرْمَتَها ومكانَتَها، ويقطعُ صلَتَها عَنِ الماضي، ويشبهُ إلى حَدٍّ بعيدٍ (الميكروباتِ)، فتلكَ تُمْرِضُ القُلوبَ، وهٰذه تُمْرِضُ الأبدانَ.

وإذا كانَتِ الشريعةُ تَنْهى عَن هٰذا عُمومَ المسلمينَ؛ فإنَّ النَّهْيَ يتأكَّدُ في حَقِّ أَهْلِ هٰذه الجَزيرةِ.

وواجِبٌ ـ واللهِ ـ بجانِبِ وقفِ هٰذا المَدِّ عنهُم: تَرْميمُ ما فَسَدَ في هٰذه العِصابَةِ الكريمَةِ، وما دَاخَلَها مِن أَخلاقٍ وافِدَةٍ غريبةٍ عليها في دينِها وعُنْصُرِها.

ولا بدَّ مِن دَعْوَةٍ جَهيرةٍ؛ لصدِّ هٰذه العَوادِي والوفاداتِ المُفْسِدَةِ لأخلاقيَّاتِ البلادِ، وكَفِّ الخَطَرِ المُحيطِ بها، وإنشاءِ أَهْلِها خَلْقاً آخرَ؛ على سَنَنِ الفِطْرَةِ، يُمَزِّقونَ بهَدْيِهِم وفِعالِهِم تلكَ الحملاتِ الغُثائيَّةِ، وما ذٰلك على اللهِ بعَزيزٍ.

١٤ ـ التميُّزُ في عامَّةِ الهَدْيِ؛ عملاً، وقُدوةً، ودعْوَةً، على رسمِ الكتابِ والسنَّةِ، بلا مُضاهاةٍ ولا مُشابهةٍ، ولا تغرُّبٍ؛ فإنَّ الشَّريعةَ تَنْهى عن المُضاهاةِ والتشبُّهِ بالمُشْركينَ والمُنافقين، وبالشَّياطينِ، وبالأعاجِمِ، وبالمُبْتَدِعَةِ وأَهْلِ الأهواءِ، وبالنِّساءِ والمُخَنَّثينَ. . . ونحوِ ذٰلك مِن وُجوهِ

---

(١) متفق عليه.

الانحـرافِ القاضيةِ على تميُّز الشخصيَّةِ الإسلاميَّةِ، بأَيِّ نوعٍ مِن أنواعِ الانحـرافِ، بما «قد يكونُ كُفْراً، وقد يكونُ فِسْقاً، وقد يكونُ سيئةً، وقد يكونُ خَطَأً.

وهٰذا الانحرافُ أمرٌ تتقاضاهُ الطِّباعُ، ويُزَيِّنُه الشيطانُ، فلذٰلكَ أُمِرَ العبدُ بدوامِ دُعاءِ اللهِ سُبحانَهُ بالهِدايةِ إلى الاستقامَةِ؛ التي لا يَهودِيَّةَ فيها، ولا نَصْرانيَّةَ أَصلاً».

وإنَّ الشريعةَ تَنْهى عن التَّعَرُّبِ؛ بمعنى: الرُّجوعِ إلى البادِيةِ بعدَ الهـاجِـرَةِ، وبمعنى مُشـابَهَـةِ الأعرابِ فيما يُخالِفُ هَدْيَ الإسلامِ، ولو بالألفاظِ؛ كلفظ: (العَتَمةِ):

«لا تَغْلِبَنَّكُمُ الأعرابُ على اسمِ صلاتِكُم العَتَمَة؛ فإنَّما هِي العِشاءُ»[1].

وبادِيةُ كُلِّ ديارٍ بحَسَبِها.

وتنهى نَهْياً بالِغاً عن ذينِكَ المُتضادَّيْنِ: (الحمراءِ) مِن غيرِ العربِ، ويُقـالُ: (أهـلُ التَّسـويَةِ)، وهُم: «الشُّعُـوبِيَّةُ، مَذْهَبُ أَراذِلِ المَـوالي، و(القَـومِيَّةُ العـربيَّةُ) مذهَبُ أَراذِلِ النَّصارى، الذينَ قامَتْ ثَقافَتُهُم على تَمْجيدِ القَوْمِيَّةِ العربيَّةِ، ثُمَّ تسرَّبَ رشحُها إلى أَفئدَةِ مُنْحلَّةِ المُسْلمينَ. . .»[2].

---

(١) رواه مسلم (٦٤٤)، وأبو داود (٤٩٨٤)، والنسائي (١ / ٢٧٠).

(٢) «العرب والإسلام» للندوي، (ص ٨ ـ ١١).

إنَّ الشريعَةَ كما تَزْدَحِمُ نُصوصُها وقَواعِدُها في رَفْضِ هٰذه العَوامِلِ المُنْحَـرِفَـةِ؛ فإنَّهـا ترسُمُ للمُسْلِمِ هدياً سويّاً يرفُضُ التَّبعيَّةَ والمُحـاكـاةَ والانحـرافَ، ودَعَتْ إلى (تَعْـريبِ) الأمَّةِ؛ فيما أقرَّهُ الإسلامُ مِن فاضلِ أخلاقِ العربِ، وصفاتِهِم، وسِماتِهِم، وذٰلكَ مِن طُرُقٍ شَتَّى:

أ ـ تعريبُ لِسانِ الأمَّةِ مِن رطانَةِ الأعاجِمِ إلى شِعارِ الإسلامِ، ولُغةِ القـرآن؛ لسـانِ العَرَبِ؛ «لأنَّ الدِّينَ فيهِ أقوالٌ وأعمالٌ، ففِقْهُ العربيَّةِ هو الطَّريقُ إلى فِقهِ أقوالِهِ، وفِقْهُ السُّنَّةِ هُو الطَّريقُ إلى فِقْهِ أعمالِهِ»[1].

ب ـ تعريبُ أخلاقِها، وذٰلك بالمشابَهَةِ للسَّابِقينَ مِن الصَّحابَةِ رضيَ اللهُ عنهُم ومَن تَبِعَهُم بإحسانٍ.

وفي هٰذا نظرٌ إلى فقهِ السَّلَفِ، حيثُ فَضَّلُوا كثيراً مِن غيرِ العربِ على العربِ؛ لتعريبِ أخلاقِهِم، ومشابَهَتِها بأخلاقِ السَّلَفِ الصَّالحِ.

قالَ الأصمَعِيُّ رحِمَهُ اللهُ تَعالى[2]:

«عَجَمُ أَصْبهانَ قُرَيْشُ العَجَمِ».

ولمَّا ساقَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِيَّةَ رحمَهُ اللهُ تعالى آثاراً مهمَّةً على هٰذا المَنْحى؛ قالَ:

«إنَّ الأمَّـةَ مُجْمِعَةٌ على هٰذه القاعِدةِ، وهي: فَضْلُ طريقةِ العربِ السَّابقينَ، وأنَّ الفاضِلَ مَن تَبِعَهُم».

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٢٠٧).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ١٦٤).

جـ ـ تَعريبُ اللِّباسِ الَّذي هَدى إليهِ الإسلامُ؛ قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِيَّةَ رحِمَهُ اللهُ تعالى[1]:

«وقالَ الفُقهاءُ مِن أَصحابِ الإمامِ أَحمدَ وغيرِه؛ مِنهم القاضي أَبو يَعْلى، وابنُ عَقيلٍ، والشيخُ أَبـو محمَّدٍ عبدُالقادرِ الجيليُّ، وغيرُهم في أَصنافِ اللِّباسِ وأَقسامِه: ومِن اللِّباسِ المكروهِ ما خالَفَ زِيَّ العَرَبِ، وأَشبهَ زِيَّ الأعاجِمِ وعادَتَهُم، ولفظُ عبد القادِرِ: ويُكْرَهُ كلُّ ما خالَفَ زِيَّ العربِ وشابَهَ زِيَّ العَجَمِ».

وفي كِتابِ أَميرِ المؤمِنينَ عُمرَ رضيَ اللهُ عنهُ[2]:

«وعليكُم بالمَعَدِّيَّةِ، وذَرُوا التَّنَعُّمَ وزِيَّ العَجَمِ».

قالَ شيخُ الإسلامِ رحِمَهُ اللهُ تعالى[2]:

«وهٰذا ثابتٌ على شرطِ «الصَّحيحَيْنِ»، وفيهِ أَنَّ عُمرَ رضيَ اللهُ عنهُ أَمر بالمَعَدِّيَّةِ، وهِي زِيُّ بَني مَعَدِّ بنِ عَدْنانَ، وهُم العربُ، فالمَعَدِّيَّةُ نسبةٌ إلى مَعَدٍّ، ونَهى عن زِيِّ العجمِ، وزِيِّ المُشْركينَ، وهٰذا عامٌّ كما لا يخْفى».

واللهُ أَعلمُ.

١٥ ـ وإذا كانَ الإسـلامُ قَدْ مَحـا العصبيَّةَ القَبَلِيَّةَ المَمْقـوتَةَ؛ فإِنَّ

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ١٣٧).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ١٢٥ ـ ١٢٩)، وانظر شرحه في «الفروسية» لابن القيم رحمه الله.

المحافَظَةَ على سَلاسِلِ النَّسبِ مطلوبةٌ، والمحافَظَةَ على نَقاءِ النُّطَفِ وأنسابِها لا تَعني العَصَبِيَّةَ بحالٍ.

وعليهِ؛ فينبغي سدُّ منافِذِ التَّهجينِ لأوَّلِ رائدٍ للإسلامِ: العرقِ العربيِّ؛ لِتَبْقى سلاسِلُ النَّسَبِ صافيةً مِن الدَّخَلِ، وملامحُ العربِ سالمةً مِن سَحْنَةِ العُلوجِ والعَجَمِ، صانَها اللهُ مِن تِلكُمُ الأذايا والبَلايا.

واعتبارُ الكفاءَةِ لهُ آثارٌ حِسانٌ في التَّربيةِ، وعزَّةِ الدَّارِ، وقِوامِ الأخْلاقِ، ومناهِجِ الشَّرَفِ.

«وأمَّا التَّساهُلُ في ذٰلك؛ فَلَهُ دَخَلٌ عظيمٌ في انحلالِ الأخلاقِ؛ لأنَّ للتزوُّجِ بمجهولاتِ الأصولِ أو الأخلاقِ، أو بسافِلاتِ الطِّباعِ والعاداتِ، أو بالغريباتِ جنساً؛ مفاسدَ شتَّى، لأنَّ الرَّجُلَ يَنْجَرُّ طوعاً أو كُرهاً لأخلاقِ زوجَتِهِ، فإنْ كانتْ سافلةً؛ يتسفَّلُ لا محالَةَ، وإنْ كانت غريبةً؛ يتبغَّضُ في أهلِهِ وقومِهِ، وجرَّتْه إلى موالاةِ قومِها، والتَّخَلُّقِ بأخلاقِهِم، حتى يكونَ أطوعَ لها مِن خَلْخَالِها...»[1].

١٦ ـ لا تكونُ جزيرةُ العربِ سِرداباً للمولَّدِ وألسنةِ الأعجَميِّينَ.

بما أنَّ لسانَ أهلِ هٰذه الجزيرةِ هو لسانُ العربِ، وبهِ نزلَ القرآن؛ فهُو لغةُ الإسلامِ، ومِفتاحُ المكتَبَةِ الإسلاميَّةِ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ تهجينُ اللِّسانِ العربيِّ، ويجبُ تنشيطُ حركةِ التَّصحيحِ للسانِ العربِ، وأنْ يكونَ أهْلُها

---

(١) «أم القرى» باختصار (ص ١٨٠ ـ ١٨١).

في مَنْـأى عن هُجْنَةِ اللِّسانِ، وأَنْ تَبْقى عُروبتُهُ كلمةً باقيةً في أعقابِهِم؛ يَنْشُرونَ في العالَمِ تعريبَ اللِّسانِ ولا يمتَدُّ إليهِم تغريبٌ لهُ بحالٍ.

واعتَبِرْ في الحالِ الحاضِرَةِ ـ على الرُّغمِ مِن لوثَةِ العُجْمَةِ، وهُجْنَةِ العاميَّةِ ـ؛ فإنَّهُ لم يزلْ عندَهُم بقيَّةٌ صالحةٌ مِن السَّليقةِ العربيَّةِ، فإذا قَرؤوا النَّصَّ مِن كتابٍ أو سنَّةٍ؛ فهِموا المعنى المُرادَ باطمئنانٍ؛ بَعيدينَ عن رسومِ التَّدقيقاتِ والإشكالاتِ التي تُفْسِدُ المعنى، ولا يُشيرُ إليها المَبْنى؛ خِلافاً لغيرِهم ممَّن خاضوا هٰذه المحالةِ، فتشَتَّتَتْ منهُم الأذهانُ، وعَمِيَتْ عليهِمُ الأفهامُ.

واللهُ المستعانُ.

١٧ ـ وبِمـا أَنَّ الاسمَ عنوانُ المسمَّى، وشِعارٌ يَدَّعي بهِ المرءُ في الآخرةِ والأولى، والاسمُ كالثَّوْبِ؛ إنْ قَصُرَ؛ شانَ، وإنْ طالَ؛ شانَ، ونحنُ مأسورونَ في قالَبِ الشَّرعِ المطهَّرِ، ومِن أَبرزِ سماتِهِ أَنْ لا يكونَ في الاسمِ تشبُّهٌ بأعداءِ اللهِ، ولا متابعةٌ للفسَّاقِ، فعلى المسلمينَ عامَّةً، وعلى أهلِ هٰذه الجزيرةِ بخاصَّةٍ، العنايَةُ في تسميةِ مواليدِهِم بما لا يُنابذُ الشرعَ، فإذا أَتى إليهـا الوافِدُ أو خَرَجَ مِنها القاطِنُ؛ فلا يسمَعُ الآخَرونَ إلا عبدَاللهِ، وعبـدَالـرحمٰنِ، ومحمَّـداً، وأَحمـدَ، وعـائشةَ، وفاطمةَ. . . وهٰكذا في الأسماءِ الشرعيَّةِ في أُلوفٍ مؤلَّفةٍ زَخرَتْ بها كتبُ السِّيَرِ والتَّراجِمِ.

أَما تلكَ الأسماءُ لأممِ الكفرِ: فكتوريا، سوزان. . . ؛ فليس لها عندَ أَهلِ الإيمانِ نصيبٌ، ومثلها أَسماءُ الفُسَّاقِ الأخرى التي ليس لها بهاءٌ ولا

لياقةٌ. . . وهٰكذا في سلسلةٍ يَطولُ ذِكْرُها.

أقولُ: على أهلِ هٰذه الجزيرةِ أنْ يَتَّقوا اللهَ، وأنْ يَلْتزموا بأدبِ الإسلامِ، وسُنَّةِ النبيِّ ﷺ، وأنْ لا يؤذوا السَّمْعَ والبَصَرَ في تلكُمُ الأسماءِ المتخاذلةِ، وإنَّ التساهُلَ في الأسماءِ كالتساهُلِ في الأفعالِ؛ كلٌّ منهُما قبيحٌ، وعلى جهةِ الأحوالِ المدنيَّةِ وضعُ الضَّوابطِ الشرعيَّةِ لذٰلك.

١٨ ـ هٰذه الجزيرةُ مضافَةٌ إلى أهلِها: العربِ، والاعتبارُ لهُم بالإسلامِ، فلتَبْقَ للعربِ والمسلمينَ؛ نَسَباً، ولساناً، وداراً، حتى لا تَكونَ الإضافَةُ شبهَ صوريَّةٍ، وإنَّهُ لِعالي مكانَتِهم تُعْقَدُ الآمالُ بناصِيَتِهم.

والَّذي ينبغي: أنْ تأْتِيَ وفودُ الإسلامِ إلى مَعْقِلِهِ (جزيرةِ العربِ)؛ حُجَّاجاً، أو عُمَّاراً، أو عاملينَ، فيرتوونَ مِن التَّوحيدِ الصَّافي مِن أيِّ شائبةٍ؛ لِيعودوا إلى أهليهِم مِن المسلمينَ: دُعاةَ توحيدٍ، وبُناةَ عقيدةٍ.

١٩ ـ ويَجِبُ أنْ يكونَ دورُ حُرَّاسِ الشريعةِ في هٰذه الجزيرةِ مِن مُنْجَزاتِ الحضارةِ الحديثةِ؛ في الطِّبِّ، والهندسَةِ، والاقتصادِ. . . هو دَوْرُ الأصالةِ والتَّجديدِ، لا دورُ التَّبَعِيَّةِ الماسخَةِ، والوأْدِ الخفيِّ ـ بل والعلنيِّ ـ لمقوِّماتِ البلادِ الأساسِيَّةِ: الإسلامِ، وخَوْضِ عَجَلَةِ الحياةِ في الأَوْحالِ.

وعليهِ؛ فبَعْثُ روحِ الاكتسابِ، والعَمَلِ، والجِدِّ، والتَّحصيلِ، والتَّخَصُّصِ في هٰذه العلومِ؛ مِن أهَمِّ المهمَّاتِ لبناءِ الحياةِ في هٰذه الجزيرةِ على يدِ أبنائِها، فهُم أسلَمُ لها، وأصلَحُ لحالِها مِن الدُّخلاءِ عليها.

٢٠ - حَمْلُ أهلِها على الحماسِ الدِّينيِّ، والأمْرِ بالمعروفِ، والنَّهْيِ عنِ المُنْكَرِ، وتَعميقِ التَّقوى، والشَّوقِ إلى التَّرَقِّي؛ لحمايةِ الشريعةِ.

ومِن الأولياتِ: شكـرُ هٰذه النِّعَمِ ببسط لسـانِ التَّـذكيرِ، وقلمِ التَّدوينِ؛ بما أفاءَ اللهُ عليهِم وأنْعَمَ مِن هٰذه الخصائِصِ، وأنَّ مِنْ شُكْرِها المحافَظَةَ عليها، وحِفْظُها، وإعمالُ الحياةِ في قالَبِها، وأنَّ أيَّ تشويشٍ عليها خَدْشٌ لها، ونَقْصٌ لشُكرِها، وبالتالي غِيابٌ لمزيَّةِ القُدوةِ.

ومِن لازِمِ ذٰلك الإجهازُ على أيِّ عادةٍ أعجمِيَّةٍ، أو عاملٍ حضاريٍّ غُثائيٍّ، وأنْ يبقى حقُّ الامتيازِ في هٰذه الجزيرةِ إسلاميّاً مَحْضاً، يرفُضُ كُلَّ تقليدٍ دامِسٍ، ولا يَقْبَلُ يَدَ أيِّ لامِسٍ.

واللهُ الهادي إلى سواءِ السَّبيلِ.

بكر أبو زَيد

فهرس الموضوعات